

شكل رقم (١٢)  
نموذج قائمة الدخل متعددة الخطوات

بيان	جزئي	كلي
-١ صافي مبيعات العمليات المستمرة	xx	
-٢ تكلفة البضاعة المباعة من العمليات المستمرة	xx	
-٣ مجمل ربح العمليات المستمرة	xx	
-٤ مصروفات التشغيل	xx	
-٥ ± صافي بنود استثنائية	xx	xx
-٦ دخل العمليات المستمرة قبل الضريبة	xx	
-٧ ضريبة الدخل	xx	
-٨ دخل العمليات المستمرة بعد الضريبة	xx	
-٩ صافي نتيجة أعمال القسم الذي تقرر ايقافه	xx	
-١٠ ± مكاسب أو خسائر التخلص من القسم	xx	xx
-١١ صافي الدخل قبل بند غير عادي	xx	
-١٢ ± صافي بند غير عادي بعد الضريبة	xx	
-١٣ صافي الدخل قبل الأثر المتراكم	xx	
-١٤ ± صافي الأثر المتراكم	xx	
-١٥ صافي الدخل	xx	
عائد السهم العادي من العمليات المستمرة	xx	
± عائد السهم العادي من بنود غير عادية	xx	
± عائد السهم العادي من الأثر المتراكم	xx	
-١٦ عائد السهم العادي (EPS)	xx	

**مثال شامل:**

ما يلي بعض الأرصدة المستخرجة من ميزان المراجعة للشركة الأردنية للصناعات المعدنية في ١٢/٣١/١٩٩٤.

بيان	مدين(بألاف)	دائن(بألاف)
مبيعات		٩٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		٥٠٠
مصروفات التشغيل		١٥٠
فوائد مدينة		١٦
خسائر بيع أصول		٢٢
مكاسب عملات أجنبية		٣٢
آلات		٢٥٠
مجموع استهلاك آلات في ٩٤/١/١		١٠٠
رأس المال من الأسهم العادية (القيمة الاسمية للسهم ١ دينار)		١٠٠٠
علاوة الإصدار		٦٠٠
رأس المال من الأسهم الممتازة ٠.١٪ (القيمة الاسمية للسهم ٠٠١ دينار)		١٠٠
أرباح متحجزة في ٩٤/١/١		١٤٠
توزيعات أرباح مقترن توزيعها على المساهمين (بما فيها حصة الأسهم الممتازة)		١٠٠
سندات ٨٪ قابلة للتحويل إلى أسهم عادية		٢٠٠
(القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ دينار)		

لدى مراجعة حسابات الشركة تبين للمدقق ما يلي :

١- إن مجلس إدارة الشركة كان قد قرر في اجتماعه الأخير إغلاق أحد فروع الشركة وذلك تنفيذاً لقرار من وزارة التجارة والصناعة. لكن إدارة الشركة كانت قد أغفلت متطلبات تنفيذ هذا القرار على البيانات المالية للشركة المعدة في ٩٤/١٢/٣١، وذلك بالافتراض عن البيانات المالية الخاصة بالفرع المذكور منفصلة. علمًا بأن بيانات ذلك الفرع كانت كما يلي :

مبيعات الفرع ٢٠٠ ألف ،  
تكلفة البضاعة المباعة ١٢٠ ألف ،  
مصروفات التشغيل ٣٠ ألف.

كما كانت قيمة صافي أصول الفرع ١٥٠ ألف دينار، وثمن بيع موجودات الفرع والالتزاماته ١٣٥ ألف.

٢- كان محاسب الشركة قد اكتشف خلال عام ٩٤ بأن خطأ قدره ١٠ آلاف دينار قد حدث (بالنقص) في احتساب مصروفات التشغيل لعام ٩٣.

٣- لدى جرد بضاعة آخر المدة في نهاية عام ٩٤. لاحظ المدقق بأن بضاعة قدرت بمبلغ ٣٠ ألف دينار في قوائم الجرد هي بضاعة متقادمة وتتطلب تكوين مخصص لها بنسبة ٨٪ من الكلفة.

٤- لقد صدر حكم على الشركة خلال عام ٩٤ عن دعوى كانت مقامة عليها قبل ستين. وترتب على هذا الحكم خسائر قدرها ٥٠ ألف دينار.

٥- لقد غيرت الشركة خلال عام ٩٤ طريقة استهلاك الآلات من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص. وبذلك ارتفع معدل الاستهلاك من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ سنويًا. علماً بأن الآلات كانت قد اشتريت في ٩٢/١/١ وكانت القيمة المقدرة لنفايتها (صفرًا).

٦- أصدرت الشركة في ٩٤/٦/١ ٢٠٠ ألف سهم عادي لزيادة رأس المالها بسعر إصدار قدره ٣ دنانير لكل سهم.

٧- من بين الأسهم الممتازة ٢٠٠ سهم قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل ٨ أسهم عادية لكل سهم ممتاز. وقد اعتبرت من حيث الحقوق مكافئة للأسهم العادية.

٨- السندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل ١٠٠٠ سهم عادي لكل سند. وقد اعتبرت من حيث الحقوق غير مكافئة للأسهم العادية.

#### المطلوب :

١- تصوير قائمة الدخل والأرباح المحتجزة للسنة المنتهية في ٩٤/١٢/٣١ وفقاً لمفهوم الدخل الشامل فيما يحقق متطلبات الانصاف المطلوب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

٢- احتساب قيمة عائد السهم العادي (EPS).

الحل :

جدول رقم (١)  
الشركة الأردنية للصناعات المعدنية  
قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٩٤/١٢/٣١

بيان	جزئي (بالآلاف)	كلي (بالآلاف)
مبيعات	٧٠٠	<u>٧٠٠</u>
تكلفة البضاعة المباعة	<u>(٣٨٠)</u>	<u>(٣٨٠)</u>
مجمل الربح	٣٢٠	<u>(١٢٠)</u>
بطرح: مصروفات التشغيل	<u>(١٢٠)</u>	<u>٢٠٠</u>
دخل التشغيل		
بطرح: البنود الاستثنائية :		
مكاسب تحويل عملة أجنبية	٣٢	<u>(٣٠)</u>
خسائر بيع أصول	<u>(٢٢)</u>	<u>(٢٤)</u>
مخصص هبوط أسعار مخزون	<u>(٢٤)</u>	<u>(١٦)</u>
فوائد مدينة	<u>(٣٠)</u>	<u>(١٦)</u>
دخل العمليات المستمرة قبل الضريبة	١٧٠	<u>(٣٤)</u>
ضريبة الدخل٪ ٢٠	<u>١٣٦</u>	<u>١٣٦</u>
دخل العمليات المستمرة بعد الضريبة		
فروع تقرر إيقافها		
نتيجة أعمال الفرع (صافي) ٥٠٪ × ٨٠٪	٤٠	<u>(١٢)</u>
خسائر التخلص من الفرع (صافي) ١٥٠ - ١٣٥٪ ٨٠٪		
الدخل قبل بند غير عادي	<u>٢٨</u>	<u>١٦٤</u>
خسائر غير عادية (صافي) ٥٠٪ × ٨٠٪	<u>(٤٠)</u>	<u>(٤٠)</u>
الدخل قبل الأثر المتراكم	<u>١٢٤</u>	<u>(٤٨)</u>
الأثر المتراكم لتغيير سياسة الاستهلاك ٦٠٪ × ٨٠٪	<u>٧٦</u>	<u>٧٦</u>
صافي الدخل		
	=====	

الحل :

جدول رقم (٢)

الشركة الأردنية للصناعات المعدنية

قائمة الأرباح المحتجزة للسنة المنتهية في ٩٤/١٢/٣١

بيان	جزئي (بالآلاف)	كلي (بالآلاف)
رصيد في ٩٤/١/١	١٤٠	١٤٠
طرح تسوية بنود سنوات سابقة	١٠ × ٨٠٪	(٨)
تضاف الربح أربع العاشر	٩٤	٧٦
الربح المتاح للتوزيع على المساهمين	٢٠٨	٢٠٨
توزيعات أسهم ممتازة	١٠ × ١٠٪	١٣٢
توزيعات أسهم عادية	١٠	٩٠
رصيد الأرباح المحتجزة في ٩٤/١٢/٣١	١٠٨	(١٠٠)
=====		

ثانياً : احتساب عائد السهم العادي :

١ - العائد الأساسي للسهم العادي PEPS

$$A - \frac{76}{16 + [\frac{6}{12} \times 200 + \frac{12}{12} \times 800]} =$$

$$A = \frac{68}{16 + 100 + 800} = 74.74 \text{ ر.س / سهم عادي}$$

$$\begin{aligned} & \text{ـ العائد المخفض بالكامل للسهم العادي FDEPS} \\ & \frac{16 + 8 - 76}{200 + 16 + 900} = \\ & \frac{84}{1216} = 69 \text{ ر./سهم عادي} \end{aligned}$$

ثالثاً : لتحديد الصورة التي يتم بها الإفصاح عن آل EPS يتطلب الأمر إجراء الاختبار المتعارف عليه في هذا الصدد أي اختبار مدى (مادية أو جوهرية) أثر الحقوق القابلة للتحويل إلى أسهم عادية فيما لو تم تحويلها على ربحية السهم الأساسية .

مقدار التغير في ربحية السهم بفعل الحقوق القابلة للتحول وغير المكافأة للأسهم العادية

$$\begin{aligned} & \frac{69 \text{ ر.} - 64 \text{ ر.}}{64 \text{ ر.}} = \\ & \frac{5}{64} = 7.8 \% \text{ تقريباً} \\ & \text{وحيث أن } 7.8 \% < 3 \% \end{aligned}$$

إذن يعتبر هيكل رأس المال مركباً مما يتطلب عرض :

ـ عائد أسهم العادي الأساسي أي 64 ر./سهم عادي.

ـ عائد أسهم العادي المخفض بالكامل 69 ر./سهم عادي.

ونذكر هنا بأن الأثر المشار إليه أعلاه لو لم يكن جوهرياً لا يعتبر رأس المال بسيطاً

وبالتالي يكفي الإفصاح عن عائد أسهم الأساسي فقط وهو 64 ر./ سهم عادي.

رابعاً : قياس عائد السهم العادي :

نظراً لأهمية مؤشر عائد السهم العادي (Eps) بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية المنصورة عامة وللمتعاملين منهم في أسواق المال بشكل خاص. فقد أولت المجامع المهنية اهتماماً خاصاً به ونصت على وجوب الإفصاح عنه في البيانات المالية المنصورة. وتتفاوت صعوبة قياس عائد السهم العادي حسب اختلاف هيكل رأس المال أي حسب كونه بسيطاً Simple، أو مركباً Compound. وتزداد المشكلة تعقيداً عندما يكون للشركة إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

بناءً لما تقدم يمكن أن يتخذ مؤشر عائد السهم العادي بشكل عام صورتين هما :

١- العائد الأساسي للسهم العادي (PEPS) Primary Earnings per share

ويتم احتساب هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

$$\text{المتوسط المرجع للأسهم العادية} + \frac{\text{حصة الأسهم العادية من الأرباح}}{\text{أثر الحقوق المكافحة للأسهم العادية}} = \text{PEPS}$$

ويستخدم هذا المؤشر للعائد عندما يكون هيكل تمويل المنشأة بسيطاً.

٢- العائد المخفض تخفيفاً كاملاً للسهم العادي Fully Diluted Earnings per share (FDEPS)

ويتم احتسابه بالمعادلة التالية:

$$\text{المتوسط المرجع للأسهم العادية} + \frac{\text{حصة الأسهم العادية من الأرباح}}{\text{أثر جميع الحقوق المخفضة لربحية السهم (المكافحة وغير المكافحة للأسهم العادية)}} = \text{FDEPS}$$

ويستخدم هذا المؤشر عندما يكون هيكل تمويل الشركة مركباً.

ويعتبر هيكل تمويل الشركة بسيطاً في الحالات التالية :

١- عندما يتكون رأس المال من أسهم عادية فقط.

٢- أو عندما يتكون رأس المال من أسهم عادية بالإضافة إلى إصدارات أخرى غير قابلة للتحويل إلى أسهم عادية. مثل الأسهم الممتازة والسنادات غير القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

٣- أو عندما يكون رأس المال كأي من الحالتين السابقتين ويحوي بالإضافة لذلك إصدارات أخرى قابلة للتحويل إلى أسهم عادية لكن أثرها المحتمل على تخفيف عائد السهم العادي في حال تحويلها ليس مادياً أو جوهرياً .

ويتفق المهنيون على معيار لقياس مادية الأثر المحتمل للإصدارات القابلة للتحويل. وهذا المعيار هو أنه "إذا كان الأثر المحتمل لتحويل تلك الإصدارات يؤدي إلى تخفيض عائد السهم العادي بنسبة ٣٪ وأكثر يعتبر الأثر مادياً أو جوهرياً. أما إذا كان أقل من ٣٪ فيعتبر غير مادي. وعندما يكون الأثر المحتمل مادياً فيكفي حينئذ الانصاف فقط عن عائد السهم الأساسي PEPS. أما إذا كان هذا الأثر مادياً فيجب الانصاف عن العائد الأساسي والعائد المخفض أيضاً.

ويعتبر هيكل التمويل مركباً عندما يكون للشركة إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة والسنادات من شأنها في حال حدوث هذا التمويل أن تؤدي إلى تخفيض مادي على عائد السهم العادي. أي متى كان الأثر المحتمل لهذا التخفيض يعادل ٣٪ أو أكثر من قيمة عائد السهم العادي قبل أخذ هذا التحويل في الحساب.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في حالة كون هيكل التمويل مركباً تنص المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على وجوب الانصاف عن رقمين لعائد السهم العادي أي عائد السهم الأساسي وعائد السهم المخفض. وفي معادلة تحديد العائد الأساسي للسهم (PEPS) تؤخذ في الحساب فقط في مقام المعادلة الأسماء العادية والإصدارات الأخرى القابلة للتحويل لكنها مكافئة للأسماء العادية بينما في مقام المعادلة المستخدمة لاحتساب العائد المخفض (DEPS) تؤخذ في الحساب بالإضافة للأسماء العادية الحقوق المخفضة القابلة للتحويل المكافئة وغير المكافئة للأسماء العادية.

ومن الأمثلة على الإصدارات المكافئة للأسماء العادية، الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية وكذلك السنادات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية وذلك متى كان العائد النقدي Cash yield لهذه السنادات لا يتتجاوز  $\frac{2}{3}$  سعر الفائدة السوقية.

أما إذا كان العائد النقدي  $y$  لتلك السنادات يتتجاوز  $\frac{2}{3}$  سعر الفائدة السوقية فتعتبر تلك السنادات حينئذ إصدارات غير مكافئة للأسماء العادية.<sup>٣</sup>

تجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة أخرى وهي أنه لدى تحديد حصة الأسهم العادية من الأرباح والمماثلة لبسط المعادلة المستخدمة لقياس عائد السهم العادي، يستبعد فقط من

رقم صافي الربح حصة الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح إذا تم فقط الإعلان عن توزيعات للأرباح. أما إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح Accumulated فستتسع حصتها من صافي الربح سواء تم الإعلان عن توزيعات للأرباح أم لم يتم الإعلان عنها.

**مثال شامل على الافصاح عن عائد السهم العادي :**

ما يلي بيانات مستخلصة من سجلات شركة مساهمة عامة خلال عام ٩٤/٩٤ :

١- رأس المال في ٩٤/١/١ يتكون مما يلي :

أسهم عادية ١٠٠ ألف سهم (القيمة الأساسية للسهم دينار).

أسهم ممتازة ١٠ آلاف سهم ٨٪، (القيمة الإسمية للسهم ١٠ دنانير) منها ٢ ألف سهم قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل ٩ أسهم عادية لكل سهم ممتاز (مكافأة للأسهم العادية).

٢- في ١٩٩٤/٤/١ أصدرت الشركة ٢٠ ألف سهم عادي بالقيمة الإسمية.

٣- في ١٩٩٤/٧/١ أصدرت الشركة ١٠٠ سند عادي بقيمة اسمية ١٠٠٠ دينار للسند بمعدل فائدة ١٠٪. وكانت هذه السندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل ٨٠٠ سهم لكل سند. وقد اعتبرت تلك السندات غير مكافأة للأسهم العادية.

٤- صافي الربح بعد الضريبة للسنة المنتهية في ٩٤/١٢/٣١ ٩٤/١٢/٣١ ١٨٠ ألف دينار.

٥- تم الإعلان عن توزيع أرباح نقدية لحملة الأسهم بما فيهم حملة الأسهم الممتازة.

٦- المعدل الضريبي ٢٠٪.

**الحل :**

١- تحديد عائد السهم الأساسي للسهم العادي . PEPS

في تحديد العائد الأساسي للسهم العادي ما يؤخذ في عين الاعتبار من الإصدارات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية هو فقط الإصدارات المكافأة للأسهم العادية.

بناءً لما تقدم يتم تحديد PEPS بالمعادلة التالية :

$$PEPS = \frac{\text{صافي الربح} - \text{حصة الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل إلى أسهم عادية}}{\text{المتوسط المرجع للأسهم العادية} + \text{أثر الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية}}$$

ولتحديد PEPS بموجب المعادلة يتطلب الأمر ما يلي :

أ- تحديد حصة المساهمين العاديين من صافي الربح على النحو التالي :

$$73600 = 8000 - 10 \times 8000 \times 8\%$$

ب- تحديد المتوسط المرجع للأسهم العادية من رأس المال في ٩٣/١٢/٣١

$$\frac{9}{12} \times 115000 + \frac{12}{12} \times 20000 = 115000 \text{ سهم .}$$

جـ- الأثر المتوقع من تحويل الأسهم الممتازة المكافأة للأسهم العادية.

$$18000 = 9 \times 2000 \text{ ألف سهم عادي .}$$

وعلى هذا الأساس فإن :

$$\frac{73600}{133000} = \frac{73600}{18000 + 115000} = \text{PEPS}$$

$$= 55 \text{ سهم عادي .}$$

٢- تحديد العائد المخفض بالكامل للسهم العادي.

في تحديد العائد المخفض بالكامل للسهم العادي سيُؤخذ في الاعتبار كلاً من الإصدارات القابلة للتحويل المكافأة للسهم العادي بالإضافة إلى الإصدارات غير المكافأة. بناءً لما تقدم تتم تحديد FDEPS بالمعادلة التالية :

$$\begin{aligned} FDEPS &= \text{صافي الربح} - \text{حصة الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل إلى أسهم عادية} \\ &+ \text{صافي فائدة السندات القابلة للتحويل بعد خصم الضريبة} . \end{aligned}$$

---

المتوسط المرجع للأسهم العادية + الأثر المتوقع للأسهم الممتازة القابلة للتحويل + الأثر المتوقع للسندات القابلة للتحويل.

ويموجب المعادلة أعلاه يتم تحديد FDEPS كما يلي :

أ- حصة الأسهم العادية مطروحاً منها حصة الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل إلى أسهم عادية هي كما تم احتسابها سابقاً . ٧٣٦٠٠ دينار.

بـ- صافي فائدة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية بعد خصم الضريبة  

$$= 100 \times 100 \times 10\% = 1000$$
 دينار.

جـ- المتوسط المرجع للأسهم العادية هو كما سبق ١٦٠٠٠ سهم عادي.

دـ- الأثر المتوقع للأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية هو كما سبق ١٨٠٠٠ سهماً.

هـ- الأثر المتوقع للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية هو  

$$= 100 \times 1000 = 10000$$
 سهم.

$$\begin{aligned} & \frac{10000 + 73600}{10000 + 18000 + 11000} = FDEPS \\ & \frac{83600}{21300} = \\ & 39 \text{ در. / سهم عادي} = \end{aligned}$$

### ٣- الانفصال عن عائد أسهم .

يتم اعتبار مدى مادية التخفيض الحادث في عائد السهم بسبب الأثر المتوقع من تحويل الإصدارات غير المكافأة وهي هنا السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، وذلك في ضوء المؤشر المشار إليه سابقاً وهو ٣٪.

هنا وبالمقارنة بين عائد السهم العادي الأساسي وهو ٥٥ در. دينار والعائد المخفض بالكامل وهو ٣٩ در. دينار نلاحظ بأن الانخفاض الحادث يعادل :

$$\frac{55 - 39}{55} = \frac{16}{55} = 29\%$$

وحيث أن  $29\% < 3\%$ .

إذن فالانخفاض المحتمل مادي أو جوهري مما يتطلب اعتبار الهيكل التمويلي للشركة مركباً وبالتالي وجوب الانفصال عن عائد السهم المخفض بالكامل جنباً إلى جنب مع عائد السهم الأساس.

## أسئلة الفصل الثاني عشر

- ١- يختلف مدلول الدخل بالمفهوم الاقتصادي عن مدلوله بالمفهوم المحاسبي. فما أوجه الاختلاف بينهما ؟ تكلم عن ذلك مبيناً الآتي :
- مفهوم الدخل الاقتصادي.
  - مفهوم الدخل المحاسبي.
- ٢- في قياس الدخل وفقاً لمنهج العمليات يمكن للمحاسب أن يستخدم أحد المفهومين التاليين :
- مفهوم دخل العمليات الجارية.
  - مفهوم الدخل الشامل.
- تكلم عن المفهومين السابقين مبيناً الأسس التي يستند عليها كل مفهوم من المفهومين المشار إليهما، معززاً وجهة نظرك بالأمثلة ؟
- ٣- لكي يعامل بند الإيرادات ضمن بنود الإيرادات غير العادية لا بد أن تتوفر فيه بعض الشروط. فما هي هذه الشروط ؟ وكيف يمكن تمييز الإيرادات العادية عن الإيرادات غير العادية ؟ ثم ما الفرق بين البند غير العادي والبند الاستثنائي ؟ أعط أمثلة .
- ٤- تنشأ مشكلة معالجة نتائج العمليات المقرر ايقافها محاسبياً. فما هي هذه المشكلة وكيف يجري معالجتها محاسبياً ؟
- ٥- تقضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باتباع مبدأ الثبات في تطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية. إلا أنه يجوز في حالات استثنائية التغيير من مبدأ أو سياسة محاسبية إلى مبدأ أو سياسة محاسبية أخرى في حالتين استثنائيتين. فما هي هاتين الحالتين ؟
- ٦- ما المقصود بالأتي :
- الاصفاح عن التغير في طريقة الاستهلاك.
  - تعديل أو تسوية بنود سنوات سابقة.

- ٧- ما أهمية الدخل. وما هو أنساب تعريف لها ؟
- ٨- بين أوجه الاختلاف بين قائمة الدخل ذات المراحل وقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة ؟
- و ما هي برأيك أفضل قائمة يمكن الاستفادة منها في الممارسات المهنية ؟
- ٩- اكتب مقالة علمية شاملة عن قياس الدخل ؟
- ١٠- بين المعادلات المتعلقة بكل مما يأتي :

- العائد الأساسي للسهم العادي PEPS
- العائد المخفض تدريجياً كاملاً للسهم العادي FDEPS

١١- ما يلي قائمة دخل ملخصة لشركة مساهمة عامة أردنية أعدت للسنة المالية المنتهية في ٩٥/١٢/٣١.

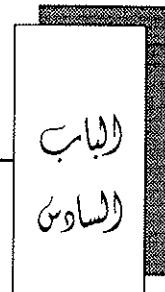
<u>بيان</u>	<u>مبالغ بالآلاف</u>
مبيعات	١٥٠٠
تضاف ايرادات منوعة	٢٠٠
جملة الارادات	١٧٠٠
بطرح تكلفة البضاعة المباعة	٨٠٠
مجمل الربح	٩٠٠
بطرح مصروفات التشغيل	٣٠٠
ربح التشغيل قبل الفوائد	٦٠٠
طرح مصروف الفائدة	٥٠
ربح التشغيل قبل الضريبة	٥٥٠
مصرف الضريبة٪ ٢٠	١١٠
صافي الربح بعد الضريبة	٤٤٠
=====	

باعتبارك مدقق حسابات الشركة المذكورة، وتتوفر لك المعلومات الإضافية التالية :

- ١- قرر مجلس إدارة الشركة في جلسته المنعقدة في ٩٥/١٢/٣ أن يوقف بدءاً من العام القادم نشاط أحد الخطوط الانتاجية بسبب خسائر تشغيلية متكررة. وكانت نتائج نشاط هذا الخط كما يلي :

- ٢٠٪ من اجمالي مبيعات الشركة، تكلفة المبيعات فيه تعادل ٤٠٪ من تكلفة مبيعات الشركة، ومصروفات التشغيل فيه ١٠٠ ألف وقد ترتب على التلخيص من أصوله وخصومه في نهاية العام خسارة قدرها ٣٠ ألف دينار.
- ٢- لدى فحص بند الايرادات المتنوعة بين أنه يمثل تعويضاً حصلت عليه الشركة بسبب دعوى قضائية كانت قد كسبتها ضد أحد المنافسين الذين قلدوا ماركة منتج خاص بالشركة.
- ٣- في ٩٥/١/١ غيرت الشركة الطريقة المتبعية في تقديم المخزون السلمي من طريقة (FIFO) إلى طريقة (LIFO) ولدى احتساب الأثر المتراكم لهذا التغيير تبين أنه سينعكس على تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي على أرباح الأعوام السابقة في صورة تخفيض لتلك الأرباح قدره ٥ ألف دينار.
- ٤- لدى فحص هيكل رأس المال تبين ما يلي :
- ١- متوسط عدد الأسهم العادية ٢ مليون سهم.
  - ٢- يوجد ١٠٠ ألف سهم ممتاز، القيمة الاسمية للسهم ١٠ دينار.
- معدل الفائدة المدفوعة للسهم ٨٪.
- ٥- كانت الشركة قد أصدرت خلال عام ٩٥ سندات عادية القيمة الاسمية للسند ١٠٠ دينار والكوبون بمعدل ١٠٪. ضمن هذه السندات ١٠٠٠ سند قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل ١٠٠ سهم عادي لكل سند.
- ٦- معدل ضريبة الدخل على مدار الأعوام الثلاثة السابقة بقي كما هو ٢٠٪.
- الطلوب :
- ١- تصوير قائمة دخل للسنة المنتهية في ٩٥/١٢/٣١ تحقق متطلبات الافصاح المنصوص عليها في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
  - ٢- تحديد ربحية السهم العادي (EPS) الأساسي والمخفض

## أسس قياس المركز المالي



الباب  
السابع

الفصل الثالث عشر : قياس الأصول

الفصل الرابع عشر : قياس الالتزامات

الفصل الخامس عشر : قياس حقوق الملكية



## (الفصل الثاني عشر) قياس الأصول

الميزانية عبارة عن قائمة أو كشف تضم في أحد جوانبها مصادر التمويل وفي الجانب الثاني استخدامات هذه المصادر وسمى الجانب الأخير بالأصول أو الموجودات، والأول بالمطلوبات وحقوق الملكية كما يمكن تعريف الميزانية بأنها ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تبقى مفتوحة بدقتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة أو قائمة الدخل.

كما يمكن إعداد الميزانية على شكل تقرير مالي بحيث يتم إظهار رأس المال العامل الإجمالي والصافي، ثم يضاف إلى الصافي منه الأصول الثابتة. ويطرح من مجموع الفقرتين السابقتين القروض والالتزامات طويلة الأجل ويكون الناتج صافي الأصول أو صافي حقوق الملكية، وفي الحالة الأخيرة يطلق على الميزانية قائمة المركز المالي.

إن الأساس من إعداد الميزانية أو قائمة المركز المالي هو تصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين ولذلك تعنون بتاريخ نهاية المدة المالية التي تعد عنها فيقال مثلاً : ميزانية شركة الفوسفات في ٢١/١٢/١٩٦٠ ولا يقال : عن السنة المنتهية في ١٩٦٠/١٢/٣١، لأن المركز المالي يتغير يومياً بل بعد كل عملية مالية ثبتت في الدفاتر المحاسبية نتيجة انعكاسات القيد الثنائي على معادلة الميزانية. ولذلك يقال المركز المالي في لحظة زمنية معينة، وعليه يكون لكل مشروع مهما كان نوعه مركز مالي في أي لحظة يختلف عن المركز في لحظة سابقة أو لاحقة حسب حدوث العمليات المالية في المشروع، وبالتالي فإن المركز المالي في بداية يوم العمل يختلف عن نهاية يوم العمل وهكذا.

لأجل أن تتحقق قائمة المركز المالي غرضها في تصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية تصويراً صادقاً أقرب ما يكون إلى الحقيقة كما هي في الواقع لا بد أن ترب عناصرها ترتيباً يساعد على تحقيق هذا الغرض. لذلك جرت العادة على اظهار عناصر

الأصول والمطلوبات في شكل مجموعات ذات طبيعة واحدة لزيادة الإيضاح في مكونات المركز المالي، وإمكان إيجاد علاقات مفيدة بين هذه المجموعات في صورة نسب مئوية تساعد الإدارة في تحليل عناصر المركز المالي ورسم السياسات المتعلقة بمصادر التمويل، وأوجه استثمارات أموال المشروع بطريقة تحقق أكبر عائد ممكن.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الأصول تمثل الجانب الرئيسي في قائمة المركز المالي، ومن حيث الأهمية تحتل المركز الأول باعتبارها الموضوع الذي يقوم عليه المشروع، والوسيلة التي يستخدمها لتحقيق أهدافه. ومن هنا تأتي أهمية دراسة الأصول لإيجاد التناقض بين إمكانات المشروع واستخداماتها، الاستخدام الأمثل الذي يحقق أعلى جودة في الاستاج بأقل جهد ونفقة، والاستفادة من المصادر التي توفر للمشروع تدفقاً مالياً يغطي النقص في احتياجاته للأموال، ويعود عليه بمزدوج اقتصادي يسد تكلفة الاستثمارات مع عائد إضافي يضاف إلى الأموال المملوكة.

وفي الواقع إن قياس الأصول يمثل أحد المواضيع الأكثر أهمية وحساسية في المحاسبة، لأنه يمثل من ناحية إحدى وظائف المحاسبة، ومن ناحية أخرى، تتوقف على درجة دقة القياس صدق النتائج التي يتوصل إليها المحاسب في احتساب نتيجة الأعمال وبالتالي المركز المالي. ولذلك سوف نخصص هذا الفصل لدراسة قياس الأصول بنوعيها : الأصول طويلة الأجل، والأصول المتداولة، بعد أن نعطي تعريفاً مفصلاً مقروراً بالشرح الكافي لمفهوم الأصول.

### أولاً- مفهوم الأصول :

هي عبارة عن مجموعة الوسائل الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية من أجل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية منها وذلك إما باستخدامها في العملية الإنتاجية أو في مساعدتها على تحقيق ذلك، كما يمكن تعريفها بالموارد الاقتصادية التي تحقق غايتيين مترابطتين حسب طبيعة كل مورد، إذ البعض منها تعتبر وسائل الاقتصاد مثل الإنسان ب بواسطتها على مواضع العمل ليغير شكلها بما يتلاءم وأهدافه مثل الآلات والأدوات والمعدات وغيرها، كما يعتبر من ضمن وسائل العمل الظروف المادية الضرورية لسير العملية الإنتاجية كافة في ظروف طبيعية كالأبنية والمنشآت والأراضي. والبعض

الآخر من هذه الموارد تعتبر مواضع العمل وهي كل ما يتعرض للتحويل والتجميع أثناء عملية الانتاج، مثل الخامات، المواد الأساسية، المواد المساعدة التي يعالجها الإنسان بمساعدة أدوات العمل بهدف تحويلها إلى منتجات نصف مصنوعة أو إلى بضاعة تامة الصنع<sup>(١)</sup>.

المفهوم السابق للأصول يتفق مع التقسيم الاقتصادي لرأس المال، حيث يجري تقسيمه (أي رأس المال) إلى جزئين رئيسيين : يسمى الأول منه رأس المال الثابت، أما الثاني فيطلق عليه رأس المال المتغير أو العامل. رأس المال الثابت : وهو ذلك الجزء من رأس المال الذي تستنفد قيمته على دفعات أثناء العمليات الانتاجية المختلفة، ويتحول الجزء المستنفد منه إلى قيمة السلعة المنتجة، ويتميز هذا الجزء بطول عمره الانتاجي، وارتفاع قيمته.

رأس المال المتغير أو العامل : وهو الجزء الثاني من رأس المال والذي يتغير بالكامل أثناء كل عملية انتاجية ليتحول بقيمة السلعة المنتجة بمعنى آخر الجزء الذي يفقد قيمته بالكامل أثناء كل عملية انتاجية، ويتميز هذا الجزء بالعمر الانتاجي المحدد والذي لا يزيد عن دورة انتاجية واحدة بالإضافة إلى قيمته المنخفضة قياساً برأس المال الثابت.

وأفضل مثال لتوضيح ذلك هو عمل الخياط (الترزي)، إذ تدخل في عملية الانتاج العناصر التالية : قوة العمل، والمواد الخام (الأقمشة، الخيوط، الأزرار)، وماكينة العمل، إذ تعتبر قوة العمل (المتمثلة بقيمة الأجراة التي يتلقاها الخياط عند انتاجه أي سلعة تتلاءم مع طبيعة عمله)، والمواد الخام المختلفة (التي يؤثر بها العامل لانتاج سلعته) رأس مال متغيراماً ماكينة الخياطة فتعتبر هنا رأس مال ثابت. فعند قيام الخياط بانتاج بدلة رجالية على سبيل المثال، فإن المواد الخام تفقد قيمتها بالكامل عند إعداد البدلة لتحول إلى قيمة البدلة المنتجة، وكذلك العامل عند انتهاء عمله يتلقاً قيمة جهده المتمثل بالأجراة المتفق عليها والتي تضاف إلى قيمة البدلة. أما قيمة الماكينة المستخدمة في الخياطة فيحتسب منها فقط الجزء الذي استهلك أثناء عملية خياطة البدلة.

---

(١) د. سليمان قداح : محاسبة التكاليف، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٨، ص ٢٢.

## ثانياً - أنواع الأصول وأسس عرضها في الميزانية.

تقسم الأصول بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين وذلك وفق معيار السيولة Liquidity . ويقصد بالسيولة مدى قابلية الأصل للتسبييل أي مدى قابليتها للتتحول إلى نقد . وهاتان الفئتان هما :

### ١- أصول متداولة أو قصيرة الأجل Current or short Term Assets

وتشمل هذه الفئة موجودات مثل : النقودية وشبه النقودية كالدينين ، أوراق القبض ، الأوراق المالية قصيرة الأجل كما تشمل أيضاً المخزون من البضاعة والمصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة . ويطلق على هذا النوع من الأصل مصطلح رأس المال العامل Working Capital .

### ٢- الأصول طويلة الأجل Long - Term Assets

ويمكن تقسيم هذه الفئة من الأصول بشكل عام إلى مجموعتين :  
١/٢ مجموعة الأصول الملموسة Tangibles

وتشمل موجودات مثل : الاستثمارات طويلة الأجل ، الممتلكات والمباني والمعدات والأراضي ومجموعة الموارد الطبيعية كالغابات والمناجم وآبار البترول . ويلاحظ بأن هذا النوع من الأصول فيما عدا الاستثمارات طويلة الأجل يتم استهلاكه على مدار عمره الانتاجي الذي يتتجاوز عادة العام الواحد .

### ٢/٢ مجموعة الأصول غير الملموسة Intangibles

وتشمل هذه المجموعة موجودات ليس لها كيان مادي ملموس مثل الشهرة ، حق الاختراع ، العلامة التجارية . حق التأليف أو النشر . ويتم عادة إطفاء هذا النوع من الأصول على مدار عمره الانتاجي مثله في ذلك مثل مجموعة الأصول الملموسة .

وتعكس عادة طبيعة نشاط المشروع على طريقة عرض الأصول في الميزانية . والمعيار العام الذي يتم الاسترشاد به منه في هذا المجال هو مدى مساهمة الأصل في توليد أو تحقيق الإيراد . ففي المشروع الصناعي مثلاً تعتبر الأصول الثابتة أو طويلة الأجل بمثابة الأصول المدرة للإيراد Earning Assets لذا تعطى لها أولوية العرض في الميزانية حيث توضع على رأس قائمة الأصول في الميزانية . بينما يتم عكس ذلك في المشروعات

التجارية أو المالية إذ توضع الأصول المتداولة بالنسبة للمشروع التجاري والأصول السائلة بالنسبة للمشروع المالي على رأس قائمة الأصول في الميزانية باعتبار أنها هي الأصول المدرة للأيراد في هذا النوع من المشروعات .

### ثالثاً - قياس الأصول قصيرة الأجل (المتداولة) :

لقد بحثنا في الجزء الأول من هذا الفصل طرق معالجة قياس الأصول طويلة الأجل بنوعيها : المادية (الملموسة) والمعنوية (غير الملموسة) وفي هذا الجزء سينصب شرحتنا على الأصول قصيرة الأجل (المتداولة) وتحديداً تلك الأصول التي تسمح طبيعتها بالقياس كاستثمارات قصيرة الأجل بالأوراق المالية، والمخزون السلعي، باعتبار أن الأصول الأخرى إما أن تكون نقدية أو قريبة من النقدية والتي لا تتطلب معالجتها أي مشاكل محاسبية في قياس قيمتها باعتبار أن إحدى وظائف النقد هو "مخزون القيمة".

#### الاستثمارات قصيرة الأجل:

مما لا شك فيه ان ما يميز الإدارة المالية الرشيدة هو استخدامها الأمثل للموارد المالية المتاحة. المتمثلة بعدم تعطيل النقدية الفائضة عن الاستثمار، ولذلك غالباً ما يتم اللجوء لاستثمار النقدية الزائدة لفترات قصيرة الأجل عندما يكون لفترة مالية إعادتها عند بروز الحاجة إليها. ويعتبر الاستثمار قصيرة الأجل عندما تقل عن لفترة مالية تقل عن السنة أو خلال الدورة التجارية أيهما أطول. وهناك عدة أنواع من الاستثمارات قصيرة الأجل تأخذ في العادة أحد أو بعض الصور التالية:

- ١- الاستثمارات في أسهم الشركات لفترة تقل عن السنة.
- ٢- الاستثمارات في السندات لفترة تقل عن السنة.
- ٣- إيداع النقدية لدى المصارف في حسابات التوفير التي تقل مدة عن السنة.
- ٤- شهادات الاستثمار لمدة قصيرة لا تتجاوز السنة.

وبناءً على ما تقدم فإن الاستثمارات في الأوراق المالية تعتبر من الأصول المتداولة متى توافر فيها الشيطان الأساسيان التاليان:

أ- أن تستطيع الوحدة الاقتصادية بيع استثماراتها في الأوراق المالية بدون آية صعوبات ويوقت وجيزة وبدون التعرض لأي مخاطر مالية ناتجة عن عدم المقدرة على تصفيتها بغض الحصول على النقدية اللازمة لتشغيلها في الوقت المناسب.



التي سيدفع قيمتها الان وسيعوض عنها في المستقبل من قبل الشركة المصدرة<sup>(١)</sup>.

وفيما يتعلق بالاستثمارات قصيرة الأجل فإنه بالاستناد إلى ما تقتضيه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (مبدأ التحفظ) يتم تقديرها على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل. وهذا يعني أن الوحدة الاقتصادية التي تمتلك أوراق مالية قصيرة الأجل تأخذ عند التقييم تكلفتها الإجمالية للتداول أو قيمتها السوقية وتختار القيمة الأقل بين القيمتين على أن يجري تخفيض قيمة الأوراق المالية الإجمالي حين تكون التكلفة أقل من القيمة السوقية بقيمة محاسبي خاص والغرض من ذلك هو لأجل أن تتساوى القيمتين في نهاية الفترة المحاسبية على أن يتم الاصفاح عن الإجراء الأخير بالقوائم المالية.

#### المخزون السلعي:

يعتبر المخزون السلعي بعناصره المختلفة من أكثر الأصول المتداولة أهمية في معظم الوحدات الاقتصادية نظراً لأهميته النسبية بالمقارنة مع الأصول الأخرى، ولذلك فإن أي خطأ في تحديد قيمته سوف تنسحب على دقة المركز المالي، لدخول هذا العنصر في تحديد نتيجة الأعمال، بالإضافة إلى أن الخطأ في تقييمه يؤثر على صحة إجمالي الأصول عموماً، وهذا ما يؤثر بالتأكيد على حقوق الملكية، وذلك باعتبار عنصر المخزون السلعي أحد عناصر تكلفة البضاعة المباعة، وبطبيعة الحال إذا كان أحد عناصره غير صحيح فإن مجمل وصافي الربح يكون بالتبعية غير صحيح. بالإضافة إلى ذلك أن المخزون السلعي آخر المدة هو مخزون السلعي أول المدة للفترة التي تليها. مما ينسحب الخطأ أيضاً على صحة نتائج الفترة التالية:

وعلى هذا الأساس يمكن أن ندرك أهمية دراسة المخزون السلعي من حيث طرق تقييمه وتأثيره على تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عناصر المخزون السلعي تختلف باختلاف طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية، ولذلك نجد أن عناصر المخزون السلعي في المنشأة التجارية تتكون من البضاعة الجاهزة فقط، لأن هدف المنشأة التجارية هو شراء السلع بهدف إعادة بيعها

(١) د. جمعة خليفة الحاسي، د. سالم بن غريبة، د. محمد مفتاح بيت المال: المحاسبة المترسطة، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، الجماهيرية الليبية، بنغازي، ١٩٨٨، ص ١٩٤.

لتحقيق ربحاً من وراء ذلك. ولهذا السبب يظهر المخزون السلعي في سجلات المنشأة التجارية بحساب واحد هو حساب المخزن السلعي الذي يعني السلع الجاهزة للبيع. أما في المنشأة الصناعية فيظهر المخزون السلعي تحت مسميات مختلفة حسب العناصر المكونة له مثل : مخزون المواد ومهمات مستخدمة في عمليات الانتاج (وقد تشغل الماكينات، ومهمات التنظيف) ومنتجات تحت التشغيل، وبضاعة جاهزة. إلا أنه وبغض النظر عن طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية فإن المخزون السلعي يعتبر من عناصر الأصول المتداولة الذي يتغير أن يتتحول إلى نقدية خلال الفترة التجارية أو الفترة التي تليها. وهو على هذا الأساس يظهر بقائمة المركز المالي بجانب الأصول.

#### نظام الجرد الدوري والجرد المستمر:

يوجد نظامان لجرد المخزون السلعي هما: الجرد الدوري، والجرد المستمر، ويختلف كل منهما عن الآخر في المعالجة لهذا العنصر. ولتوسيع هذين النظائرتين لا بد من التعرض إليهما بشيء من التفصيل ومن الناحية النظرية بما ينسجم مع موضوع نظرية المحاسبة.

#### نظام الجرد الدوري :

بموجب هذا النظام يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى باسمه (حساب المشتريات) ويسجل فيه تكلفة البضاعة المشترأة خلال الفترة. على أن يتم تسجيل المخزون السلعي في أول المدة بحساب مستقل يغلق في نهاية الفترة بقائمة الدخل أو (حساب المتاجر)، بهدف تحديد تكلفة البضاعة المباعة، أما رصيد المخزون السلعي في نهاية المدة فيتحول إلى مخزون أول المدة للفترة التالية.

يستخدمنظام الجرد الدوري في الغالب في الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بسلع متنوعة ومتعددة وذات أسعار منخفضة، والتي لا تساعد طبيعة عملها على مسح سجلات محاسبية يتطلبها نظام الجرد المستمر.

#### نظام الجرد المستمر :

يمقتضي هذا النظام تسجيل المشتريات والبضائع المباعة وتكلفة السلع في حساب المخزون السلعي، ونتيجة لوجود حساب واحد لكافة أنواع البضائع بموجب هذا النظام فإن

ذلك لا يستدعي استخدام حساب خاص للمشتريات، على أن يتم فتح حساب خاص لتسجيل تكلفة المبيعات للسلع المباعة خلال الفترة يسمى باسمه وعادة ما يتم استخدام نظام الجرد المستمر في الوحدات الاقتصادية التي تتعامل في السلع المرتفعة الأثمان والمعمرة مثل : السيارات، والشاحنات، ومكيفات الهواء، والأجهزة المنزلية (التليفزيونات) وغيرها. ومن متطلبات نظام الجرد المستمر مسک بطاقات صنف لكل نوع من أنواع البضائع أو المواد التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية، توضح فيها كمية وتكلفة المشتريات، وكمية وتكلفة المبيعات، وكمية وتكلفة الرصيد المتبقى بعد اتمام كل عملية من هذه العمليات.

ويتميز نظام الجرد المستمر بتوفير البيانات المتعلقة بالمخزون في أي وقت تظهر الحاجة إليه. دون أن يستدعي ذلك القيام بعملية الحصر الفعلي. لكن ذلك لا يعني عدم القيام بالحصر الفعلي إطلاقاً حين اتباع هذا النظام، بل من المفروض القيام به مرة واحدة على الأقل في كل فترة محاسبية للتأكد من صحة البيانات المثبتة بالسجلات ومطابقتها مع الرصيد الفعلي لكل صنف من أصناف المخزون.

وعلى الرغم من المزايا الرقابية التي يوفرها هذا النظام، إلا أن الكثير من المحاسبين يعزفون عن تطبيقه وخصوصاً في المنشآة الصغيرة، نظراً لما يتطلبه من سجلات ونماذج متعددة تشعب العمل المحاسبي وتزيد من جهده ووقته وتكلفته.

#### الخطوات الإجرائية لتقدير المخزون السلمي :

من النادر جداً أن تكون كمية البضاعة المباعة مساوية لكمية البضاعة المشتراه خلال الفترة. ولهذا السبب غالباً ما يكون المخزون السلمي أما أكثر أو أقل عن حاجة الوحدة الاقتصادية ويسبب ذلك يجب أن يجري توزيع تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على : المخزون السلمي آخر المدة وبضاعة المباعة.

ومن المعلوم أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع تتمثل في : تكلفة المخزون السلمي في أول المدة مضافة إليها تكلفة المشتريات أو تكلفة السليم التي تم انتاجها خلال الفترة أما تكلفة البضاعة المباعة فهي تشمل تكلفة السلع المتاحة للبيع مطروحاً منها المخزون السلمي في نهاية الفترة المحاسبية. هذا ما أدى إلى بروز مشكلتين أساسيتين بهذا الصدد هما :

- تحديد كمية المخزون السلمي أول المدة.
- تسعير المخزون.

وعلى ضوء ما تقدم فإن إجراءات تقويم المخزون السلعي في آخر المدة تشمل على الخطوات التالية :

- ١- معرفة عناصر المخزون السلعي.
- ٢- معرفة عناصر تكلفة المخزون السلعي.
- ٣- تدفق المخزون السلعي.

#### عناصر المخزون السلعي :

يشمل مصطلح المخزون السلعي، كافة البضائع التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصادية ويصرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها. كما تتضمن أيضاً السلع والمواد الأولية والمهام الصناعية التي تم التعاقد على شرائها من الموردين والتي لم تصل لمخازن المشتري حتى تاريخ الجرد. كما تشمل أيضاً البضائع الموجودة لدى الوكلاه مثل بضائع الأمانة. وتدخل أيضاً في عناصر المخزون السلعي البضائع التي تم الاتفاق على شحنها للعملاء إلا أنه وأسباب مختلفة لم تتمكن الوحدة الاقتصادية من شحنها.

#### البضاعة بالطريق :

يقصد بالبضاعة بالطريق السلع تامة الصنع، والنصف مصنعة، والمواد الأولية، والمهام الصناعية التي تم التعاقد على شرائها خلال الفترة المالية والتي لم تدخل مخازن الوحدة الاقتصادية لغاية تاريخ الجرد الفعلي.

وال المشكلة التي تشار كثيراً حول هذا الموضوع هي هل تعتبر البضاعة بالطريق من ضمن مفردات المخزون السلعي آخر المدة أم لا؟ بطبيعة الحال أن الإجابة على هذه المشكلة يتوقف بالدرجة الأولى على شروط تسليم البضاعة فإذا كان الاتفاق بين البائع والمشتري ينص على تسليم البضاعة محل المشتري فإن ذلك يعني أن البائع يخللي مسئوليته في اللحظة التي يتم فيها شحن البضاعة. وهي وبالتالي تنتقل إلى ملكية المشتري ولهذا تعتبر هذه البضائع من ضمن مفردات المخزون السلعي آخر المدة. أما إذا كان شرط التسليم محل المشتري والذي يعني انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري عند وصولها إلى مخازنه أو مينا، المستورد، فإن هذه البضائع لا تعتبر من ضمن عناصر المخزون السلعي آخر المدة.

### **بضاعة الأمانة :**

كثيراً ما يجري التعامل في بضاعة الأمانة عن طريق نظام الوكالة الذي يقوم بموجبه مالك البضاعة ويسمي الموكيل (Consigner) باداعها في حيازة شخص ثانٍ يسمى الوكيل (Consignee) بهدف بيعها لحسابه، مقابل عمولة يحصل عليها الوكيل مقابل أي كمية يقوم بتصرفها.

وبضاعة الأمانة من الناحية المحاسبية والقانونية تعتبر من ضمن موجودات الموكيل مادام الوكيل لم يستطع تصرفها ولذلك لا بد من إدراجها من ضمن محتويات المخزون السلعي آخر المدة.

### **طلبيات العملاء :**

قد يكون في نهاية الفترة المحاسبية لدى الوحدة الاقتصادية بعض الطلبيات التي ترد إليها من العملاء للحصول على البضاعة إلا أنها ولظروف معينة لم تتمكن من تنفيذها ولذلك فإن هذه البضاعة تعتبر من عناصر المخزون السلعي آخر المدة التي يجب إدراجها ضمن قوائم الجرد الخاصة والإفصاح عنها بقائمة المركز المالي من ضمن محتويات المخزون السلعي. وتستثنى من ذلك البضائع التي تبقى لدى الوحدة الاقتصادية بناءً على طلب العميل، وتعامل في هذه الحالة كبضاعة أمانة على أن يتم الإفصاح عنها بملحوظة تدرج ضمن الملاحظات التوضيحية المرفقة بالقوائم المالية.

### **عناصر تكلفة المخزون السلعي :**

تشمل تكلفة المخزون السلعي جميع المصروفات والنفقات ذات العلاقة المباشرة في الحصول على السلع ونقلها إلى محل المشتري متضمنة التكاليف الإضافية الأخرى التي تستوجبها عمليات التحويل والتغيير التي تتطلبها بعض أنواع السلع حتى تصبح جاهزة للبيع. وعموماً تتضمن عناصر تكاليف المخزون السلعي المصروفات التالي:

- ثمن الشراء.
- مصروفات الشحن والتأمين على المشتريات وعمولة المشتريات والرسوم الجمركية ... الخ.
- تكلفة العمالة والمصروفات الصناعية اللاحمة للإنتاج السلعي إذا كانت المنشأة صناعية.

## سعير المخزون السلعي :

يعتبر موضوع سعير المخزون السلعي من المواضيع المهمة لارتباطه بموضوع من المواضيع المهمة والضرورية في حياة الوحدات الاقتصادية، وذلك باعتبار المخزون السلعي ذات مؤثرات متعددة على نتيجة عمل الوحدة الاقتصادية وعلى مركزها المالي في الفترات المحاسبية المختلفة ولذلك فإنه من المفروض اختيار طريقة التسعير التي تؤدي إلى أكبر دقة في احتساب الدخل والمركز المالي.

يرتبط موضوع سعير المخزون السلعي بمشكلتين رئيسيتين هما :

أولاً : تحديد طريقة احتساب تكلفة الوحدات المنصرفة من المخزون: وفي هذا المجال توجد العديد من الطرق التي يتم بواسطتها احتساب تكلفة الوحدات المنصرفة من المخزون السلعي، إلا أن أكثر الطرق شيوعاً في الحياة العملية هي الطرق التالية:

- طريقة التميز المحدد.
- طريقة متوسط التكلفة.
- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.
- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً.

ثانياً : تحديد طريقة تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي: إن أبرز وأهم الطرق تطبيقاً في الحياة العملية لتحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي هي الطرق التالية :

- سعر التكلفة.
- سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.
- صافي القيمة المتحققة.
- سعر الاستبدال.
- سعر البيع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات المتعددة التي تتعرض لها أسعار السلع في الفترات المحاسبية المختلفة والتي تؤدي إلى اختلاف جوهري في أسعار السلع المشتراه تحتم اختيار اتباع الطرق الملائمة في التسعير لتوفير الدقة في تقويم المخزون في آخر المدة وأهمية هذا الموضوع سوف نقوم بشرح مختصر لكل طريقة من هذه الطرق.

#### ١- طريقة التمييز المحدد :

بموجب هذه الطريقة يجب تحديد أسعار وحدات المخزون السلعي آخر المدة حسب انتمامه لمشتريات التي تمت خلال العام كما هي واردة بفاتورة الشراء، فإذا كانت الوحدات المتبقية آخر المدة ٦٠ وحدة، واستطعنا أن نميزها على أساس أن ٢٥ وحدة من المخزون السلعي آخر المدة كانت من مشتريات ٢/١ مثلاً و ٢٠ وحدة من مشتريات ٣/١، و ١٥ وحدة من مشتريات ٩/١ فإن تكلفة المخزون السلعي آخر الفترة ستكون وفق الآتي:

٢٥ وحدة من مشتريات ٢/١، سعر الوحدة (افتراضياً) ٤٥ دينار	١١٢٥ دينار
٢٠ وحدة من مشتريات ٣/١، سعر الوحدة (افتراضياً) ٥٠ دينار	١٠٠ دينار
١٥ وحدة من مشتريات ٩/١، سعر الوحدة (افتراضياً) ٢٥ دينار	٣٧٥ دينار
نكلفة مخزون آخر الفترة (بطريقة التمييز المحدد)	<u>٢٥٠٠ دينار</u>
ويفترض أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	<u>٧٥٠٠ دينار</u>
يطرح : المخزون السلعي آخر المدة	<u>٢٥٠٠ دينار</u>
تكلفه البضاعة المباعة (بطريقة التمييز المحدد)	<u>٥٠٠ دينار</u>

وبالرغم من جاذبية هذه الطريقة لأنها تحدد التكلفة الفعلية للبضاعة المباعة إلا أنه يكون من المستعذر تطبيقها في الحياة العملية لصعوبة تمييز المخزون السلعي المنصرف ارتباطاً بطريقة الخزن والصرف مما ينجم معه صعوبة تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع وتكلفة مخزون آخر الفترة. وبالتالي تكلفة البضاعة المباعة.

#### ٢- طريقة متوسط التكلفة :

بموجب هذه الطريقة يستخرج متوسط تكلفة المخزون السلعي بقسمة إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على عدد الوحدات المتاحة للبيع. ويطلق على هذه الطريقة بالمتوسط المتحرك. وأبرز ما يميز طريقة متوسط التكلفة هو سهولتها وواقعيتها في احتساب المخزون السلعي والبضاعة المباعة لأنها تخفف من آثار تقلب الأسعار. لكن يعاب عليها من حيث صعوبة تطبيقها في الوحدات الاقتصادية التي تعامل مع كميات كبيرة ومتنوعة من البضائع.

### ٣- طريقة الوارد أولاً - صادر أولاً (First in - First out)

تستند طريقة الوارد أولاً صادر أولاً على أساس أن البضاعة التي يتم الحصول عليها أولاً تباع أولاً أي أن البضاعة التي تدخل في ملكية الوحدة الاقتصادية (تشترى) أولاً يتم بيعها أولاً ومن الواضح أن هذه الطريقة تراعي التسلسل الزمني في عملية صرف المخزون السلعي، مما تخلق توافق بين حركة تدفق البضاعة الواردة (المشتريات) وحركة تدفق البضاعة الصادرة (المبيعات) وعليه يتم تحديد تكلفة الوحدات المباعة وفقاً لتسلسل أسعار الصفقات الواردة للمخزن. أي يأْقدم الأسعار مما يعني بالتالي قياس تكلفة الوحدات المتبقية في المخازن (مخزون آخر المدة).

وتنعكس آثار هذه الطريقة بشكل واضح على كل من تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة المخزون وكذلك على كل من مجمل الربح وصافي الربح وتزداد هذه الآثار وضوحاً في الفترات المحاسبية التي تسودها إما معدلات عالية من التضخم الاقتصادي أو معدلات عالية من الانكماش الاقتصادي. ففي حالة التضخم الاقتصادي يتربّط على استخدام هذه الطريقة في تقدير المخزون انخفاض ملحوظ في تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي ارتفاع ملحوظ في صافي ربح الفترة المحاسبية، بينما يكون تأثير هذه الطريقة بشكل عكسي في حالة الانكماش الاقتصادي، إذ تؤدي إلى تخفيض تكلفة المخزون ومن ثم تضخم تكلفة البضاعة المباعة مما يتربّط عليه وبالتالي انخفاض ملحوظ في صافي ربح الفترة المحاسبية.

لذا يكثر استخدام هذه الطريقة في البلدان التي لا تتوارد فيها معدلات مرتفعة لضريبة الدخل، مما يجعل المنشآت الاقتصادية العاملة في تلك البلدان أكثر ميلاً نحو استخدام الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تضخيم الأرباح ولو صورياً. ولعل الميزة الأساسية لهذه الطريقة أنها تظهر المخزون بالميزانية بقيمة هي أقرب ما تكون لقيمتها العادلة أي بالقيمة السوقية<sup>(١)</sup>.

### ٤- طريقة الوارد أخيراً- صادر أولاً (Last - in - First out) :

يجري تطبيق هذه الطريقة بأسلوب معاكس للطريقة السابقة (FIFO) إذ بموجبها يتم بيع البضاعة التي ترد أخيراً إلى الوحدة الاقتصادية قبل غيرها من البضائع. بمعنى أن

(١) د. محمد مطر: مصدر سابق، ص ٢٩٤.

تدفق البضاعة (المبيعات) يسير باتجاه معاكس لسير البضاعة الواردة (المشتريات) ولذلك اعتبرت هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي، لأن قياس الدخل يعتمد في هذه الحالة على الأسعار السائدة في السوق، وبهذا فإن لغرض قياس الدخل فإن تدفق التكلفة قد يكون أكثر معنى من التدفق المادي للبضاعة. فلذلك يرى المؤيدون لهذه الطريقة بأن قياس الدخل يجب أن يعتمد على الأسعار السائدة في السوق، ومن ثم يجب مقابلة إيراد المبيعات بالتكلفة الجارية للبضاعة المباعة. ففي ظل هذه الطريقة تحدد تكلفة البضاعة المباعة على أساس الأسعار السائدة في السوق لأنها ترتبط في معظمها باحدث المشتريات.

ولذلك فإن هذه الطريقة تحدد تكلفة الوحدات المباعة بأسعار احدث الصفقات، بينما تحدد تكلفة الوحدات غير المباعة (المخزون) بأسعار أقدم الصفقات وهكذا تترك هذه الطريقة على كل من تكلفة البضاعة المباعة، وتكلفة المخزون، وصافي ربح الفترة آثاراً معاكسة تماماً للأثار التي تركتها الطريقة السابقة. ففي الفترة التي يسودها معدلات عالية من التضخم يؤدي اتباع طريقة (LIFO) إلى تضخيم تكلفة البضاعة المباعة، وتخفيض تكلفة المخزون وبالتالي تخفيض صافي ربح الفترة المحاسبية وربما يكون ذلك أحد الأسباب التي تشجع استخدامها من قبل المنشآت العاملة في بلدان ترتفع فيها معدلات الضريبة على الدخل، إذ أن استخدامها يكون خصوصاً متى تكون معدلات التضخم مرتفعة يؤدي إلى تحقيق مزايا ضريبة لتلك المنشآت يتم تحقيقها عن طريق تأجيل مؤقت لبعض الضرائب المستحقة على أرباحها.

أما خلال الفترات المحاسبية التي تسودها معدلات عالية من الانكماش الاقتصادي فت تكون آثار هذه الطريقة معاكسة تماماً لأثارها في فترات التضخم ويعاب على هذه الطريقة أنها تظهر المخزون بالميزانية بقيمة أبعد ما تكون عن قيمته العادلة أو السوقية<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا أنه عند إجراء المقارنة بين طرق تسعير المخزون السلعي السابقة نلاحظ أن كل واحدة من الطرق الأربع تعتمد على فرضية تختلف عن الأخرى لتدفق المخزون. ولو كانت هذه الافتراضات تعطي تكلفة واحدة لتدفق المخزون لكانت جميع

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ٣٩٥.

الطرق تعطي نفس النتائج. إلا أن الواقع لا يبرر ذلك حيث أن السائد هو التغير المستمر في الأسعار، وبالتالي فإن الطرق السابقة تعطي قيماً مختلفة لكل من المخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة، وبالتالي تقدم قيماً مختلفة لصافي دخل الفترة. لأن الطريقة التي تعطي أقل قيمة لتكلفة البضاعة تقدم أعلى قيمة لمجمل الربح وبالتالي لصافي الربح، مما يظهر قيمة مخزون آخر المدة بقيمة أعلى بالميزانية، أما الطريقة التي تعطي أقل قيمة تكون نتائجها معاكسة للطريقة التي تقدم أكبر قيمة لصافي الدخل<sup>(١)</sup>.

### **تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي :**

تعتمد تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي على الطريقة التي اتبعت في تسعيرها. وفي الحياة العملية تردد العديد من الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي، ومع أن التكلفة تعد الأساس الأكثر ملاءمة لقياس المخزون السلعي، إلا أنه في ضوء انخفاض قيمة المخزون نتيجة عوامل معينة مثل : التلف أو التقادم، أو هبوط مستويات الأسعار، قد تجد الوحدة الاقتصادية أنه من الأقرب قياس المخزون السلعي على أساس أكثر تحفظاً يتمثل في التكلفة أو السوق أيهما أقل ووفقاً لهذا الأساس يتم تحويل الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة المخزون على نفس الفترة التي تحققت فيها.

هذا ومع أن العرف السائد في الممارسة المهنية يقضي بتسعير المخزون وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، إلا أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٤) والمنقح عام ٩٣ وهو بعنوان «تقييم وعرض المخزون في نطاق نظام التكلفة التاريخية» يقضي بأن يتم هذا التسعير وفقاً لقاعدة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. ويقصد بصافي القيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value للمخزون «ثمن البيع المقدر للبضاعة مطروحاً منها التكاليف المقدرة لاتمام تصنيع البضاعة وكذلك التكاليف المقدرة لبيعها».

ومن الأمور التي يجب مراعاتها عند تطبيق قاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل هو : الإلتزام بالحدين الأقصى والأدنى لسعر السوق بحيث لا يزيد ولا يقل عن صافي القيمة المتحققة. فالحد الأقصى الذي يسمى بالقيمة الصافية المتحققة أو القابلة للتحقق تمثل

(١) د. خالد أمين عبد الله، د. سليمان حسن عطية وأخرين: أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردني - المملكة الأردنية - عمان، ١٩٩٠، ص ٢٤٢.

في : سعر بيع العنصر في دورة الشاط التجاري العادي مطروحاً منه التكلفة النقدية للتسويق.

وللتوسيع ذلك نفترض أن التكلفة التقديرية لتسويق أحد عناصر المخزون تبلغ دينار واحد وسعر بيع هذا العنصر في السوق تبلغ ١٨ دينار، فلذلك تكون القيمة الصافية القابلة للتحقق ١٧ دينار (١٨ دينار سعر البيع في السوق - ١ دينار تكلفة التسويق).

أما الحد الأدنى فهو عبارة عن القيمة الصافية القابلة للتحقق مطروحاً منه هامش الربح العادي، فإذا كان معدل هامش الربح ١٠٪ من سعر البيع فيكون الحد الأدنى ١٦٢ دينار [١٨ دينار سعر البيع - (١٨ دينار هامش الربح)].

**أساليب قياس المخزون وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل :**  
في ممارسات المهنة توجد ثلاث أساليب لقياس المخزون السلعي آخر المدة وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. وهذه القواعد هي :

- قياس المخزون على أساس العناصر.
- قياس المخزون على أساس المجموعات الرئيسية.
- قياس المخزون على أساس الإجمالي.

**قياس المخزون على أساس العناصر :**  
يموجب هذا الأسلوب يتم مقارنة سعر السوق مع سعر التكلفة لكل عنصر من عناصر المخزون السلعي ويتم اختيار أقل السعرين ومن ثم يعتمد الناتج النهائي في القوائم المالية مع الإشارة إلى التكلفة الحقيقة توافقاً مع مبدأ الافصاح المحاسبي ويعتبر هذا الأسلوب الأكثر تحفظاً في تطبيق القاعدة.

**قياس المخزون على أساس المجموعات الرئيسية :**  
في الواقع أن هذا الأسلوب لا يختلف من حيث الفحوى العام عن الأسلوب السابق إلا أن الفرق يمكن في اختيار البيان المحاسبي حيث هنا تتم المقارنة لكل مجموعة من مجاميع المخزون السلعي ويتم اختيار أقل السعرين بين التكلفة أو السوق.

## **قياس المخزون على أساس اجمالي المخزون :**

يتم قياس المخزون السلعي في آخر المدة بموجب هذا الأسلوب على أساس مقارنة قيمة اجمالي المخزون السلعي لكل السعرين (التكلفة أو السوق) ويتم اختيار السعر الأقل وهذه الطريقة هي أكثر الطرق استخداماً في الحياة العملية لسهولتها وبساطتها وقلة الجهد فيها كما تجدر الإشارة إلى أنها في الواقع هي الأخرى لا تختلف عن الطرق الأخرى من حيث الفكرة الأساسية لإجراء المقارنة وإنما الاختلاف يكمن بالمقارنة، أي نقارن ماذا بماذا ويعتبر هذا الأسلوب الأقل تحفظاً في تطبيق القاعدة.

إن من نتائج تطبيق قاعدة التحفظ في قياس المخزون السلعي وفق الطرق السابقة قد تؤدي إلى بروز بعض الخسائر المحتملة وخصوصاً عندما يكون سعر التكلفة أقل من سعر السوق، ولذلك يتطلب الأمر الافصاح عن هذه الخسائر بالقوائم المالية وذلك باستخدام أحد الطريقتين التاليتين :

- ١- طريقة التخفيض المباشر.
- ٢- طريقة مخصص البضاعة.

## **طريقة التخفيض المباشر :**

ويموجب هذه الطريقة يتم اظهار قيمة المخزون السلعي بالقوائم المالية بالسعر الأقل دون اللجوء لعمل تسوية حسابية بقيمة الخسائر المحتملة الناجمة عن هبوط الأسعار. ويعاب على هذه الطريقة على أنها لا تنسجم مع المبادئ المحاسبية وخصوصاً مبدأ الافصاح ومبدأ التكلفة ولذلك غالباً ما يستعارض عنها باستخدام طريقة مخصص البضاعة.

## **طريقة مخصص البضاعة :**

بمقتضى هذه الطريقة يتم معالجة الفرق بين التكلفة الأصلية والقيمة السوقية في حالة هبوط أسعار البضائع باللجوء إلى عمل مخصص لهبوط أسعار البضائع يكون مساوياً لقيمة الخسارة المحتملة عن هبوط أسعار البضائع ويجري الافصاح عنها بالقوائم المالية.

إن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل المستخدمة في تقدير المخزون السلعي آخر المدة وبالرغم من شيوعها إلى أنها قد تعرضت إلى العديد من الانتقادات تركز معظمها فيما يلي:

إن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تخالف مبادئ النظرية المحاسبية فهـي تسمح بإظهار أرباح الفترات التالية بقيم أعلى من قيم السنوات السابقة على حساب فترات أخرى التي تظهر في تكلفته الأخـلـية، ويرجع ذلك إلى رغبة المحاسب في اتباع الحـيـطة والحذر في تقويم مخزون آخر الفترة الجـارـية بقائمة المركز المـالـي للمنـشـأـة. ويـجـبـ أنـ تـطـبـقـ هذهـ القـاعـدةـ عـنـدـمـاـ يـتـفـرـغـ دـلـيـلـ قـوـيـ عـلـىـ الـهـبـوـطـ فـيـ قـيـمـ الـمـخـزـونـ الـذـيـ مـنـ شـأنـهـ إـحـادـاثـ خـسـائـرـ عـنـدـمـاـ يـتـمـ بـيـعـ هـذـاـ مـخـزـونـ فـيـ فـتـرـاتـ التـالـيـةـ،ـ وـفـيـ ظـلـ هـذـهـ الـظـرـوفـ تـكـونـ صـافـيـ الـقـيـمـ الـمـحـتـمـلـ تـحـقـيقـهـ أـكـثـرـ مـلـامـةـ مـنـ تـكـلـفـةـ الـإـلـاـلـيـةـ كـأسـاسـ لـتـقـيـيـمـ الـمـخـزـونـ السـلـعـيـ آـخـرـ الـفـتـرـةـ.

ونـرىـ بـأـنـ تـطـبـقـ قـاعـدةـ التـكـلـفـةـ أوـ السـوقـ أيـهـماـ أـقـلـ اـسـتـخـدـمـتـ حـينـمـاـ كـانـ الـهـدـفـ مـنـ إـعـدـادـ الـقـوـانـيـمـ الـمـالـيـةـ يـنـصـبـ عـلـىـ الـاـهـتـمـامـ عـلـىـ قـائـمـ الـمـرـكـزـ الـمـالـيـ بـمـاـ يـخـدـمـ فـيـةـ مـعـيـنـةـ مـنـ مـسـتـخـدـمـيـهـ (ـالـدـائـنـوـنـ)ـ وـلـذـلـكـ كـانـ الـحـذـرـ هـوـ الـاعـتـباـرـ الـأـوـلـ الـذـيـ يـجـريـ التـرـكـيزـ عـلـيـهـ حـيـنـ تـقـيـيـمـ الـأـصـوـلـ لـكـونـ هـذـهـ قـاعـدةـ تـوـفـرـ هـامـشـ أـمـانـ لـلـدـائـنـ إـلـاـ أـنـ بـعـدـ اـزـديـادـ الـاـهـتـمـامـ بـقـائـمـ الـدـخـلـ ظـهـرـتـ عـدـمـ قـنـاعـةـ بـهـذـهـ قـاعـدةـ عـلـىـ أـسـاسـ أـنـ تـخـفـيـضـ تـكـلـفـةـ الـمـخـزـونـ آـخـرـ الـمـدـةـ إـلـىـ سـعـرـ السـوقـ الـأـقـلـ سـوـفـ يـؤـدـيـ إـلـىـ اـثـيـاتـ خـسـائـرـ وـهـمـيـةـ عـنـدـمـاـ يـتـمـ بـيـعـ الـبـضـاعـةـ بـسـعـرـ أـعـلـىـ فـيـ فـتـرـاتـ الـلـاحـقـةـ.ـ وـلـذـلـكـ جـرـىـ فـيـ السـنـوـاتـ الـأـخـيـرـةـ تـعـدـيـلـاـ عـلـىـ هـذـهـ قـاعـدةـ مـفـادـهـ "ـإـذـاـ كـانـ مـنـ الـمـحـتـمـلـ بـيـعـ الـمـخـزـونـ السـلـعـيـ بـأـسـعـارـ تـحـقـقـ رـيـحاـ عـادـيـاـ فـيـهـ يـجـبـ أـنـ يـتـمـ تـقـيـيـمـ الـمـخـزـونـ السـلـعـيـ بـالـتـكـلـفـةـ حـتـىـ وـإـنـ كـانـتـ تـكـلـفـةـ الـإـلـاـلـيـةـ أـقـلـ"ـ<sup>(١)</sup>ـ.

#### قياس المخزون على أساس التقدير :

في بعض الفترات يصعب على الوحدة الاقتصادية إجراء عملية الجرد الفعلي للمخزون السلعي، أو قد يصعب تحديد بعض عناصره أو مجموعة منها. مما يضطر معها المحاسب للجوء لقاعدة التقدير الجزاـيـيـ لـقيـاسـ قـيـمـ الـمـخـزـونـ السـلـعـيـ،ـ مستـرـشـداـ بـعـضـ الـطـرـقـ وـالـتـيـ تـعـتـبـرـ أـكـثـرـهـ اـسـتـخـدـمـاـ فـيـ الـمـارـسـاتـ الـمـهـنـيـةـ هـمـاـ طـرـيـقـيـ :ـ قـاعـدةـ إـجمـالـيـ الـدـخـلـ وـقـاعـدةـ أـسـعـارـ التـجـزـيـةـ.

(١) مـيـجـسـ، روـبـيرـتـ مـيـجـسـ :ـ مـصـدـرـ سـابـقـ، صـ ٥٧٧ـ .ـ

### قاعدة هامش الربح :

تطبق هذه القاعدة لتقدير المخزون السلعي آخر المدة عندما تكون هناك علاقة ثابتة ولو بشكل نسبي بين المبيعات وتكلفة السلع المباعة في الفترات المختلفة ولتطبيق هذه القاعدة تتبع الخطوات التالية :

- ١- تحديد معدل هامش الربح الإجمالي من المبيعات بالاعتماد على السنوات السابقة.
- ٢- تقدير تكلفة السلع المباعة وذلك بضرب معدل هامش الربح (الدخل) في مبيعات الفترة.
- ٣- يطرح هامش الدخل الناتج من قيمة المبيعات لتحديد تكلفة السلعة المباعة التقديرية.
- ٤- تطرح تكلفة السلع المباعة التقديرية من تكلفة السلع المتاحة للبيع لتحديد تكلفة المخزون السلعي تقديرياً.

ولتوضيح تطبيق هذه القاعدة نفترض أن الأرصدة التالية ظهرت في ميزان إحدى الشركات التجارية في ٩٦/١٢/٣١.

مخزون سلعي أول المدة .. . . . . دينار، المشتريات .. . . . . دينار، المبيعات .. . . . . دينار. علماً أن الخبرة التاريخية للشركة تبين أن هامش الربح الإجمالي يشكل ٢٥٪ من المبيعات ولذلك فإن تكلفة المخزون السلعي في نهاية الفترة ستكون :

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{نسبة هامش الربح}} = \frac{١٠٠٠٠}{٢٥\%} = ٤٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

المبالغ بالدينار	البيان
٨٠٠٠	مخزون أول المدة (بالتكلفة)
	زيادة

<u>٢٨٠٠٠</u>	المشتريات (بالتكلفة)
<u>٣٦٠٠٠</u>	تكلفة السلع المتاحة للبيع
	ناقصاً :

٤٠٠٠٠	تقدير تكلفة السلع المباعة
<u>١٠٠٠٠</u>	ناقصاً : الربح الإجمالي (٢٥٪)
٣٠٠٠٠	

<u>_____</u>	تكلفة التقديرية للمخزون السلعي
٦٠٠٠	في نهاية المدة
<u>=====</u>	

وفي حالة صعوبة تحديد هامش الدخل يمكن والحالة هذه التوصل إليه باستخدام معامل نسبة الدخل إلى تكلفة البضاعة المباعة والذي هو عبارة عن نسبة الدخل إلى المبيعات مقسوماً على ١٠٠ ناقصاً نسبة الدخل على المبيعات.

#### قاعدة أسعار التجزئة :

يجري تطبيق قاعدة أسعار التجزئة لتقدير المخزون السلعي آخر المدة في المنشآت التي تتعامل بطريقة البيع بالتجزئة وكذلك في المنشآت ذات الأقسام وخصوصاً إذا كانت هذه المنشآت تتعامل بسلع متجانسة والطريقة الحالية لا تختلف كثيراً عن قاعدة هامش الربح حيث يتم بموجتها :

- ١- تحديد قيمة المخزون على أساس أسعار البيع.
- ٢- تحويل المخزون إلى أسعار التكلفة باستخدام بيانات مستقاة من واقع الحسابات الفعلية. وفجوى هذه الطريقة (القاعدة) يقوم على أساس قياس قيمة المخزون السلعي آخر المدة بشكل تقديرى بواسطة إضافة نسبة معينة إلى تكلفة المخزون المقدر بقصد تحديد أسعار البيع ولذلك عند تطبيق هذه القاعدة يشترط توفر البيانات المتعلقة بالمخزون السلعي أول المدة وقيمة المشتريات خلال الفترة وفق أسعار البيع بالتجزئة بالإضافة إلى بيانات أسعار التكلفة. وعند توفر البيانات السابقة يصبح من السهل تقدير قيمة البضاعة المتاحة للبيع وفق سعر التجزئة والتكلفة ليجري بعد ذلك تحويل قيمة مخزون آخر المدة من أسعار التجزئة إلى أسعار التكلفة بالاعتماد على نسبة التكلفة إلى سعر التجزئة خلال الفترة ومن الشرح السابق يتضح أن هذه القاعدة تعتمد بالأساس على النسبة التي تضاف إلى التكلفة لتحديد أسعار البيع خلال الفترة وهي بذلك تختلف عن قاعدة هامش الربح فقط من حيث اعتماد الأخيرة على هامش الربح الإجمالي السائد في السنوات السابقة التي يفترض أن تكون ثابتة خلال سنوات معينة.

ولوضوح تطبيق القاعدة الأخيرة في الحياة العملية نفترض الآتي :

البيان	أسعار التكلفة دينار	أسعار التجزئة دينار	أسعار التكلفة دينار
مخزون أول المدة	١٢٠....	١٠....	
صافي المشتريات	٢٢٠....	١٩....	
السلع المتاحة للبيع	٣٤٠....	٢٩....	

$$\text{معدلة التكلفة} = \frac{\text{السلع الماتحة للبيع بسعر التكلفة}}{\text{السلع الماتحة للبيع بسعر التجزئة}} \times 100$$

$$= \frac{29000}{34000} \times 100 = 85,29\%$$

يطرح : مبيعات الفترة

$$\begin{array}{r} 275000 \\ - 65000 \\ \hline 210000 \end{array}$$

مخزون آخر المدة بالتجزئة

$$65000 \times 85,29\% = 55438,5 \text{ مخزون آخر المدة بالتكلفة}$$

ونرى بأن الطرق المستخدمة في قياس قيمة المخزون السلعي باستخدام قواعد تقديرية تتنافى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتحديداً مبدأ التحقق والموضوعية لاعتمادها على التقديرات الشخصية التي يدخل فيها محاكمة المحاسب في الغالب مما قد تؤدي إلى اخفاء بعض الحقائق التي تكون مهمة في تحديد نتيجة عمل المشروع ومركزه المالي ولذلك غالباً ما يتم رفضها من قبل مراقبين الحسابات إلا في الحالات الاستثنائية التي تتعرض فيها الوحدة الاقتصادية للكوارث الطبيعية كالحرائق أو الفيضانات وغيرها.

#### رابعاً - قياس الأصول طويلة الأجل (المعمرة) :

لتحديد عناصر تكاليف الأصل طويلاً الأجل يجب التمييز أولاً بين نوعين من هذه الأصول، الأول منها يعتبر صالح للاستخدام بمجرد شرائه ونقله إلى المكان المناسب للعمليات التشغيلية التابع للوحدة الاقتصادية. ولذلك فإن تكلفة الأصل في مثل هذه الحالة عبارة عن سعر شراء الأصل وفقاً لفاتورة الشراء، مضافة إليها تكاليف النقل، ومن أمثلة هذا النوع من الأصول الآلات الحاسبة والآلات الكاتبة. أما النوع الثاني من الأصول

فهو ذلك النوع الذي عند شرائه ونقله إلى المكان المناسب للتشغيل يحتاج إلى بعض النفقات الضرورية واللازمة لعملية التشغيل. وعليه فإن تكلفة الأصل لهذا النوع تكون شاملة سعر الشراء، وفقاً للفاتورة مضافاً إليها كافة المصروفات الضرورية حتى يصل إلى مقر العمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية، ويضاف إليه أيضاً المصروفات والنفقات الأخرى لإعداده للتشغيل إلى أن يصبح جاهزاً بشكل فعلي للاستخدام. مثال على ذلك: استيراد معصرة زيتون من الخارج فإن تكلفة هذا الأصل تكون عبارة عن سعر الشراء مضافاً إليها كافة المصروفات لنقلها إلى مكان التشغيل، وكذلك مصروفات إعداد المنصات الخرسانية المرتبطة بعمليات التجميع والتغ�يد والتركيب والفحص. وهذه المصروفات الأخيرة تعالج على أنها جزء من تكلفة الأصل كما تعتبر جزءاً من تكلفة الأصل كافة الإضافات والتحسينات التي تجري عليها بعد عملية تشغيلها لأن الهدف من الإضافات والتحسينات هو زيادة أو تحسين القدرة الانتاجية للأصل بقصد تحقيق خدمات إضافية منه مستقبلاً، ولذلك فإن جميع المصروفات السابقة والتي تكون جزءاً من تكلفة الأصل تعتبر مصروفات رأسمالية، وما عدا ذلك تعتبر مصروفات ايرادية تحمل على الفترة التي أنفقت فيها.

#### **تكلفة الأرضي :**

الأراضي من الأصول طويلة الأجل المستمثلة في الممتلكات الطبيعية الملموسة والمنظورة بالعين ويكون عمرها الانتاجي غير محدد بفترة زمنية معينة. وت تكون تكلفة الأرضي من سعر الشراء، مضافاً إليها المصروفات الإضافية الأخرى المتمثلة بالرسوم القانونية (الضرائب، تسجيل الملكية، المسيرة، أتعاب محاماة، وغيرها). كما يعتبر جزءاً من تكلفة الأرض المصروفات التي يتكبدها المالك الجديد عن إزالة السباني القديمة الموجودة أصلاً على الأرض قبل شرائها أما الأنقاض الناجمة عن هدم السباني القديمة المقاومة على الأرض بعد إزالتها (إن وجدت) فتطرح من التكلفة بعد بيعها. علماً أن كلفة الأرضي تعامل محاسبياً كوحدة منفصلة عن المنشآت التي تقام عليها.

#### **تكلفة المباني :**

تدخل في تكلفة المباني كل ما ينفق نقداً أو عيناً أو ما يعادلهما في سبيل الحصول على المبني بقصد الامتلاك سواء كان ذلك يتم بواسطة التشييد أو الشراء. غالباً ما تتمثل تكلفة المباني في جميع المصروفات الضرورية لامتلاك المبني لغاية أن

تصبح معدة للاستخدام مثل : أجر العمال، مواد البناء الأولية، رسوم التسجيل وغيرها. أما إذا عهدت الوحدة الاقتصادية في تشييد المبني إلى مقاول، ففي هذه الحالة تكون تكلفة المبني تمثل قيمة العقد المبرم بين الطرفين. أما مصاريف الصيانة بعد تشييد واستخدام المبني فهي تعتبر مصروفات ايرادية تحمل بها الفترة التي تمت فيها.

ومن المشاكل المحاسبية التي تصادف المحاسب في الحياة العملية، هي ما يتعلق بمعالجة المبني القديمة التي سيجري استبدالها بأخرى جديدة، وذلك من حيث معالجة تكلفة إزالة المبني أو المبني القديمة، وفي هذا المجال هناك بعض الآراء المتعلقة بحل هذه المشكلة منها:<sup>(١)</sup>

- ١- إذا كان الفرض الأساسي من شراء الأرضي هو تشييد بناءً جديداً، فتعتبر في هذه الحالة جميع التكاليف المتعلقة بإزالة المبني القديم جزءاً من تكلفة الأرضي، ولذلك يجري تحويلها لحساب الأرضي.
- ٢- أما إذا كانت إزالة المبني القديم بهدف إنشاء مبنياً جديداً مستقبلاً بدلاً عنه يستخدم في أغراض التشغيلية فإن تكاليف الإزالة تعتبر مصروفات ايرادية تحمل على الفترة التي نفذت خلالها عملية الإزالة. وينفس الطريقة تعالج الإيرادات الناجمة عن بيع الانقاض، حيث هي الأخرى تعتبر إيرادات تخص الفترة التي تحققت فيها هذه الإيرادات.

والأساس الذي تقوم عليه في المعالجة السابقة هو البحث عن العلاقة السببية بين النفقة وتكلفة الأصول أو أحد عناصرها، بمعنى البحث عن مدى ارتباط النفقة بالأصل الذي تمتلكه المنشأة "إن المعيار الأساسي الذي يستخدم في مثل هذه الحالات هو هل توجد علاقة سببية بين النفقة وأحد عناصر الأصول، وبين على ذلك فإنه إذا حصلت المنشأة على قطعة أرض لاستخدامها في أغراض البناء، فإن جميع التكاليف المتعلقة بوضع الأرضي في حالة تمكن من استخدامها في الفرض المشترأة من أجله تعتبر جزءاً من تكلفة الأرضي، ولكن من ناحية أخرى فإن تكاليف تحليل وفحص التربة اللازمة لتحديد نوع الأساس المطلوب لا تعتبر جزءاً من تكلفة الأرضي".

والمسألة الأخرى التي يمكن أن نتعرض لها هنا هي كيف يتم معالجة تكلفة المبني عند الشراء؟ وما الحكم على نفقات الاصلاحات والصيانة الضرورية الالزمة لاستكمال

(١) دوتالدكتسو، جيري ويجانب : مصدر سابق، ص ٢٨٨.

المبني لأغراض تهيئته للاستخدام الفعلى ؟ من عرض المشكلة الأخيرة يمكن تقسيم الإجابة عليها إلى شقين : الأول هو ما يتعلق بتكلفة المبني عند الشراء وهو جاهز للاستعمال بعد توقيع عقد الشراء، ففي مثل هذه الحالة تكون عناصر التكلفة ممثلة بسعر الشراء مضافة إليه كافة المصروفات الضرورية واللازمة لانتقال ملكيته إلى المشتري كرسم التسجيل، أتعاب المحامي، عمولة السمسارة، الضرائب المستحقة. أما مصروفات الصيانة والإصلاحات التي يتم انفاقها بعد انتقال ملكيته للمشتري واستخدامه في العمليات التشغيلية فهي تعتبر من المصروفات الإيرادية التي تحمل على الفترة التي تمت فيها هذه المصروفات، كما أشرنا سابقاً. أما إذا كانت هذه المصروفات لاستكمال تجهيز المبني للاستخدام الفعلى ففي هذه الحالة تعتبر جزءاً من تكلفة المبني.

ولتوسيع ذلك نفترض أن شركة بتاريخ ١٩٩٤/١/١٥ قررت تشييد مبني يستخدم في الأغراض الاتاجية للشركة، ولهذا الغرض قامت وبنفس التاريخ بشراء أرض بلغت تكلفتها ٦٠٠٠ دينار، ثم باشرت تحت اشراف مجموعة من المهندسين المختصين العمل في تنفيذ المشروع، وخلال فترة التشييد التي استمرت لغاية ١٩٩٥/١/١٥ أنفقت المبالغ التالية :

أجر عمال	١٠٠٠ دينار
مواد بناء	٢٥٠٠ دينار
أتعاب مهندسين	٥٠٠ دينار
رسوم تسجيل	١٥٠ دينار
فإن تكلفة المبني سوف تكون :	
تكلفة الأرضي	٦٠٠ دينار
يضاف :	

أجر عمال	١٠٠٠ دينار
مواد بناء	٢٥٠٠ دينار
أتعاب مهندسين	٥٠٠ دينار
رسوم تسجيل	١٥٠ دينار

\_\_\_\_\_ تكلفة المبني ٤٦١٥ دينار

مع ملاحظة أن أقساط الاستهلاك عند المباشرة باحتسابها في نهاية الفترات المحاسبية تحتسب على تكلفة المبني الإجمالي بعد استبعاد تكلفة الأرض، بمعنى أن التكلفة الخاضعة للاستهلاك هي تكلفة المبني فقط البالغة ١٥٠٠ دينار بعد استبعاد تكلفة الأرض البالغة ٦٠٠٠ دينار.

#### تكلفة الآلات والتركيبات :

تشتمل الآلات على مجموعة من العناصر مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل والأثاث والمفروشات والحاصلات الالكترونية والتركيبات المكتبية وغيرها من العناصر التي تدخل ضمن تركيبة هذا النوع من الأصول. ويتم إثبات تكلفة كل عنصر من هذه العناصر بحساب مستقل يسمى باسمه، وتشمل تكلفة هذه الأصول تكلفة شراءه مضافة إليه كافة المصاريف الضرورية وللأزمة للحصول عليه واعداده للتشغيل مثل : مصاريف النقل والتأمين وكافة التكاليف الازمة لتركيبه وتشغيله بالإضافة إلى أي مصاريفات أخرى لازمة لادخال التعديلات عليه.

#### تكلفة التحسينات (التجهيزات) :

يقصد بالتحسينات أو التجهيزات الاضافات الرأسمالية التي يتم ادخالها على أي أصل من الأصول طويلاً الأجل إما بهدف زيادة مقدراته الانتاجية أو بقصد استكمال غابات استخدامه مثل : إضافة مصعد كهربائي لمبنى مملوك لجهة خارجية مستأجرة للاستفادة من خدماته في أعمال تشغيلية يقوم بها المستأجر، أو يقوم المستأجر بإضافة بعض التحسينات عليه، فإن هذه الاضافات أو التحسينات المنجزة من قبل المستأجر تسجل بحساب مستقبل يجري استهلاكها حسب العمر الانتاجي المتوقع لها. أما في حالة استئجار المبني ومرفق به التجهيزات أصلاً فإن هذه التجهيزات يتم استهلاكها خلال مدة الإيجار أو خلال العمر الانتاجي لها أيهما أقصر.

#### ب- قياس تكلفة تملك الأصول الملموسة طويلاً الأجل :

الهدف من قياس تكلفة الأصول طويلاً الأجل هو تحديد قيمة الأصل في تاريخ الحصول عليه على أساس "القيمة السوقية العادلة" Fair Market Value للأصل الذي تم التضمين به مقابل الحصول على ذلك الأصل، أو القيمة السوقية العادلة للأصل الذي تم الحصول عليه أيهما أكثر وضوحاً.

إن تحديد القيمة السوقية بتاريخ الحصول على الأصل كثيرةً ما تثير بعض المشاكل المتعلقة بمعنى لفظ المقابل النقدي، ولمعالجة هذه المشاكل لا بد من مناقشة بعض الأمور ذات العلاقة بالموضوع وهي :

- ١- الخصم النقدي
- ٢- الشراء الآجل
- ٣- الاستبدال بأصول غير نقدية
- ٤- الهبات والتبرعات

#### الخصم النقدي :

كثيرةً ما يحدث أن تشتري وحدة اقتصادية أصلًا مع استفادتها من الخصم النقدي الذي يمنحك المورد. ففي مثل هذه الحالة تظهر قيمة الأصل على أساس سعر الشراء مطروحةً منه قيمة الخصم النقدي المكتسب فعلاً. فمثلاً لو قامت شركة بشراء آلية بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار وبخصم نقدي ٢٪، وقد استفادت الشركة من الخصم النقدي المقدم، ففي هذه الحالة تكون تكلفة الآلة :

سعر الشراء	١٥٠٠٠	يخصم
الخصم النقدي	(٣٠٠) دينار	تكلفة الآلة
	١٤٧٠٠ دينار	

وتؤكد الفقرة رقم (١٧) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦) الصادر عن (IASC) عام ١٩٩٣ هذا الاتجاه لكن بعض الآراء تناوله بضرورة تخفيض قيمة الخصم النقدي من سعر الشراء سواء استفاد المشتري منه أو لم يستفد، واعتبار مبلغه غير المكتسب نتيجة عدم الاستفادة من شروط تعجيل الدفع خسارة يجري تحصيلها على مصروفات الفترة التي تم فيها الشراء.

#### الشراء الآجل :

عند شراء أصل بموجب شروط الدفع المؤجل فإن قيمة الأصل تحتسب على أساس ايجاد المقابل النقدي للأصل في تاريخ الشراء، بمعنى مقارنة ثمن الشراء الآجل بقيمة الأصل فيما لو تم شراؤه نقداً، أو يتم احتسابه على أساس سعر الفائدة الضمني الذي يشار إليه عند الشراء.

فلو افترضنا أن شركة تحصل على أصل معين مقابل دفع مبلغ ٢٥٠٠ دينار في نهاية كل سنة اعتباراً من السنة الأولى ولمدة عشر سنوات، فإذا تجاوزنا قيمة الفوائد الضمنية المحتسبة عند الاتفاق فمعنى ذلك أن تكلفة الأصل عبارة عن قيمة القسط السنوي مضروباً في عدد الأقساط (١٠ × ٢٥٠٠)، إلا أن المأخذ على هذه الطريقة هو أنها لا تبين التكلفة الحقيقة للأصل بسبب تجاوزها قيمة الفوائد. ولذلك اعتبرت غير مقبولة في التطبيقات العملية، وللسبب السابق تعالج مثل هذه الحالة عن طريق البحث عن مقابل النقيدي لقيمة الأصل في تاريخ الشراء، ففي مثالنا السابق إذا كان الثمن النقيدي للأصل عند الشراء هو ٢٠٠٠ دينار، فإن المبلغ الأخير هو الذي يعتبر مقياساً لتكلفة الأصل والذي يجب اثباته في السجلات. أما الفرق بين السعر الأول ٢٥٠٠ دينار والتكلفة الحقيقة ٢٠٠٠ دينار فتعتبر مصاريف فوائد يجري تحصيلها على دخل الفترة التي تخصها. فمتي كان بالإمكان احتساب التكلفة بالطريقة السابقة فإنه أصبح الزاماً تقدير سعر الفائدة الضمني لعقد الشراء، فإننا لو افترضنا بأن سعر الفائدة بموجب عقد الشراء هي ٥٪ فتكون القيمة الحالية لعشر دفعات ٥٠٠ دينار، وعليه فإن تكلفة الأصل بدون الفوائد ستكون ٢٥٠٠ دينار على أساس أن القيمة الجمالية للمبلغ المدفوع متضمناً الفوائد لمدة عشر سنوات هو ٢٢٥٠ دينار، ولذلك فإن تسجيل تكلفة تملك الأصل، وسداد القسط الأول والثاني على سبيل المثال ستكون كما يلي :

٢٠٠٠ إلى ح / عقد توريد الآلات المستحقة (الدائنين)	٢٠٠٠ من ح / الألات
مفترضين أن الأصل كان الآلات	تاريخ الحصول على الأصل

عند سداد القسط الأول من الآلات في نهاية السنة الأولى فيكون القيد على النحو التالي :

١٥٠٠ إلى ح / عقد توريد الآلات المستحقة (الدائنين)	٢٥٠٠ إلى ح / النقدية
١٠٠ ح / مصاريف الفوائد	١٠٠ من مذكورين

عند تسديد القسط الثاني في نهاية السنة الثانية فيظهر القيد بالصورة التالية:

من مذكورين

٩٢٥ ح/ مصاريف فوائد

١٥٧٥ ح/ عقود توريد الالات المستحقة

٢٥٠٠ إلى ح/النقدية

اثبات سداد القسط الثاني المستحق في عقد توريد الالات والفائدة على المبلغ  
 $(2000 - 1500) \times 5\%$

ويسموجب الطريقة السابقة يتم احتساب الأقساط المتبقية لحين تسديد كامل  
المبلغ المستحق من عقد توريد الالات.

#### الاستبدال بأصول غير نقدية :

قد يحدث في بعض الوحدات الاقتصادية أن يستبدل أحد الأصول بأصل آخر، وقد يجري الاتفاق على تساوي قيمة الأصل القديم بالأصل الجديد، كما قد يتم الاتفاق على دفع أو استلام مبلغاً نقدياً مقابل الأصل المستنازل عنه، وفي مثل هذه الحالة يقيم الأصل المستبدل والأصل المستنازل عنه بالقيمة السوقية طبقاً للمبادئ والأعراف المحاسبية المتعارف عليها، بشرط أن تكون القيمة التقويمية واضحة، وفي حالة تعذر تحديد القيمة السوقية يستعاض عنها بالقيمة الدفترية للأصل المستبدل كمقاييس لتقويم الأصل البديل. إلا أن المشكلة التي تثار عند استخدام القيمة السوقية للأصل المستبدل هي : كيف يتم معالجة الفرق بين القيمتين؟ حيث إذا كانت القيمة الدفترية أكبر من القيمة السوقية فإن ذلك يؤدي إلى حدوث خسائر. تطبيقاً لمبدأ "التحقق" عند مقايضة أصل بأصل آخر مستماش. إلا أن الأمر يختلف عند مبادلة أصلين متماثلين حيث في هذه الحالة يتم استبعاد الزيادة أو النقص من القيمة للأصلين المتبادلين لكلا طرفي المبادلة "طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يجب تقييم الأصل المشتري على أساس القيمة السوقية للأصل الذي تم استبداله أو الأصل الذي تم الحصول عليه، أيهما أكثر وضوها". أما إذا تعذر تحديد القيمة السوقية لأي من الأصلين، فيجب استخدام القيمة الدفترية للأصل المستبدل فهذا قد يؤدي إلى تحقيق مكاسب أو خسائر عن عملية الاستبدال (الفرق بين القيمة الدفترية والسوقية). وهذا يتماشى مع تطبيق مبدأ "التحقق" عندما تكتمل عملية المبادلة وخاصة إذا كان الأصلان المتبادلين غير متماثلين (Dissimilar) مثل مقايضة قطعة أرض مع مبنى أو معدات مع مخزون سلعى.

ويعدل تطبيق هذه القاعدة عندما يتم تبادل أصلين متماثلين مثل المخزون السمعي مع مخزون شركة أخرى مختلف اللون أو الحجم. ولا نستطيع أن نقول أن هناك أرياحاً قد تحققت نظراً لعدم حدوث واقعة بيع أو شراء فعلية. وكذلك إذا كان التبادل يشمل أصولاً ثابتة متماثلة (أصول مملوكة بغرض استخدامها في انتاج الابادات مثل مبادلة قطعة أرض بأخرى أو آلة مماثلة)، فإنه يجب أن لا يعترض بأي مكاسب قد تتحقق عن هذه العملية نظراً لأن هذه المبادلة لا تمثل عملية اقتصادية كاملة (التوقع عدم زيادة المنفعة). وعلى العكس من ذلك فيجب أن نعترض بأية خسارة قد تحدث وتحمل فوراً على دخل الفترة الجارية طبقاً لمبدأ "الحيطة والحدر". وقد تتضمن بعض عمليات مبادلة الأصول المتماثلة نقدية وأصولاً أخرى غير نقدية معاً، فيفترض أن الشخص الذي استلم نقدية وأصلاً غير نقدية نظير الأصل المنحو للشخص الآخر قد قام بعمليتين اقتصاديتين مختلفتين في آن واحد، وهما (١) استبدال جزء من الأصل الذي كان يمتلكه بأصل آخر (٢) وباع الجزء الآخر من هذا الأصل نظير نقدية. وعليه قد تتحقق مكاسب أو خسائر نتيجة لاستغنائه عن هذا الجزء من الأصل الذي تم بيعه<sup>(١)</sup>.

- مما تقدم يمكن أن نخلص باستنتاج مفيد ومحضر لعملية استبدال أصل عيني بأصول أخرى مفاده الآتي :
- ١- يتم الاعتراف بالخسائر الناجمة عن المقايسة، سواء كانت ناجمة عن أصول متماثلة أو أصول غير متماثلة. وما دام تم الاعتراف بالخسائر فلا بد والحالة هذه من اثباتها بالدفاتر المحاسبية.
  - ٢- إذا كانت نتيجة المقايسة بالأصول المتماثلة تحقيق مكاسب فلا يجب الاعتراف بها. ونظراً لعدم الاعتراف بالمكاسب الناجمة عن مثل هذه العمليات فإنه يجب اثبات الأصول المتبادلة لطرفى العملية (المستبدل والمتنازل) على أساس القيمة الدفترية للأصل.
  - ٣- إذا كانت المبادلة بأصول نقدية وغير نقدية معاً ينتج عنها مكاسب فيجب والحالة هذه الاعتراف بالمكاسب المتحققة بالنسبة للوحدة الاقتصادية التي استلمت فعلاً نقدية بالإضافة إلى الأصل غير النقيدي المماثل.
  - ٤- يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناجمة عن مبادلة الأصول غير المتماثلة.

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويحانـت: مصدر سابق، ٢٩٤-٢٩٣.

### **الهبات والغيرات :**

عندما يحصل المشروع على أصل طويل الأجل من جهة معينة كهبة أو تبرع، مقدماً من دون مقابل نقداً أو عيني، فإن الأصل يقيم على أساس القيمة السوقية العادلة له، وفي حالة تعذر احتساب القيمة السوقية المعادلة يتم تقديره عن طريق الخبراء أو ذوي الخبرة والمعرفة. وبعد الانتهاء من قياس قيمة الهبة أو التبرع تسجل بالدفاتر بحساب يسمى باسم الأصل ويجعل مديناً، ورأس مال الهبات أو التبرعات دائناً.

### **قياس التكاليف الإضافية للأصول طويلة الأجل :**

لا تشير التكاليف الإضافية للأصول طويلة الأجل أي مشاكل أو صعوبات تختلف عن طرق قياس تكاليف تملك الأصول، وإنما يجري احتساب تكاليف الإضافات ويتم تحديدها على تكلفة الأصل. وهذا ما يستدعي تعديل العصر الانتاجي للأصل بالكامل، باعتبار الإضافات الرأسمالية مصاريف رأسمالية تؤدي إما إلى إطالة العصر الانتاجي للأصل أو تحسين قدرته الانتاجية.

## تطبيقات محلولة على القياس المحاسبي للأصول الملموسة طويلة الأجل

### التطبيق الأول :

قامت شركة النابليسي بشراء قطعة أرض لانشاء مصنع عليها مساحتها ٣٠٠ متر مربع سعر المتر الواحد ٢٠ دينار. وقد دفعت مجموعة من المصروفات، علماً أن الأرض صالحة للاستخدام الانتاجي.

- ٥٪ من سعر الشراء عمولة مكتب العقارات التي حصلت بواسطته الأرض.  
- ١٠٠ دينار رسوم تسجيل الأرض.

- ٥ دينار أتعاب المحامي الذي قام باتمام عملية تسجيل الأرض.

- ٢٠٠ دينار ضرائب عقار مستحقة على الأرض تحملتها الشركة بموجب الاتفاق مع البائع  
- ٥٠٠ دينار مصاريف تهديم المبني القديم المشيد على الأرض.

- ١٠٠٠ دينار تكلفة سور حول القطعة وممر يربط الأرض مع الشركة المجاورة للأرض.

- قامت الشركة ببيع انقاض المبني القديم بمبلغ ٣٥٠ دينار بعد تهديمه بتاريخ ١١/١/١٩٩٥ أصبحت الأرض جاهزة للاستخدام في أغراض الشركة التشغيلية .

**المطلوب :** ١- احتساب تكلفة الأرض.

٢- بيان وجهة النظر العلمية حول تكلفة السور.

**الحل :** ١- تكلفة الأرض :

$$٦٠٠ = ٣٠٠ \times ٢٠$$

$$٣٠٠ = ٣٠٠ \times ٥٪$$

سعر الشراء

إضاف :

٣٠٠	عمولة مكتب العقارات
-----	---------------------

١٠٠	رسوم تسجيل
-----	------------

٥٠	أتعاب محامية
----	--------------

٢٠٠	ضرائب عقار مستحقة
-----	-------------------

٥٠٠	مصاريف تهديم المبني القديم
-----	----------------------------

٧١٥.

يطرح متحصلات نقدية عن بيع أنقاض  
تكلفة الأرض

٣٥.  
٦٨٠٠ دينار

٢- تكلفة السور المقام حول الأرض :

إن تكلفة السور المقام حول الأرض والممر الذي يربط الأرض بمقر الشركة البالغة ١٠٠٠ دينار فإنها لا تدخل ضمن تكلفة الأرض وإنما يفتح به حساب تحت اسم حساب تحسينات الأرض يعامل بشكل مستقل عن حساب الأرض.

### التطبيق الثاني :

اشترت شركة مبني قديم بمبلغ ٢٥٥٠٠ دينار بهدف استخدامه بما يخدم العمليات التشغيلية للمشروع وبعد الانتهاء من إجراءات نقل الملكية أجرت الشركة بعض الاصلاحات الضرورية على المبني وقد انفقت في سبيل ذلك مبلغ ١٥٠٠ دينار حتى أصبح جاهزاً للاستخدام.

المطلوب : احتساب تكلفة المبني  
الحل :

سعر الشراء	٢٥٥٠٠ دينار
إضاف :	
صاريف اصلاحات	١٥٠٠ دينار
تكلفة المبني	٢٧٠٠ دينار

### التطبيق الثالث :

بتاريخ ١٩٩٥/٥/١ اشتترت شركة صناعية آلة بمبلغ ٢٥٠٠ دينار بشروط دفع ٥٪ - ٥ أيام أو ن - ١٠، تسليم محل المشتري. ونص الاتفاق على أن يتحمل البائع كافة مصاريف التركيب والتشغيل حتى تصبح صالحة للاستخدام.

المطلوب:

احتساب تكلفة الأصل على أساس الفرضين المستقلين التاليين :

١- استفادت الشركة من الخصم النقدي، وهي تتبع إثبات الخصم النقدي عند الاستفادة منه فقط.

٢- لم تستفيد الشركة من الخصم النقدي، وهي تتبع سياسة إثبات الخصم النقدي عند الاستفادة، أو عدم الاستفادة منه.

**الحل :**

١- احتساب تكلفة الآلة بموجب الفرض الأول :

سعر الشراء ..... ٢٥٠٠ دينار

يخص

الخصم النقدي .....  $25000 \times 5\% = 1250$

تكلفة الأصل ..... ٢٣٧٥ دينار

٢- احتساب تكلفة الآلة بموجب الفرض الثاني :

تكلفة الأصل بموجب الفرض الثاني لا تختلف عن التكلفة بموجب الفرض الأول إذ أن كلا الطريقتين تأخذ بنظر الاعتبار قيمة الخصم النقدي، إلا أن الافتراض الثاني عند عدم تحقيق أو الاستفادة من الخصم فيعتبر خسارة يحمل ضمن مصاريف الفترة الجارية.

**التطبيق الرابع :**

اتفق شركتا الجودة مع الشركة الوطنية للتحاس على استبدال آلة مع دفع مبلغاً نقدياً مقابل قطعة أرض فضاء تستخدمن في العمليات الاتساحية لشركة الجودة. وقد كانت القيمة الدفترية للآلة تبلغ ٨٤٠٠ دينار (التكلفة الأصلية للآلة ١٢٨٠٠ دينار مطروحاً منها ٤٤٠٠ دينار مجمع استهلاك). بالإضافة إلى ذلك دفعت شركة الجودة للشركة الوطنية للتحاس مبلغ ٣٤٠٠ دينار. علماً أن القيمة السوقية للآلة قدرت بمبلغ ٩٨٠٠ دينار.

**المطلوب :**

- ١- تحديد قيمة قطعة الأرض.
- ٢- تحديد الأرباح المستحقة عن استبدال الآلة.
- ٣- إثبات عملية المبادلة في اليومية.

**الحل :**

١- سعر قطعة الأرض :

القيمة السوقية العادلة للآلة

النقدية المدقوعة

٩٨٠٠ دينار

٣٤٠٠ دينار

١٣٤٠٠ دينار

٢- الأرباح المتحققة من استبدال الآلة:  
القيمة السوقية العادلة للألة

نافصاً

التكلفة الأصلية للألة	١٢٨٠٠ دينار
مجمع الاستهلاك	(٤٤٠٠) دينار
القيمة الدفترية للألة	٨٤٠٠ دينار
المكاسب المحققة من عملية الاستبدال	١٤٠٠ دينار
اثبات عملية المبادلة :	

من مذكورين	
ح/ الأراضي	١٣٢٠٠
ح/ مجمع استهلاك الآلة	٤٤٠٠
إلى مذكورين	
ح/ التقدمة	٣٤٠٠
ح/ الآلة	١٢٨٠٠
ح/ مكاسب بيع الآلات	١٤٠٠

#### **التطبيق الخامس :**

استبدلت شركة الحديد والصلب ثلاثة سيارات نقل كبيرة بأربع سيارات نقل متوسطة وقد بلغت القيمة الدفترية للسيارات القديمة ١٠٠٠٠ دينار، علماً بأن تكلفتها الأصلية ١٥٠٠٠ دينار، ومجمع الاستهلاك ٥٠٠٠ دينار، أما القيمة السوقية لها فقد بلغت ٧٥٠٠ دينار. أما القيمة السوقية للسيارات الجديدة فقد بلغت ٢٠٠٠٠ دينار وقد اتفق الطرفان على أن تكون قيمة السيارات القديمة ١١٢٥٠ دينار والفرق بين السعرين يدفع نقداً.

**المطلوب :**

١- تحديد (قياس) تكلفة شراء السيارات الجديدة.

٢- احتساب الخسائر الناجمة عن عملية الاستبدال.

٣- اثبات عملية المبادلة في اليومية العامة.

الحل :

١- تكلفة شراء السيارات الجديدة :

القيمة السوقية العادلة للسيارات الجديدة	٢٠٠٠ دينار
ناقصاً: قيمة المبادلة للسيارات القديمة	<u>١١٢٥٠٠</u> دينار
التقدمة المستحقة على شركة الحديد والصلب	٨٧٥٠٠ دينار
تضاف: القيمة السوقية العادلة للسيارات القديمة	<u>٧٥٠٠</u> دينار
تكلفة شراء السيارات الجديدة	<u>١٦٢٥٠٠</u> دينار

٢- احتساب الخسائر الناجمة عن عملية الاستبدال :

القيمة الدفترية للسيارات القديمة	١٠٠٠ دينار
ناقصاً: القيمة السوقية العادلة للسيارات القديمة	<u>٧٥٠٠</u> دينار
الخسائر الناتجة عن استبدال السيارات القديمة	٢٥٠٠ دينار

اثباتات عملية المبادلة :

من مذكورين	
ح/ السيارات الجديدة	١٦٢٥٠٠
ح/ مجمع استهلاك السيارات	٥٠٠٠
ح/ خسائر مبادلة سيارات	٢٥٠٠
إلى مذكورين	
ح/ السيارات القديمة	١٥٠٠٠
ح/ التقدمة	٨٧٥٠٠

## **خامساً - قياس الأصول غير الملموسة :**

يقصد بالأصول غير الملموسة تلك الأصول التي لا يكون لها وجود مادي ملموس ولا يمكن التأكيد من منافعها المستقبلية المحتملة عند استخدامها في العمليات التشغيلية. ومن أمثلة الأصول غير الملموسة: شهرة المحل، العلامات التجارية، حقوق النشر، براءات الاختراع وغيرها. وهي بذلك تختلف عن الأصول الملموسة التي تتميز بامكانية التتحقق المادي الناجم عن كيانها المادي الحقيقي. كما تتميز هذه الأصول بالعمر الانتاجي المحدود، وبانعدام قيمتها السوقية في أغلب الأحيان أو عدم وضوحها مما تخلق صعوبة تقدير قيمتها. وبالإضافة إلى ذلك أن قيمة الأصول هذه تتصرف أيضاً بعدم الاستقرار وخوضوعها للتقلبات الحادة.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نحدد سمات الأصول غير الملموسة بالآتي :

- انعدام كيانها المادي الملموس.
- عدم امكانية التأكيد ودرجات عالية من منافعها المستقبلية المحتملة.
- محدودية عمرها الانتاجي،
- صعوبة المعرفة المسبقة لقيمتها الحقيقة.
- خصوص قيمتها للتقلبات الحادة،
- صعوبة تقدير قيمتها السوقية لانعدام وجودها المادي الحقيقي.

## **تصنيف الأصول غير الملموسة:**

جرت العادة على تصنيف الأصول غير الملموسة وفقاً لخصائصها بالصورة التالية :

- ١- الأصول غير الملموسة القابلة لتحقيق ذاتها بصورة منفصلة عن الوحدة الاقتصادية، وأصول غير ملموسة غير قابلة لتحقيق ذاتها بصورة منفصلة عن الوحدة الاقتصادية، ويطلق على هذه الخاصية "تحقيق الذات".
- ٢- هناك بعض الأصول غير الملموسة التي يمكن الحصول عليها بشكل منفرد أو مع مجموعة من الأصول، أو نتيجة اندماج وحدة اقتصادية بأخرى، أو يتم الحصول عليها نتيجة الاكتشاف والتطوير داخل الوحدة الاقتصادية. وتسمى هذه الخاصية بخاصية "الحصول على الأصل".
- ٣- الأصول غير الملموسة التي يتم تحديد عمرها الانتاجي إما بواسطة القانون أو الاتفاق أو وفقاً لعوامل اقتصادية معينة، يطلق عليها الأصول غير الملموسة ذات العمر الانتاجي

المحدد . وهناك نوعاً ثانياً يصعب تحديد عمرها الانتاجي فتسمى بالأصول غير الملموسة ذات العمر الانتاجي غير المحدد ، ويطلق على هذه الخاصية بخاصة "العمر الانتاجي" .

٤- تميز بعض الأصول غير الملموسة بقابلية الانفصال عن الوحدة الاقتصادية وبالتالي تناح امكانية التصرف بها بالبيع أو بالتأجير، والبعض الآخر لا يمكن فصله عن الوحدة الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن التصرف بها بدون التصرف بالكيان الكلي للوحدة الاقتصادية. ويطلق على هذه الخاصية خاصة "قابلية الأصول غير الملموسة للانفصال" .

#### تحديد تكلفة الأصول غير الملموسة :

يمكن تقسيم الأصول غير الملموسة إلى نوعين : الأولى تشمل الأصول التي يمكن تمييزها بدرجة معقولة من الدقة عن بقية الأصول الأخرى، والنوع الثاني يتمثل بالأصول التي لا يمكن تمييزها أو فصلها عن بقية أصول الوحدة الاقتصادية؛ لذلك يسمى النوع الأول بالأصل غير الملموسة المحددة مثل شهرة المحل. أما النوع الثاني فيطلق عليها بالأصول غير المحددة.

في بالنسبة للأصول غير الملموسة المحددة يتم الحصول عليها عادة إما بشرائها من الغير، أو عن طريق اكتشافها وتطويرها داخل الوحدة الاقتصادية، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. ولذا فعند شراء الأصل غير الملموس يجري قيده في السجلات المحاسبية بتكلفة الشراء، وتتمثل التكلفة في هذه الحالة بسعر الشراء، مضافة إليها المصروفات الضرورية واللزمة لإعداد الأصل للاستخدام.

وفي حالة شراء هذا النوع من الأصول مقابل أسهم أو مبادلتها بأصول أخرى، ففي هذه الحالة لا بد من تحديد القيمة السوقية العادلة للأسهم أو الأصول وفي حالة تعذر تحديد القيمة السوقية العادلة يتم اللجوء إلى الخبراء والاستشاريين في هذا المجال لتقييم الأصل أو الأصول المستبدلة.

وإذا جرى شراء مجموعة من الأصول غير الملموسة صفة واحدة، فيجب في مثل هذه الحالة توزيع تكلفة الأصول حسب القيمة السوقية على عدد وحداتها. أما إذا تم اكتشاف الأصل وتطويره داخلياً فإن تكلفته تحدد على أساس مقدار النفقات التي أنفقت على الأصل حتى يصبح جاهزاً للاستخدام. هذا فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة المحددة.

وف فيما يتعلق بالأصول غير المحددة والتي تنتج داخلياً فيجري اعتبار جميع المصروفات التي تم انفاقها لانتاج الأصل مصاريف ايرادية تحمل على ايراد الفترة المحاسبية.

ونرى من المفيد أن نستشهد هنا بالرأي رقم (١٧) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية والمتصل بطرق وقواعد معالجة الأصول غير الملموسة حيث جاء به : ان الأصول غير الملموسة المشترأة، يجب تسجيلها بالتكلفة، وتشمل هذه شهرة المحل المشترأة نتيجة أرباح الشركات. فإذا تم الحصول على الأصل غير الملموس بمقابل غير نقدى فإن تكلفة هذا الأصل هي عبارة عن القيمة السوقية للمقابل المدفوع أو القيمة السوقية العادلة للحق المكتسب أيهما أكثر وضواحاً.

إن الأصول غير الملموسة الممكן تمييزها يجب قيدها بالتكلفة ومن أمثلتها حقوق الاختراع، وحقوق الاستخدام، والعلامات التجارية. أما الأصول غير الملموسة والتي لا يمكن تمييزها فتسجل بالتكلفة في حالة شرائها من الخارج وتظهر ضمن الأصول. أما إذا كانت مكتشفة داخلياً فتسجل كمصروفات. وأهم أنواع الأصول غير الملموسة والتي لا يمكن تمييزها هي شهرة المحل، والتي تمثل الفرق بين التكلفة المدفوعة لشراء شركة وقيمة صافي الأصول الملموسة التي يمكن تمييزها، ومثل هذه الأصول لا يمكن حيازتها بمفردها بل يجب أن تكون ضمن مجموعة من الأصول أو كجزء من قيمة شركة كاملة<sup>(١)</sup>.

وبعد أن تطرقنا إلى الإطار العام عن الأصول غير الملموسة، نرى من الضروري لزيادة التعمق والوضوح في معالجات هذا الموضوع، البحث بالتفصيل في عناصر هذه الأصول.

#### الشهرة :

قدمت للشهرة تفسيرات متعددة إلا أن جميعها ينحصر بتفسيرين هما :

التفسير الأول : وهو تفسير غير محاسبي يرى أصحابه بأن الشهرة هي عبارة عن منافع تتولد عن الشهرة نتيجة ما تتمتع به الوحدة الاقتصادية من سمعة طيبة وسط الجمهور بسبب العلاقات الحسنة التي كونتها مع العملاء.

التفسير الثاني : وهو تفسير من وجهة نظر محاسبية حيث يرى أصحابه بأن شهرة المحل هي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح غير العادية المستقبلية والتي تزيد عن مقدار العائد العادي على صافي الأصول والذي يمكن تحديده، على أساس أن سمعة أي وحدة اقتصادية لا تحددها فقط العلاقات الطيبة مع العملاء، وإنما هناك عوامل أخرى منها : وجود الإدارة

(١) جيمس أ. كاشين، جويل ج. ليرنز : أصول المحاسبة (١)، الطبعة الثانية، سلسلة شوم، دار ماكجريو وهيل، النشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٤، ص ٢٢٥-٢٥٣.

المتميزة، والكفاءة في الانتاج والأعمال الأخرى، أو ضعف المنافسة التي تواجهها الوحدة الاقتصادية من الوحدات الأخرى، والموقع الجغرافي المميز.

تعتبر الشهادة أصلًاً إذا طابع متميزة يختلف كثيراً عن بقية الأصول، وهذا الاختلاف قائم على أساس أن الشهادة لا يمكن اقتناصها أو تداولها، إلا في حالة واحدة فقط وهي شراء وحدة اقتصادية بالكامل، وتسجل قيمة الشهادة في السجلات المحاسبية عند شراء وحدة اقتصادية أخرى مستمرة بنشاطها وبهدف الاستمرار بها كوحدة اقتصادية مستقلة عن الوحدة المشترية. وذلك باحتساب الفرق بين القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراء والتكلفة الفعلية المدفوعة. فمثلاً لو اشتريت شركة (أ) شركة (ب) بمبلغ ٣ مليون دينار. وقد قيمت صافي أصول الشركة (ب) بمبلغ ٢٥ مليون دينار. فالفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة العادلة لصافي الأصول يعتبر قيمة الشهادة للشركة (ب). وعليه فإن قيمة الشهادة هنا تعادل  $\frac{1}{4}$  مليون دينار.

#### تقدير الشهرة :

لا توجد في الواقع طريقة مثلثى لتقدير قيمة الشهادة نظراً لتأثيرها بالرأي الشخصي في عملية التقييم، وبالتالي فإن ذلك ينعكس على قيمة الشهادة الحقيقة. ومما يعتقد الموضوع هو انعدام وجود سوق متداول للشهرة. إلا أن موضوع تقدير الشهرة يعالج بموجب وجهتي نظر مختلفتين إلى حد ما، وهما:

وجهة النظر الأولى : يرى أصحابها أن الشهادة التجارية هي عبارة عن مجموعة موارد غير ملموسة يصعب التعرف على كل مفردة منها بصورة منفصلة عن الأخرى، مما يصعب معها تقويم قيمتها بشكل منفصل عن المجموعة. وهذه الموارد ناجمة عن ارتفاع كفاءة الوحدة الاقتصادية في الإدارية، وبحوث التسويق والترويج وغيرها. وقد سميت هذه النظرية بطريقة التقييم الشامل.

وجهة النظر الثانية : تقوم هذه النظرية على فكرة أن أي زيادة في الأرباح المستقبلية عن مستوى الأرباح العادلة المتآتية عن ممارسة الوحدة الاقتصادية نشاطها المعتمد تعتبر حصيلة الشهرة التجارية. وتسمى هذه بطريقة الدخل غير العادي.

إذا اعتمدنا وجهة النظر الأولى، فإن تقدير قيمة الشهادة ستكون وفق الصيغة التالية :

الشهرة التجارية = تكلفة شراء الوحدة - القيمة العادلة لصافي الأصول  
ويطلق على الأسلوب في تقدير قيمة الشهرة «التقدير الجزافي».

أما إذا اعتمدنا على وجهة النظر الثانية في قياس الشهرة، فإن قيمتها سوف يتم تقويمها على أساس مقدار قيمة الأرباح غير العادية التي من المتوقع أن تتحقق في المستقبل.

ونرى من الضروري إعطاء صورة مفصلة للطريقتين السابقتين (طريقة التقييم الشامل، وطريقة الدخل غير العادي) كما هو موضح فيما يلي :

#### طريقة التقييم الشامل أو التقدير الجزافي:

بموجب هذه الطريقة يتم تقدير قيمة الشهرة التجارية على أساس الفرق بين سعر شراء، كامل الوحدة الاقتصادية والقيمة السوقية لصافي أصولها. ولقياس ذلك يتطلب القيام بالخطوات التالية :

- ١- تحديد القيم العادلة لأصول الوحدة الاقتصادية المشتراء عن طريق خبراء متخصصون بهذا المجال.
- ٢- فحص ومراجعة حسابات العملاء بشكل مفصل مع استبعاد فحص الديون المشكوك في تحصيلها.
- ٣- فحص ومراجعة حسابات الخصوم المتداءلة.
- ٤- فحص ومراجعة السجلات المحاسبية للتأكد من صحة رأس المال، والفائض المحتجز، كما يجب أن تشمل المراجعة كافة عناصر قائمة المركز المالي للخروج برأي متتكامل عنحقيقة ممتلكات الوحدة الاقتصادية المشتراء.

ومن خلال ما سبق يتم تحديد القيمة العادلة لصافي أصول المنشأة المشتراء. وزيادة في توضيح الجوانب النظرية لموضوع تقييم الشهرة بموجب طريقة التقييم الشامل نعرض المثال التالي: على فرض أن شركة الابتسامة لصناعة الأثاث المنزلي اشتترت شركة الأمل لصناعة الأثاث وقررت إدماجها بشركتها الأصلية (الابتسامة) وقد تم دفع قيمة كامل موجودات الشركة نقداً وذلك في ١٩٩٦/١/١٥ وقد قدر المقابل النقدي المدفوع بمبلغ ٩٥ . . . . دينار. علمًا أن قائمة المركز المالي لشركة الأمل كانت في ١٩٩٥/١٢/٣١ كالتالي :

<u>الخصوم وحقوق الملكة</u>		<u>الأصول</u>
٨..... خصوم متداولة	٥.....	الصندوق
١٧..... رأس المال	٢٥.....	البنك
٨..... فائض الأرباح المحتجزة	٣٥.....	المدينون
	٧.....	مخزون سلعي
	<u>١٩٥.....</u>	أصول طويلة الأجل
<u>٣٣.....</u>	<u>٣٣.....</u>	

وقد قدر الخبراء القيمة السوقية العادلة لشركة الأمل كما يلي:

<u>المبلغ</u>	<u>البيان</u>
٥.....	الصندوق
٢٥.....	البنك
٣٥.....	المدينون
٧٢.....	مخزون السلعي
	أصول طويلة الأجل :
٧٥...	أراضي
٠.....	مباني
٤.....	مكاتب
٥.....	معدات
<u>٢٣٩٥...</u>	<u>الخصوص المتداولة</u>
<u>(٨.....)</u>	
<u>١٥٩٥...</u>	<u>١٥٩٥ دينار</u>

وعلى ضوء ما تقدم فإن قيمة الشهرة بموجب طريقة التقييم الشامل ستكون وفق الصيغة التالي :

قيمة الشهرة = القيمة السوقية الصافية لأصول شركة الأمل - سعر الشراء

$$= ١٥٩٥ - ٩٥ =$$

$$= ٦٤٥ دينار.$$

### طريقة الدخل غير العادي :

تستند هذه الطريقة في تقدير قيمة الشهادة التجارية على أساس مقدرة الوحدة الاقتصادية المشتراء على تحقيق أرباح تفوق الدخل العادي المتتحقق مستقبلاً نتيجة ممارسة الوحدة المشتراء نشاطها الاقتصادي العادي. ويتم تحديد قيمة الشهادة بموجب الدخل فوق العادي باتباع الخطوات التالي :

- ١- إجراء دراسة مقارنة لارباح الشركة المشتراء لعدد من السنوات السابقة.
- ٢- التنبؤ بمقدار الأرباح التي يمكن أن تتحققها الشركة المشتراء في السنوات اللاحقة على ضوء معطيات السنوات السابقة.
- ٣- تقدير متوسط الربحية ( $\text{الأرباح الصافية} \div \text{صافي الأصول المستقلة المشتراء}$ ) باستخدام ما يتتوفر من مؤشرات قياسية بهذا الصدد.
- ٤- ايجاد الفرق بين الأرباح المتوقعة مستقبلاً وبين متوسط الربحية ليمثل فرق القيمة المقدرة للشهرة.

لكن البعض يرى استخدام أسلوب رسملة الأرباح غير العادية أساساً لتقدير قيمة الشهادة بدلاً من استخدام قيمة الأرباح غير العادية نفسها. فمثلاً لو قدرت القيمة الحالية للأرباح غير العادية المتوقعة من المنشأة المشتراء بمبلغ ٢٠٠ ألف دينار. وقدر العمر الانساجي للشهرة مدة ٢٠ عاماً. وكان معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للأرباح غير العادية ١٠٪ مثلاً. حينئذ تقدر قيمة الشهادة على النحو التالي :

المتوسط السنوي للأرباح غير العادية المتوقعة  $= ٢٠٠ \div ٢٠ = ١٠$  دينار  
والقيمة المرسملة لها  $= ١٠ \times ١٠٠ = ١٠٠٠$  دينار هذا يعني أن الأصل المستتر الذي سيتخرج هذه الأرباح وهو هنا (الشهرة) قيمته الرأسمالية ١٠٠٠ دينار ويدر عائدًا سنويًا (أرباح غير عادية) قدرها  $١٠ \times ١٠٠ = ١٠٠$  دينار.

وإذا تجاوزنا موضوع الطرق المستخدمة في تقدير الشهادة بقى من الضروري الإشارة إلى أن الشهادة التجارية لا تسجل في السجلات المحاسبية إلا عند شرائها فقط. ويحدث ذلك عند شراء وحدة اقتصادية قائمة فعلاً. وبعد تسجيل كل الأصول بقيمتها السوقية المعادلة في السجلات المحاسبية للمالك الجديد، فإن أي مبلغ إضافي يدفع يسجل مدييناً في حساب أصل يطلق عليه الشهرة، ويجب بعد ذلك اطفاء هذا الأصل غير الملموس على عدة فترات لا تزيد عن أربعين سنة ومع ذلك فإن تقصير فترة الإطفاء يكون أكثر ملائمة. وأنه لا توجد وسائل موضوعية لتحديد قيمة الشهادة إلا إذا بيعت الوحدة الاقتصادية فإن

الشهرة التي تنشأ من عوامل داخلية لا تثبت في السجلات المحاسبية ويعني هذا أن الشهرة قد تكون من أهم أصول الوحدة الاقتصادية ولكنها قد لا تظهر في ميزانيتها العمومية<sup>(١)</sup>.

### براءات الاختراع :

تعتبر براءات الاختراع أحد الأصول غير الملموسة التي تتمتع بالإستقلال الذاتي وأمكانية التتحقق، وهذا الأصل في حقيقة أمره عبارة عن رخصة أو إجازة تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من جهة رسمية مخولة بمنح هذا الحق بفرض تصنيع منتج أو بيعة أو استخدامه. وقد جرت العادة وبحكم القوانين الصادرة في كل بلد أن يصبح هذا الحق ملكاً للوحدة الاقتصادية المخترعة لا يجوز استخدامه من قبل جهة ثانية إلا بعد موافقة الطرف الأول وفق شروط يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية بالأمر. وعند شراء براءة الاختراع من المخترع الأصلي أو من أي طرف آخر يجري تسجيلها في السجلات المحاسبية بجعل حساب براءة الاختراع مديناً، على أن يتضمن كافة المصروفات الضرورية واللزمة للحصول عليه. وهي تشمل سعر الشراء مضافاً إليه كافة مصاريف التسجيل والاشعار.

ويتم تحديد العمر الانتاجي لبراءة الاختراع بموجب نصوص القانون الصادرة في كل بلد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يكون عمرها سبعة عشر عاماً لا يجوز زراعتها بأي حال من الأحوال إلا أنه يجوز تقليل عمرها إلى أقل من الفترة المحددة في حالة فقدانها جزءاً من المنافع المتوقعة تحقيقها نتيجة لاستخدام سابق. ومثال ذلك شراء براءة اختراع من وحدة اقتصادية مستقلة بعد أن تم استخدامها لعدد من السنين، لذلك فإن الفترة التي استخدمت فيها تطرح من العمر الانتاجي الإجمالي.

ومن ناحية أخرى فإن المصروفات التي يتم انفاقها داخلياً سواء كانت لأجل تطوير براءة اختراع مشتراه سابقاً، أو اكتشافها داخلياً فإنها لا تعتبر جزءاً من براءة الاختراع السابقة وإنما تعتبر مصروفات إيرادية تحمل على دخل الفترة التي أنفقت خلالها.

### العلامات التجارية :

هي عبارة عن حرف أو كلمة أو رمز أو أية وسيلة يلجأ إليها المنتج أو الموزع بغرض تمييز سلعته أو سلعة عن سلع الآخرين. وتعتبر العلامة التجارية أصلاً غير ملموس

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس، ترجمة د. وصفى عبد الفتاح أبو المكارم وأخرون : المحاسبة المالية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٨، ص ٦٤٤.

تعود ملكيتها لمن يقوم باكتشافها أو شرائها وفق الأصول المعتادة. ولا يجوز لأي جهة استغلالها بدون إذن مسبق من قبل المالك الأصلي. وبخلافه يتعرض للمساءلة المدنية والجزائية وفق ت規劃ات القانون التجاري النافذة في كل بلد، وتسرى أحكام القانون على العلامات التجارية المسجلة وغير المسجلة لدى الجهات الرسمية مادام مالكها مستمر في نشاطه الاقتصادي. وتعتبر العلامة التجارية من الأصول غير محددة العمر ما لم يصدر قانون أو تعليمات من قبل جهة رسمية معترف بها بخلاف ذلك. وتحدد تكلفة العلامات التجارية على أساس سعر شرائها مضافاً إليها كافة المصروفات الضرورية للمحصول عليها، مثل النفقات القانونية ورسوم التسجيل وتكلفة إعداد النموذج.

وتتم معالجة تكلفة العلامة التجارية عند الشرا، عن طريق رسملتها وإطفائها كمصاروف على الفترات المحاسبية على أن لا تزيد المدة عن أربعين سنة وذلك يجعل حساب مصاروف إطفاء العلامة التجارية مديناً وحساب العلامة التجارية دائناً. أما في حالة التوقف عن استخدامها لأي سبب من الأسباب فيجب إطفاء كافة التكاليف المتبقية وتحميلها على إيرادات الفترة التي تم التوقف خلالها عن الإستخدام.

أما المصاروفات التي تتفقها الوحدة الاقتصادية لتعزيز سمعة العلامة التجارية كالحملات الإعلانية فتعالج في أغلب الأحيان كمصاريف إيرادية، أو استنفاذ الحملات الإعلانية الشابة مثل استخدام الوسائل الضوئية والالكترونية التي تعمد لفترة طويلة فيمكن معالجتها كمصاروفات رأسمالية بشكل مستقل عن العلامة التجارية.

#### حقوق النشر:

هو ضمان قانوني من قبل الدولة للمؤلفين والباحثين والفنانين والأدباء لمؤلفاتهم وأبداعاتهم الأدبية والفنية لحقوقهم في النشر وانتاج وبيع مؤلفاتهم من انتاج علمي وأدبي وفني. كما تضمن لهم الحق في بيع حقوقهم في التأليف إلى دور النشر والمؤسسات المختصة الأخرى. وقد دأبت جميع دول العالم على اصدار ت規劃ات قانونية تنظم العلاقة بين الناشر والمؤلف. ويحق للجهة التي تبني عملية نشر المؤلفات والابداعات على تنظيم العلاقة بينها وبين المؤلف بموجب عقد يتضمن الحقوق والواجبات لكلا الطرفين. وت تكون تكلفة حقوق النشر من سعر الشرا، ونفقات التسجيل والاشعار، ولا يدخل في قيمة التكلفة المصروفات التي تتفق على إعداد وانتاج السلعة موضعاً لتسجيل فيما إذا تم ذلك بواسطة الوحدة الاقتصادية نفسها. ويتم استنفاذ تكلفة حقوق

التأليف عن طريق رسميتها أي توزيعها على عدد سنوات الاستفادة من هذا الحق، وفق عقد الاتفاق المبرم بين الناشر والمؤلف وخصوصاً في حالة ما إذا كانت التكلفة مرتفعة، أما إذا كانت التكلفة منخفضة فيجوز إطفائها بالكامل في نفس سنة انفاقها.

#### مصروفات التأسيس :

وهي عبارة عن النفقات والمصاريف التي تنشأ قبل تواجد الشخصية المعنوية للوحدة الاقتصادية، كمصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية ومصاريف التسجيل والنشر والإعلان، وأي مصروفات أخرى تدفع إلى جهات متعددة نظير بعض الخدمات التي تقدم لأجل إنشاء الوحدة الاقتصادية. ومصاريف التأسيس هي في حقيقة أمرها أعباء مؤجلة تمثل تياراً من الخدمات على شكل مدفوعات مقدمة.

وتعالج مصروفات التأسيس محاسبياً كمصاريف رأسمالية تظهر بقائمة المركز المالي كأصل غير ملموس، ويجوز محاسبياً إطفائها خلال فترة افتراضية قصيرة الأجل لا تتعدي في الغالب عن خمس سنوات.

وفي ختام مناقشتنا للأصول غير الملموسة يستوجب الإشارة إلى أنها تظهر بقائمة المركز المالي بفترة مستقلة بجانب الأصول تحت مسمى الأصول غير الملموسة وبالقيمة الصافية بعد طرح أعباء الإطفاء السنوي بدون أن يظهر لها مقابل لمجمع الإطفاء، نظراً لأن عملية الإطفاء تم مباشرة على تكلفة الأصل دون توسيط حساب المجمع، مع الإفصاح بملحوظة ترافق مع القوائم المالية تبين الطريقة المتبعة في الإطفاء مع ذكر الفترة للعمر الافتراضي للأصل. علمًا أنه في حالة وصول قيمة هذه الأصول إلى الصفر مع استمرار الوحدة الاقتصادية في الاستفادة من خدماته فيجب والحالة هذه وضع قيمة افتراضية جديدة رمزية ثابتة دون إطفائها في الفترات اللاحقة لفرض اظهارها بالقائم المالية لحين التوقف عن استخدام الأصل.

## أمثلة الفصل الثالث عشر

١- ناقش العبارات التالية مبيناً الأسباب والنتائج :

- الميزانية هي عبارة عن ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تبقى مفتوحة بدقتر الاستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة أو قائمة الدخل.
- تعنون الميزانية بتاريخ نهاية المدة المالية التي تعد عنها فيقال مثلاً : ميزانية شركة ..... في ١٢/٣١ ١٩- ولا يقال عن السنة المنتهية في ١٢/٣١ .
- جرت العادة على اظهار عناصر الأصول والخصوم بالميزانية على شكل مجموعات.
- ان قياس الأصول تمثل أحد المواضيع الأكثر أهمية وحساسية في المحاسبة.
- المفهوم الاقتصادي للأصول لا يختلف كثيراً عن المفهوم المحاسبي.

٢- عرف ما يأتني تعريفاً علمياً كافياً :

- قائمة المركز المالي.
- الأصول.
- الأصول طويلة الأجل (الثابتة).
- الأصول قصيرة الأجل (المتدالة).
- الأصول غير الملمسة.

٣- ما الأسس المستخدمة في الممارسات المهنية المحاسبية لتصنيف الأصول في الميزانية.

٤- تعتبر الأرضي من الأصول طويلة الأجل ذات الطابع الخاص الذي تتميز به عن باقي الأصول الأخرى التي تصنف ضمن الأصول طويلة الأجل. على ضوء العبارة السابقة بين:

- الأسباب التي جعلت من الأرضي أصلاً مميزاً عن باقي الأصول.
- ما هي المعايير المستخدمة في احتساب تكلفة الأرضي.

٥- تكلم عن الأسس المستخدمة في احتساب تكلفة المباني.

- ٦- اشتريت إحدى الشركات بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٥ قطعة أرض مساحتها ٢٥٠ م٢ بسعر ٣٠٠ دينار للمتر الواحد، وكان على الأرض مبني شيد قديماً. وأنفقت الشركة المصروفات التالية لكي تصبح الأرض صالحة للاستخدام :
- ١٠٪ من سعر الشراء عمولة مكتب العقارات لقاء وساطته في شراء الأرض.
  - ٤٠٠ دينار رسوم تسجيل الأرض.
  - ٢٥٠ دينار أتعاب المحامي المختص باتمام المعاملات المتعلقة بالتسجيل.
  - ٣٥٠ دينار ضرائب عقارية مستحقة على الأرض تحملتها الشركة بموجب العقد.
  - ٢٠٠ دينار تكلفة مريريط الأرض بمقر الشركة.

**المطلوب :**

أ- احتساب تكلفة الأرض علماً أن الشركة باعت انقاض المبني المشيد على الأرض بمبلغ ١٥٠٠ دينار، كما دفعت مبلغ ٣٠٠ دينار إلى أمانة العاصمة عن تحسينات قامت بها الأخيرة قرب الأرض.

ب- بعد فترة سنة من استخدام المبني انفقت الشركة مبلغ ٣٠٠٠ دينار اصلاحات صيانة على المبني نتيجة بعض العيوب الفنية في مواصفات البناء. بين كيف عالج المحاسب هذه النفقات.

٧- هناك بعض المشاكل المحاسبية التي تصادف المحاسب في الممارسات المهنية فيما يتعلق بمعالجة المبني القديمة التي يجري استبدالها بأخرى جديدة. وذلك من حيث معالجة تكلفة إزالة المبني القديم. بين الآراء المتعلقة بحل هذه المشكلة.

٨- ما هي الاستنتاجات التي تستطيع أن تقدمها لعملية استبدال أصل عيني بأصول أخرى.

٩- ما هو التصنيف المستخدم لتمييز الأصول غير الملموسة .

١٠- أمل، الفراغات التالية مستخدماً العبارة (تميزها بدرجة معقولة في الدقة عن بقية الأصول الأخرى) :

جرت العادة على تقسيم الأصول غير الملموسة إلى نوعين الأولى تشمل الأصول التي يمكن ..... عن بقية الأصول الأخرى، والنوع الثاني فتتمثل الأصول التي لا يمكن ..... لذلك يسمى النوع الأول بأصول غير الملموسة ..... مثل شهرة المحل. أما النوع الثاني فيطلق عليها الأصول غير ..... .

- ١١- ضع علامة صع ( ✓ ) أو علامة ( X ) على العبارات التالية وصحح الخطأ منها :
  - لا توجد في الواقع العملي طريقة مثل لتقدير قيمة الشهرة نظراً لتأثيرها بالرأي الشخصي في عملية التقييم.
  - تعتبر براءات الاختراع إحدى الأصول غير الملموسة التي لا تتمتع بالاستقلال الذاتي وامكانية التحقق.
  - تعتبر العلامة التجارية أصلاً غير ملموس تعود ملكيته لمن يقوم باكتشافها أو بشرائها وفق الأصول المعتادة.
  - حقوق النشر ضمان قانوني من قبل الدولة للمؤلفين والباحث والأساتذة والفنانين والأدباء المؤلفاتهم وأبحاثهم وأبداعاتهم الأدبية والفنية كحقوقهم في النشر وانتاج وبيع ما تجود بها قريحتهم من انتاج علمي وأدبي وفني.
  - مصاريف التأسيس هي في حقيقة أمرها أعباء مستنفدة تمثل تياراً من الخدمات على شكل مدفوعات مؤجلة.
  - إن أثر الخطأ في تقييم المخزون سوف يمتد إلى أكثر من عنصر.
  - لا تختلف طريقة هامش الربح عن طريقة التجزئة كأساس لتقدير المخزون.
  - لا تعتبر مصروفات التسويق من ضمن عناصر تكلفة المخزون السلعي.
  - تعتبر التكلفة التاريخية أكثر الأسس أهمية بالنسبة للمحاسبة عند قياس المخزون السلعي.
  - تتلاءم قاعدة أسعار التجزئة مع المنتجات ذات الأقسام.
- ١٢- ما هي أفضل الطرق المستخدمة في تسجيل المخزون السلعي. ولماذا.
- ١٣- ما المقصود بنظام الجرد الدوري والجرد المستمر. وما هو الفرق بينهما.
- ١٤- ما أهمية دراسة المخزون السلعي. وما هي الآثار المتربطة على تقويمه في آخر المدة.
- ١٥- بين الإجراءات المستخدمة في الحياة العملية لتقدير المخزون السلعي في آخر المدة.



## الفصل الرابع عشر

### قياس الالتزامات

#### أولاً - ماهية الالتزامات :

تحتاج الوحدة الاقتصادية أثناء التأسيس ويعده إلى الأموال اللازمة والضرورية لتمويل عملياتها المختلفة. وتختلف هذه الأموال من حيث مصادرها ومدّ استحقاقها، فإذا كانت جزءاً من مساهمة مالكي الوحدة الاقتصادية برأسمالها فإنها والحالة هذه تعتبر من مصادر التمويل الداخلية وهي بالتالي تعتبر من ضمن حقوق الملكية، أما إذا كان المصدر ناجماً عن تقديم سلع تجارية أو مالية وما إلى ذلك فإن المصدر التمويلي هذا يعتبر خارجياً أو يسمى أحياناً مفترضاً، وهو يعتبر دين بذمة الوحدة الاقتصادية تلتزم بسداد قيمته بالصورة المتفق عليها وبالأجل المحدد، فإذا كان تاريخ استحقاق الدين خلال السنة المالية فإنه يعتبر إلزاماً قصير الأجل، أما إذا استحق الدين خلال فترة زمنية تزيد عن السنة المالية فقد جرى العرف المحاسبي على اعتباره إلزاماً طويلاً الأجل، مما تقدم يمكن أن نعرف الالتزامات قصيرة الأجل على أنها ديون مالية بذمة الوحدة الاقتصادية لأطراف خارجية تستحق الأداء خلال سنة من تاريخ الميزانية.

وعليه فإن أساس التفرقة بين الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل هي السنة المالية الواحدة كمعيار سهل التطبيق في الحياة العملية، إلا أن المعيار السابق واجهه الكثير من الانتقادات وخصوصاً من حيث عدم صلاحيته فيما لو اعتبرت الدورة التجارية أكثر من سنة مالية واحدة، ولذلك، هناك اتجاه يرى التفرقة بين النوعين السابقيين من الالتزامات وفق معيار الحاجة إلى أصول متداولة لمواجهة الالتزامات، بمعنى أنه إذا كان الدين يحتاج إلى أصول متداولة أو خلق الالتزامات قصيرة جديدة لسداد الالتزام السابق فإنه والحالة هذه يعتبر التزاماً قصيرة الأجل وما عدا ذلك فإنه يعتبر التزاماً طويلاً الأجل. ووفقاً للتعرّيف الحديث، تشمل الالتزامات قصيرة الأجل ما يلي :

١- الإلتزامات التي يحتاج سدادها استخدام أصولاً متداولة أو نشأة التزامات جديدة قصيرة الأجل.

٢- كل الإلتزامات الأخرى التي يحتمل أن تسدد خلال سنة واحدة.  
ويلاحظ أن تعريف الإلتزامات قصيرة الأجل له علاقة وثيقة بتعريف الأصول المتداولة. وعليه فإن الإلتزامات التي تحدث خارج الدورة التجارية ويتم سدادها في مدة أطول من عام تعتبر التزامات طويلة الأجل<sup>(١)</sup>.

ويعتبر الإلتزامات قصيرة الأجل من المصادر المهمة في عملية تمويل الأنشطة الجارية أو العمليات العادية. ومن الأمثلة على هذا النوع من الإلتزامات الديون التي تنشأ بذمة الوحدة الاقتصادية حيال موردي السلع والخدمات أو قد تكون بسبب الحصول على الإئتمان قصير الأجل من المصارف أو بيوت الإقراض بهدف تمويل العمليات المتعلقة بأنشطة التشغيل العادية التي تحدث أثناء السنة المالية أو الدورة التجارية. وعند حذف أو تخفيض قيمة أحد أو بعض الإلتزامات قصيرة الأجل، سيترتب عليه تخفيض قيمة الإلتزامات المتداولة وسوف يتربّط عليه إعادة في احتساب قيمة رأس المال العامل للعلاقة الوثيقة بين الإلتزامات المتداولة (قصيرة الأجل) ورأس المال العامل. ويعتبر المقياس السليم لتحديد قيمة الإلتزامات قصيرة الأجل واظهارها بقائمة المركز المالي هو قيمتها الحالية وليس القيمة الإسمية.

إلا أنه ومن الناحية العملية فإن قيمة الإلتزامات قصيرة الأجل تظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الإسمية نظراً للفرق التفيف بين القيمتين نتيجة قصر الفترة الزمنية التي تستحق فيها الديون الناجمة عن الإلتزامات المتداولة<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً - قياس عناصر الإلتزامات قصيرة الأجل :

لاحظنا من مناقشتنا لما هي الإلتزامات قصيرة الأجل في الفقرة السابقة بأنها عبارة عن مدفوعات نقدية سوف تتحقق بالمستقبل القريب ولذلك فإن عنصر عدم التأكيد من تحقق الدفع يكون وارداً في مثل هذه العمليات على الرغم من وجود بعض المدفوعات المحددة تحديداً قاطعاً، وبعض الآخر منها يتوقف على نتيجة أعمال المشروع، وبعض

(١) د. فوزي ديميان، دخلية فهو : مصدر سابق، صفحة ٢٨٠.

(٢) د. خيرت ضيف، د. أحمد نور، د. أحمد بسيوني : المحاسبة المالية دراسات في القياس والتحليل المحاسبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤ م ص ٤٧٧.

الآخر منها يتوقع حدوثه إلا أن قيمته غير محددة على وجه الدقة، ولذلك فإن هذه الالتزامات تقسم إلى :

- ١- الالتزامات قصيرة الأجل المحددة تحديداً قاطعاً.
- ٢- الالتزامات قصيرة الأجل المتوقفة على نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية.
- ٣- الالتزامات الحتملة أو المشروطة.

ونذكر أيضاً بأن الالتزامات قصيرة الأجل تشمل أيضاً أقساط الديون طويلة الأجل التي تستحق السداد خلال العام التالي من تاريخ الميزانية. وسوف نقوم في الصفحات التالية بمناقشة كل نوع من أنواع الالتزامات قصيرة الأجل السابق ذكرها بشيء من التفصيل كما هو مبين أدناه :

#### ١- الالتزامات قصيرة الأجل المحددة تحديداً قاطعاً .

الالتزامات قصيرة الأجل التي تنشأ بين طرف وأخر بموجب عقود أو بأحكام قانونية تكون بالضرورة محددة المعامل من حيث شروط الدفع ومواعيده لذلك تعتبر مثل هذه الالتزامات محددة تحديداً قاطعاً لتوافر عنصر التأكيد من قيمة وتاريخ استحقاق الالتزام. ومن أهم أنواع هذه الالتزامات العناصر التالية :

- ١/١- حسابات الموردين (الدائنين).
- ١/٢- حسابات أوراق الدفع قصيرة الأجل.
- ١/٣- المصارف المستحقة.
- ١/٤- الأرباح تحت التوزيع.
- ١/٥- الإيرادات المحصلة مقدماً.
- ١/٦- القروض قصيرة الأجل..

#### ١/١- حسابات الموردين (الدائنين) :

ينشأ هذا الالتزام نتيجة حصول الوحدة الاقتصادية على سلع أو مواد أولية أو خدمات مختلفة باتفاق مع الموردين على تسديد قيمتها أو جزء منها في تاريخ لاحق لعملية الشراء على أن لا تتجاوز فترة اعداد الحسابات الختامية والميزانية أو خلال الفترة الأولى من السنة المالية التالية . ولذلك فإن البائع يعتبر الطرف الدائن في العملية المحاسبية المتعلقة بتسديد قيمة الالتزام الناشيء من هذه العمليات مما يجعل الالتزام

سهل التحقيق والقياس نظراً لوجود مستندات تثبت حصول العملية مدوناً فيها كافة البيانات والمعلومات الضرورية واللازمة لذلك كفاتورة الشراء التي تبين قيمة الدين وتاريخ استحقاقه وشروط الدفع، على أن يقوم المحاسب بالتأكد من العمليات التي تتم قرب نهاية السنة المالية أو في أوائل السنة المالية الجديدة من حيث استلام البضاعة الناشيء عنها الإلتزام وأثباته بالدفاتر.

#### ٤/١ - حسابات أوراق الدفع قصيرة الأجل :

قد يتم منح الإنتمان من قبل الموردين على أساس الشقة المتبادلة مع المشتري إلا أنه من نواحي أخرى يفضل أن يدعم الإنتمان بسند ثبوتي له قوة قانونية لتأكيد وقوع عملية البيع لأجل عند وقوع خلاف أو منازعات بين البائع والمشتري. لذلك تعتبر الأوراق التجارية وثائق ومستندات يتم إعدادها وفق أشكال معينة وموقع عليها من قبل محررها (المشتري) يتعهد فيها بأداء مبلغ معين وفي تاريخ معين لحاملاها أو لأمر صاحبها أو عند اطلاعه، ويطلق اسم الأوراق التجارية على السند الأذني (الكمبيالة أو السند لأمر) البوالص - الكمبالة أو السفتجة<sup>(١)</sup>.

وتعتبر الورقة التجارية بالنسبة للبائع ورقة قبض وبالنسبة للمشتري ورقة الدفع، وتكون الأوراق التجارية في الغالب ذات تاريخ استحقاق مختلفة تبعاً لتاريخ استحقاق الدين المثبت في الورقة، فإذا كان تاريخ أداؤها أكثر من سنة أو دورة تجارية فدرجت العادة على اعتبارها من حسابات أوراق الدفع طويلة الأجل، أما إذا كان التاريخ المشار إليه أقل من سنة أو أقل من دورة تجارية فتعتبر من حسابات أوراق الدفع قصيرة الأجل . وقد تحمل ورقة الدفع فائدة صريحة على المبلغ الأصلي للورقة (الدين) أو قد تكون الفائدة داخلة ضمناً في القيمة الإسمية للورقة. وتعتبر الفوائد على أوراق الدفع مصروفاً مالياً لا بد أن يقوم المحاسب من تحميelaها على حسابات النتيجة أو قائمة الدخل للسنة المالية التي نحن بصد أعداد حساباتها الختامية خصماً على إيرادات نفس الفترة<sup>(٢)</sup>. وتحسب الفائدة على المبلغ الأصلي للورقة بموجب الصيغة التالية :

$$\text{الفائدة} = \text{المبلغ الأصلي} \times \text{سعر الفائدة} \times \text{المدة}$$

(١) فؤاد سليمان زكريا وآخرون : المحاسبة، منشورات وزارة التعليم والبحث العلمي العراقية، الموصل ١٩٧٩ .  
ص ٢٧١ .

(٢) د. فوزي ديميان، د. خليلة علي ضبو : مصدر سابق من ٣٨٤ .

$$\text{أي } F = \frac{M \times U \times N}{100}$$

وقد درج المحاسبون على فصل مبلغ الورقة عن الفائدة المسترتبة عند حصول المشتري على الإئتمان الأجل والمثبت بورقة تجارية.

مثال (١) :

اشترت محلات الأزياء الحديثة في ١٩٩٤/٥/١ بضاعة بمبلغ ١٥٠٠٠ ديناراً من إحدى الشركات التجارية المحلية على أن يدفع المبلغ بعد ستة أشهر من تاريخه ومقابل ذلك تم سحب الكمبيالة بالمبلغ بسعر فائدة ٥٪ سنوياً والمطلوب تسجيل قبود اليومية اللازمة بهذه العملية حتى تاريخ تسديد قيمة الورقة وذلك بفاتورة محلات الأزياء الحديثة. وبافتراض أن الورقة سُحبت بقيمة اسمية ١٥٣٧٥ دينار (الفائدة ضمنية). علماً أن فوائد الكمبيالة تدفع عند تاريخ الاستحقاق.

الحل :

١- بمحض المثال المعروض لا بد من فصل الفائدة عن المبلغ الأصلي لغرض تحويل مصروف الفائدة على الفترة المالية التي تخصها.

$$\text{الفائدة} = \text{المبلغ الأصلي} \times \text{سعر الفائدة} \times \text{المدة}$$

$$\begin{aligned} & \frac{6 \times 15000}{12 \times 100} = \\ & = 375 \text{ دينار.} \end{aligned}$$

٢- قيد الشراء :

من مذكورين

١٥٠٠٠ ح / المشتريات ١٩٩٤/٥/١ م

٣٧٥ ح / فوائد مالية مستحقة

١٥٣٧٥ إلى ح/د (أوراق الدفع)

مشتريات بضاعة من إحدى الشركات التجارية مقابل

ورقة دفع تستحق في ١٩٩٤/١١/١.

٣- عند سداد قيمة الورقة وفوائدها :  
١٥٣٧٥ من ح/ د.١  
١٥٣٧٥ إلى ح/ الخزينة  
سداد قيمة الورقة مع فوائدها.

٤- قيود التسوية والاقفال في ١٩٩٤/١٢/٣١ :  
٣٧٥ من ح/ مصروفات فوائد مالية  
٣٧٥ إلى ح/ فوائد مالية مستحقة  
تسوية قيمة الفوائد المستحقة عن ورقة الدفع

٣٧٥ من ح/ ملخص الدخل أو (أ.خ)  
٣٧٥ إلى ح/ مصروف فوائد مالية  
تحميل ملخص الدخل بالفوائد المالية المدينة

مثال (٤) :  
بافتراض أن محلات الأزياء الحديثة في المثال السابق قبلت الورقة وكانت تحمل  
الفائدة بشكل صريح (مبلغ الورقة لا يتضمن الفائدة) ففي مثل هذه الحالة تجري القيود  
التالية :

١- تاريخ سحب الكمبيوترة :  
١٥٠٠٠ من ح/ المشتريات ١٩٩٤/٥/١  
١٥٠٠٠ إلى ح/ د.  
سحب ورقة تجارية بفائدة ٥٪ سنويًا تستحق بعد ستة أشهر.

٣٧٥ من ح/ مصروفات فوائد مالية  
٣٧٥ إلى ح/ فوائد مالية مستحقة  
اثبات قيمة فوائد الورقة التجارية تستحق ١٩٩٤/١١/١

٢- عند الإستحقاق :

من مذكورين ١١/١ ١٩٩٤ م

١٥٠٠ د

٣٧٥ ح / فوائد مالية مستحقة

١٥٣٧٥ إلى ح / الخزينة

تسديد قيمة الورقة التجارية وفوائدها نقداً.

٣- قيد الاقفال في نهاية السنة :

٣٧٥ من ح / ملخص الدخل أو (أ.خ) ١٢/٣١ ١٩٩٤ م

٣٧٥ إلى ح مصروفات فوائد مالية

تحميل ملخص الدخل بقيمة مصروفات الفوائد المالية على ورقة الدفع.

وفي حالة استحقاق قيمة ورقة الدفع في تاريخ يلي اعداد الحسابات الختامية والميزانية فإن مصروفات الفوائد تحمل على دخل الفترة وتظهر الفوائد المستحقة وورقة الدفع بقائمة المركز المالي حيث تعتبران من الإلتزامات قصيرة الأجل وبالصورة التالية :

قائمة المركز المالي في ١٢/٣١ ١٩٩٤ م  
الإلتزامات قصيرة الأجل

١٥٠٠ أوراق الدفع

٣٧٥ فوائد مالية مستحقة

مثال (٣) :

اشترت منشأة الوردة الخضراء بضاعة بمبلغ ٧٠٠ ديناراً على الحساب من شركة النيل بتاريخ ١١/١ ١٩٩٤ م مقابل ورقة تجارية تستحق بعد أربعة أشهر من تاريخه وبفائدة سنوية ٧٪ سنوياً، والمطلوب إثبات العملية السابقة بدفتر يومية منشأة الوردة الخضراء مع بيان اثرها على الحسابات الختامية والميزانية في تاريخ الإنشاء والاستحقاق.

الحل :

١- احتساب الفائدة

$$\text{الفائدة} = \frac{٤ \times ٧ \times ٧...}{١٢ \times ١...} = ١٦٣,٣٣٣ \text{ دينار}$$

٢- قيد الشراء وانشاء الورقة :

من مذكورين ١٩٩٤/١١/١ م

٧... ح/ المشتريات

١٦٣,٣٣٣ ح/ مصروفات فوائد مالية

إلى مذكورين

٧... د. ح/

١٦٣,٣٣٣ ح/ مصروفات فوائد مستحقة

أثبات مشتريات من شركة النيل مقابل ورقة تجارية بفائدة ٧٪ سنويًا تستحق بعد أربعة أشهر من تاريخه.

٣- في نهاية السنة المالية ١٩٩٤/١٢/٣١ :

قيد الأقبال :

١٦٣,٣٣٣ من ح/ ملخص الدخل أو (أ.خ) ١٩٩٤/١٢/٣١ م

١٦٣,٣٣٣ إلى ح/ مصروفات فوائد مالية

تحميم دخل الفترة بالرصيفات المالية لورقة الدفع.

٤- الحسابات الختامية والميزانية في ١٩٩٤/١٢/٣١

أ- الحسابات الختامية :

منه ح/ أ.خ في ١٩٩٤/١٢/٣١ م

له

١٦٣,٣٣٣ من ح/م. فوائد مالية

بــ الميزانية :  
أصول

خصوم

الالتزامات قصيرة الأجل :

٧٠٠... أوراق دفع  
١٦٣ر٣٣٣ حــ مــ فــ وــ اــ نــ دــ مــ لــ يــ مــ ســ تــ حــ قــ

٥ــ عند استحقاق الورقة في ١٩٩٥/٢/١ :

من مذكورين  
٧٠٠... دــ ٧٠٠...

١٦٣ر٣٣٣ حــ فــ وــ اــ نــ دــ مــ لــ يــ مــ ســ تــ حــ قــ  
٧١٦٣ر٣٣٣ حــ إلى حــ الخزينة

تسديد قيمة الكمبيالة المسحوبة لصالح شركة النيل مع فوائدها نقداً

٦ــ حسابات الاستاذ المختص في ١٩٩٥/١٢/٣١ مــ :

دائن	١٦٣ر٣٣٣ حــ مــ فــ وــ اــ نــ دــ مــ لــ يــ مــ ســ تــ حــ قــ	١٦٣ر٣٣٣ حــ من حــ الخزينة
	١٦٣ر٣٣٣ حــ رــ صــ يــ ١٩٩٥/١/١	
	١٦٣ر٣٣٣	١٦٣ر٣٣٣

دائن	٧٠٠... دــ ٧٠٠... حــ	٧٠٠... من حــ الخزينة	٧٠٠... مــ دــ يــ مــ ســ تــ حــ قــ
	١٩٩٥/١/١ رــ صــ يــ ٧٠٠...		
	٧٠٠...		٧٠٠...

#### ٣/١- المصروفات المستحقة :

يقصد بالمصروفات المستحقة، تلك التي تخص الفترة المالية التي نحن بصدده اعداد حساباتها الختامية، لكنها ولغاية انتهاء السنة المالية لم تدفع بعد ولذلك تعتبر هذه المصروفات التزامات قصيرة الأجل تستحق الدفع من قبل الوحدة الاقتصادية في فترة زمنية قصيرة، ولذلك يجب على المحاسب حصر هذه المصروفات وإجراء قيد التسوية الالزامية بهدف تحصيلها على الحسابات الختامية المختصة للفترة التي بصدده اعداد حساباتها الختامية. ونظراً لكون هذه المصروفات التزامات قصيرة الأجل، والمعالجة المحاسبية للمصروفات المستحقة طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات على أساس الاستحقاق توجد طريقتان تهدف كل منها إلى تحصيل الحسابات الختامية بما يخص الفترة المالية من مصروف وترحيلها للعام التالي. يستطيع الدارس التعرف عليهما بكتاب المحاسبة المالية .

#### ٤/١- توزيعات الأرباح المستحقة :

عندما يقترح مجلس إدارة الشركة المساهمة بتوزيع أرباح على المساهمين تبقى هذه مجرد توصية إلى أن يتم المصادقة عليها من قبل الهيئة العمومية للمساهمين. وحيث أن اجتماع الهيئة العمومية للمساهمين يتم غالباً بعد نهاية السنة المالية، لذا لا بد من إظهار التزام الشركة بشأن الأرباح المقترن بتوزيعها في الميزانية ضمن التزامات قصيرة الأجل. لذا تعالج التوزيعات المقترنة والمعلن عنها على النحو التالي :

xx من ح/ أرباح محتجزة

xx إلى ح/ توزيعات أرباح مستحقة

و عند صرف الأرباح السابقة يتم اثبات القيد التالي وغالباً ما يتم ذلك في سنة مالية تالية:

xx من ح/ توزيعات أرباح مستحقة

xx إلى ح/ النقدية

وقد جرت العادة على اعتبار تلك الأرباح من التزامات قصيرة الأجل.

نظراً لأن الفترة التي يتم بها احتياط الأرباح تكون قصيرة لغاية عملية التوزيع الفعلي<sup>(١)</sup>.

(١) د. خيرت ضيف وأخرين : مصدر سابق، صفحة ٤٨٠.

## ١/٥- الإيرادات المحصلة مقدماً :

تمثل الإيرادات المحصلة مقدماً التزاماً مالياً قصيراً للأجل بذمة الوحدة الاقتصادية التي قامت باستلام هذه الإيرادات لكونها تمثل حقوقاً للغير من قيمة خدمات لم تقدم أو لم تستند لغاية إعداد الحسابات الختامية والميزانية وهي في حقيقة أمرها تخص فترة مالية لاحقة، تكون في الغالب الفترة المالية التالية، وقد اعتبرت هذه الإيرادات ضمن الالتزامات المتداولة نظراً لأن عملية اكتسابها ستم خلال فترة قصيرة من تاريخ إعداد الحسابات الختامية والميزانية للسنة الحالية، وطبقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي الذي ينص على تخصيص إيرادات كل فترة بما يخصها بصرف النظر عن المستلم الفعلي منها.

## ٦/١- القروض قصيرة الأجل :

غالباً ما تقدم الوحدة الاقتصادية على الإقراض من الغير لتفطية احتياجاتهما من الموارد المالية والمادية التي تقل مدتها عن السنة، وسميت بالقروض قصيرة الأجل توافقاً مع فترة استردادها التي لا تتجاوز بجميع الأحوال الفترة المالية الواحدة أو الفترة المالية التي تلي إعداد قائمةي الدخل والمركز المالي مباشرة، ولذلك تعتبر هذه القروض فوائد لها المستحقة من الالتزامات قصيرة الأجل، يجري إظهارها بقائمة المركز المالي ضمن فقرات الالتزامات قصيرة الأجل. على أن يجري تسوية فوائدها المستحقة في نهاية السنة المالية وتحصى من إيرادات الفترة الذي تحقق بها القرض.

## ٢- الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة على نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية :

تنجم بعض الالتزامات على الوحدة الاقتصادية نتيجة لما تؤول إليه أعمالها كضرائب الدخل على عائد الشركات حيث تفرض ضرائب على أرباح الشركات الوطنية العاملة داخل أو خارج تراب الوطن وكذلك على فروع الشركات الأجنبية العاملة على تراب الوطن. تخضع لضريبة الدخل على الشركات وينطبق نفس الحكم على الشركات الأجنبية العاملة في البلاد. ويتم تحديد الدخل الخاضع لهذه الضريبة سنويًا على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تمت خلال السنة وذلك بعد خصم التكاليف التي يثبت أنها انفقت في سبيل الدخل وفق أحكام قانون الضرائب المعمول بها في كل بلد، ومن بعد يتم تحديد ضريبة أرباح الشركات التجارية والصناعية التي تعتبر التزاماً على الوحدة

الاقتصادية، وتعالج الضرائب المستحقة محاسبياً وذلك يجعل حساب مصروف ضرائب الدخل مدييناً وحساب الضرائب المستحقة دائناً بقيمة الالتزام، وبهذا تعتبر ضرائب الدخل من مصروفات الفترة التي تحقق فيها الدخل، يجب أن تحمل على حساب ملخص الدخل أو حساب الأرباح والخسائر وتظهر الضرائب المستحقة بالميزانية كالالتزام قصير الأجل يجب تسويته في بداية السنة المالية التالية : وذلك يجعل حساب المصروفات المستحقة مدييناً وحساب النقدية دائناً.

### ٣- الالتزامات المحتملة أو المشروطة :

قبل عرض المعالجة المحاسبية للالتزامات المحتملة يجدر بنا التذكير بضرورة التمييز بين مفهومين :

مفهوم الالتزامات المحتملة Contingent Liabilities من جانب، ومفهوم الخسائر المحتملة Contingent Losses من الجانب الآخر. فمفهوم الخسائر المحتملة هو في حقيقة الأمر أكثر شمولية من مفهوم الالتزامات المحتملة لأن الخسائر المحتملة تشمل بالإضافة للالتزامات المحتملة أو المشروطة أي خسارة يتحمل حدوثها بسبب تلف يحصل حدوثه في الأصول.

وتمشياً مع مبدأ التحفظ (الحيطة والحذر) يتم الاعتراف بالخسارة المحتملة بتوفير

شرطين أساسيين هما :

١- أن يكون احتمال حدوث أو وقوع هذه الخسارة في المستقبل كبيراً (أي يتتجاوز ٥٪).

٢- أن يكون بالامكان تدبير قيمة هذه الخسارة بقدر معقول من الدقة.

أما إذا لم يتتوفر الشرطان أعلاه معاً فيكتفي بالافصاح عن هذه الخسارة بملحوظة فقط ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية .

كذلك لا بد من التنويه هنا بأن معظم المعايير المحاسبية وإن أجمعـت على ضرورة الاعتراف أو إثبات الخسائر المحتملة إذا توفر الشرطان السابقان، إلا أن هذه المعايير تمنع إلـاقـاً إثبات الأرباح المحتملة أو المشروطة، وإن كانت تجيز الافصاح عنها بـملـحوـظـة فقط. لكن المادة رقم (١٤) من المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٠ IAS.10 تجيز الاعتراف بها متى كان تتحققـها مـؤـكـداً. كما نذكر هنا أيضاً بأن المادة (٢٦) من نفس المعيار تلزم أيضاً

بالإضافة عن الأحداث اللاحقة ل تاريخ الميزانية Subsequent Events to Balance Sheet Date وذلك بتضمين الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية وصفاً لهذه الأحداث، مع تدبير آثارها المالية على تلك القوائم إذا كان ذلك ممكناً.

ويقصد توضيح المعالجة المحاسبية للالتزامات المحتملة أو المشروطة سعرضاً مشالاً عن تكاليف الضمانات التي تقدم عن مبيعات المنشأة من السلع المعمرة Guarantees & Warranty Costs على الأساس النقدي Cash Basis وذلك بتحميم هذه المصاروفات للفترة المحاسبية التي تحدث فيها وذلك بغض النظر عن الفترة المحاسبية التي حدثت فيها واقعة البيع، وال فترة التي تحدث فيها واقعة الصرف، أو على أساس الاستحقاق Accrual Basis .

وعند اتباع أساس الاستحقاق في معالجة التكاليف المقدرة للضمان يمكن اتباع أحد أسلوبين لإثباتها في الدفاتر.

**الأسلوب الأول :** ويطلق عليه أسلوب مصاروفات التشغيل والذي يعالج هذه التكاليف ضمن مصاروفات التشغيل كبند من مصاروفات البيع والتسويق، في حين يقضي الأسلوب **الثاني :** بمعالجتها ضمن المبيعات على أساس أن المنشأة تقوم بتضمين تكاليف الضمان المقدرة للضمانات في ثمن البيع، ولذا تعامل كإيراد مقدم أو مؤجل يتم إثبات ما يتحقق منه بالنسبة للسلع التي انتهت فترة ضمانها، أما الجزء الباقي منها فيدخل للفترة التالية ضمن الالتزامات المتداولة تحت مصطلح (إيراد مقدم عن ضمانات)، ويتم إثباته عند تحققه في الفترة التالية.

**مثال :**

في ٩١/٧/٩١ باعت شركة عمان لتجارة السيارات (وكلا، هوندا) صفقة من السيارات قوامها ٥ سيارة لمديرية الأمن العام لاستخدامها من قبل دوريات النجدة. وكان ثمن بيع السيارة الواحدة (بما فيها مقابل الضمانة الصادرة معها) ١٥٠٠ دينار. وقد منحت الشركة لمديرية الأمن العام ضمانات عن السيارات تتکفل بموجبها إصلاح أي خلل يصيب السيارة على مدار سنة من تاريخ البيع. وقد قدر الخبير الهندسي في الشركة بأن متوسط تكلفة الضمان المقدرة للسيارة الواحدة تساوي ٢٠٠ دينار. في حين بلغت المصاروفات الفعلية التي تحملتها الشركة للوفاء بتعهداتها عن هذه الصفقة، ٤٠٠ دينار خلال عام ٩١، ٥٠٠ دينار خلال عام ٩٢.

والمطلوب :

معالجة التكاليف المقدرة للضمادات وفقاً للأسلوبين السابقين :

الحل :

الأسلوب الثاني	الأسلوب الأول
معالجة تكاليف الضمان كمصاروفات	
١- تسجيل عملية البيع ٧٥ من ح/ النقدية، أو المدينيين إلى مذكورين ٧٤ ح/ المبيعات ١٠ ح/ ايرادات مقدمة عن ضمادات	١- تسجيل عملية البيع ٧٥ من ح/ النقدية أو المدينيين إلى ح/ المبيعات
لا قيد	٢- تسجيل الالتزام المحتمل عن الضمادات ١ من ح/ مصاروفات الضمان ١ إلى ح/ التزامات محتملة عن ضمادات (اثبات نشوء الالتزام المحتمل)
٣- تسجيل المصاروفات الفعلية ٤ من ح/ مصاروفات الضمان ٤ إلى ح/ النقدية (اثبات المصاروفات الفعلية)	٣- تسجيل المصاروفات الفعلية ٤ من ح/ التزامات محتملة عن ضمادات ٤ إلى ح/ النقدية (اثبات المصاروفات الفعلية)
٤- اثبات الجزء المحقق من ايرادات الضمان ٤ من ح/ ايرادات مقدمة عن ضمادات ٤ إلى ح/ ايراد الضمادات	٤- لا قيد

الأسلوب الثاني	الأسلوب الأول
	٥- إظهار أثارها على القوائم المالية ٩١/١٢/٣١ في
منه له ح/أ.خ	منه له ح/أ.خ
٤٠٠ إلى ح/ مصروفات الضمان من ح/ ايرادات مقدمة عن ضمانات	١٠٠ إلى ح/ مصروفات الضمان
<b>الميزانية العمومية في ٩١/١٢/٣١</b>	<b>الميزانية العمومية في ٩١/١٢/٣١</b>
خصوم متداولة ٦٠٠ ايرادات مقدمة عن ضمانات	خصم متداولة ٦٠٠ التزامات محتملة عن ضمانات
٥٠٠ من ح/ مصروفات الضمان ٥ إلى ح/ النقدية	٥٠٠ من ح/ التزامات محتملة عن ضمانات ٥ إلى ح/ النقدية
٧- ثبات الجزء المحقق من ايرادات الضمانة ٥ من ح/ ايراد مقدم عن ضمانات ٥ إلى ح/ ايراد الضمانات	٧- لا قيد
٨- اقفال فائض رصيد التزامات محتملة عن ضمانات ١٠٠ من ح/ التزامات محتملة عن ضمانات ١٠٠ إلى ح/ ايراد الضمانات	٨- اقفال فائض رصيد التزامات محتملة عن ضمانات ١٠٠ إلى ح/أ.خ

## تحليل النتائج :

بمتابعة الخطوات التي تمت من خلالها معالجة التكاليف المقدرة للضمانات وفق كل من الأسلوبين يلاحظ ما يلي :

١- وفق الأسلوب الأول اعتبرت القيمة الإجمالية لايراد المبيعات وهي ٧٥٠٠ دينار محققة عام ٩١، في حين لم يعتبر محققاً من ايراد المبيعات حسب الأسلوب الثاني سوى ٧٤٠٠ دينار، بالإضافة إلى الجزء المحقق من ايرادات الضمان وهو ٤٠٠ دينار.

٢- كما أن الأسلوب الأول يحمل الفترة الجارية عام ٩١ بالقيمة الإجمالية المقدرة لمصروفات الضمان وهي ٦٠٠ دينار فتظهر كبند من بنود حساب الأرباح والخسائر، في حين يحمل الأسلوب الثاني الفترة الجارية بمبلغ ٤٠٠ دينار فقط.

٣- لكن المحصلة النهائية للأسلوبين على قائمة الدخل للفترة المحاسبية متماثلة.

$$[٦٠٠ : د.ر. ٧٥٠٠] = [٦٠٠ : د.ر. ٧٤٠٠ + ٤٠٠ - ٤٠٠]$$

$$٦٠٠ = ٦٠٠$$

٤- كما يلاحظ أيضاً بأن آثار كل من الأسلوبين متماثلة على الميزانية. وإنما الفرق في المسنيمات فقط. فحسب الأسلوبين الأول يظهر ضمن الخصوم المتداولة حسب الأسلوب الثاني ٦٠٠ دينار إيرادات مقدمة عن ضمانات.

٥- في العام التالي ولدى انتهاء فترة الضمانة أو الكفالة يقفل فائض رصيد حساب التزامات محتملة عن ضمانات، وكذلك رصيد حساب الإيرادات المقدمة عن ضمانات في حساب الأرباح والخسائر. فتصبح وبالتالي نتيجة أعمال الفترتين المحاسبيتين ٩٢، ٩١ متماثلة.

## **ثالثاً - ماهية الإلتزامات طويلة الأجل :**

الإلتزامات طويلة الأجل عبارة عن مجموع المطلوبات التي تنشأ بذمة الوحدة الاقتصادية والتي لا تستحق السداد خلال السنة المالية أو دورة التشغيل الحالية وإنما تستحق بعد مرور عدة سنوات وهي في الغالب تكون موجهة لتمويل استثمارات طويلة الأجل. وتشتمل كل من السنادات، والأذون المستحقة طويلة الأجل، والالتزامات عقود الإيجار طويلة الأجل، والقروض طويلة الأجل، وتشتمل أيضاً على عقود توريد الأصول الشابطة وعقود ضمان السلع والمنتجات وغيرها.

وغالباً ما توثق هذه الإلتزامات في عقود تبين حقوق وواجبات كل من الدائن والمدين وخصوصاً من ناحية الاستحقاق وسعر الفائدة والضمان المقدم. وتعتبر الشروط التي تحويها عقود التمويل بين المقرض والمقترض قيود لحماية حقوق الطرفين ومصالحهم أمام القانون في حالة نشوب خلاف بينهما.

وتؤسساً على ما تقدم يمكن أن نجمل خصائص الإلتزامات طويلة الأجل بالآتي :

- ١- لا تحتاج الإلتزامات طويلة الأجل إلى أصول متداولة لتصفيتها خلال السنة المالية أو دورة التشغيل الحالية وإنما في فترات محاسبية قادمة قد تمتد إلى عدة سنوات.
  - ٢- تستخدم الإلتزامات طويلة الأجل في الغالب لتمويل الأصول طويلة الأجل للاستفادة من العائد التي تتحققها هذه الأخيرة لصالح المساهمين.
  - ٣- غالباً ما تكون الإلتزامات طويلة الأجل موثقة بعقود تتضمن شروطاً ملزمة للدائن والمدين لحماية حقوق ومصالح الطرفين عند نشوب أي خلاف بينهما.
- وعليه فإن الإلتزامات طويلة الأجل في حقيقتها تمثل تعهدات أو ارتباطات لتمويل أصول معينة أو تأدية خدمات في المستقبل نتيجة لعمليات حدثت فعلاً.

## **التحقق من الإلتزامات طويلة الأجل :**

لغرض التتحقق من عناصر الإلتزامات طويلة الأجل الظاهرة بقائمة المركز المالي لا بد من مطابقتها عنصراً عنصراً مع المصادقة الواردة من الجهات ذات العلاقة، على أن يتم الإفصاح الكامل بالتواءم المالية عن كل ما يتعلق بهذه الإلتزامات، وخاصة فيما يتعلق بتاريخ استحقاقها مع بيان الضمانات المقدمة لتلك الإلتزامات والفوائد المترتبة عليها ومواعيد استحقاقها. وفي حالة تعدد أنواع الإلتزامات فإنه والحاله هذه ينصح باعداد قائمة

مرفقة بقائمة المركز المالي تبين كل التفاصيل المتعلقة بكل التزام، ويجب أن توضح البليزانية العمومية فيما يتعلق بالإلتزامات طويلة الأجل، تاريخ استحقاقها، وسعر الفائدة عليها، وطبيعة الإلتزام والضمانات المقدمة له، كما أن العلاقة الواضحة بين بعض الإلتزامات طويلة الأجل والأصول يجب أن تظهر في قائمة المركز المالي وبالقيمة الإجمالية لكل من الأصول والإلتزامات ذات العلاقة كما هو الحال عند تحصيص مبلغ معين لتسديد التزام معين. ومن الجدير بالذكر أن الإلتزامات طويلة الأجل تظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الحالية.

#### **رابعاً - قياس عناصر الإلتزامات طويلة الأجل :**

هناك أنواع مختلفة من الإلتزامات طويلة الأجل تشتهر جميعها بخاصية الاستحقاق بفترات لا تقل عن السنة أو أكثر من دورة تشغيل واحدة ومن هذه الأنواع :

١- أوراق الدفع طويلة الأجل.

٢- قروض برهن.

٣- إلتزامات الإيجارات طويلة الأجل.

٤- السنادات.

وفي هذا الفصل سوف نقوم بمعالجة كل نوع من الأنواع السابقة بشيء من التفصيل، كما هو وارد بالفقرات التالية :

#### **١- أوراق الدفع طويلة الأجل :**

تعتبر ورقة الدفع إحدى أنواع الأوراق التجارية التي تمثل تعهداً مكتوباً من قبل المدين بدفع مبلغاً معيناً في تاريخ معين، فإذا كانت مدة الاستحقاق أقل من سنة أو دورة تجارية فتعتبر ضمن بنود الإلتزامات قصيرة الأجل، أما إذا كانت لا تستحق السداد في فترة لا تقل عن السنة أو الدورة التجارية الواحدة تعتبر التزاماً طويلاً الأجل، وقد يكون منشأ هذا النوع من الإلتزامات ناجماً أما عن شراء بضائع أو أصول من قبل المدين يستحق بعد مدة لا تقل عن السنة، يجري إثباتها بورقة دفع، ويتم اظهارها بقائمة المركز المالي بصافي قيمتها، وقد تكون الورقة محملة بفائدة إما أن تكون صريحة أو ضمنية. فإذا تضمنت الورقة فائدة صريحة فإنه في حالة هذه يجب على المحاسب اجراء قيود التسوية الالزمة لتحميل الفوائد المستحقة على مبلغ الورقة وذلك في نهاية الفترة المالية على

دخل نفس الفترة لحين سداد الورقة "ففي حالة وجود فائدة صريحة يتم تحويل الفائدة المستحقة في نهاية كل فترة مالية إلى دخل تلك الفترة إلى حين سداد الورقة"<sup>(١)</sup>.

أما إذا كانت لا تحمل فائدة صريحة وإنما فائدة ضمنية فيتعين والحاله هذه من تحديد القيمة الحالية للورقة أولاً ثم الفوائد المستحقة على المبلغ الأصلي ليتسنى معرفة كل من الدين الأصلي والفوائد المستحقة على أن يتم فتح حساب مستقل للفوائد المستحقة بدفعات المدين يتم استهلاكها بأقساط سنوية طول عمر الورقة، والفوائد الضمنية التي تحمل على دين الورقة الأصلي تمثل مصروفات إضافية يتحملها المدين لقاء حصوله على خدمات أو سلع من الدائن مع تأجيل الدفع إلى فترة لاحقة.

#### مقال (١) الفائدة الصريحة :

اقترضت منشأة الأمل من أحد المصارف التجارية في ١٩٨٧/١/١ مبلغ ١٥٠٠٠ دينار لقاء كمبيالة تستحق الدفع في ١٢/٣١ ١٩٩٠ م بفائدة ٧٪ سنويًا.

المطلوب :

بيان قيود اليومية الالزامية المتعلقة بالعملية السابقة وأثرها على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للسنوات ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠. علماً أن السنة المالية منشأة الأمل تنتهي في ١٢/٣١ من كل سنة.

#### ١- قيود اليومية :

١٥٠٠٠ من ح/ النقدية ١٩٨٧/١/١

١٥٠٠٠ إلى ح/ أوراق دفع طويلة الأجل

اقراض مبلغ مقابل كمبيالة تستحق الدفع بعد أربع سنوات بفائدة ٧٪ سنويًا.

٢- قيود التسوية والاقفال في ١٩٨٧/١٢/٣١ م :

١٠٥ من ح/ مصروفات الفوائد ١٩٨٧/١٢/٣١ م

١٠٥ إلى ح/ فوائد مستحقة

استحقاق فائدة ورقة الدفع للسنة الأولى (١٠٥٠ / ٧ × ١٠٥٠)

١٠٥ من ح/ ملخص الدخل ١٩٨٧/١٢/٣١ م

١٠٥ إلى ح/ مصروفات الفوائد

تحميم دخل الفترة بفوائد ورقة الدفع للسنة الأولى

(١) د. جمعة خليفة الحاسي وأخرون : مصدر سابق، ص ٥١١.

٣- حسابات الأستاذ المختصة في ١٩٨٧/١٢/٣١ م :

منه ح/ مصروف فوائد

له	ح/ فوائد مستحقة	١٠٥.
١٠٥. من ح/ ملخص الدخل		
	١٠٥.	
		١٠٥.

منه ح/ فوائد مستحقة

١٠٥. إلى الرصيد ٨٧/١٢/٣١

١٠٥. من ح/ مصروف الفوائد

له	ح/ فوائد مستحقة	١٠٥.
		١٠٥.
	١٠٥.	
		١٠٥.

٤- قائمة المركز المالي في ١٩٨٧/١٢/٣١ م :

قائمة المركز المالي

الخصوم :

التزامات طويلة الأجل :

أوراق دفع استحقاق ١٩٩٠/١٢/٣١ م ١٥٠٠ دينار

فوائد مستحقة ١٠٥. دينار

١٦٥. دينار

١- قيود التسوية والاقفال في ١٩٨٨/١٢/٣١ م :

٥١٢٣ر١١٢٣ من ح/ مصروفات الفوائد ١٩٨٨/١٢/٣١ م

٥١٢٣ر٥١٢٣ إلى ح/ فوائد مستحقة

استحقاق فائدة ورقة الدفع للسنة الثانية (١٥٠٠ + ١٥٠٠ × ٧) / ١٠٠

١٩٨٨/١٢/٣١ من ح/ ملخص الدخل ١١٢٣ر٥

١١٢٣ر٥ إلى ح/ مصروفات الفوائد

اقفال مصروفات فوائد الفترة بقائمة الدخل

٢- حسابات الأستاذ المختصة في ١٩٨٨/١٢/٣١ م :

له	ح/ مصروف فوائد	منه
	١١٢٣ر٥ إلى ح/ مصروفات فوائد مستحقة	
١١٢٣ر٥ من ح/ ملخص الدخل		
	_____	_____
	١١٢٣ر٥	١١٢٣ر٥
	=====	=====

له	ح/ مصروف فوائد مستحقة	منه
	١٩٨٨/١/١ رصيد ١٠٥٠	٢١٧٣ر٥ ٨٨/١٢/٣١
١١٢٣ر٥ من ح/ مصروف الفوائد		
	_____	_____
	٢١٧٣ر٥	٢١٧٣ر٥
	=====	=====

٣- قائمة المركز المالي في ١٩٨٨/١٢/٣١ م :

قائمة المركز المالي

الخصوم :

التزامات طويلة الأجل :

أوراق دفع استحقاق ١٢/٣١/١٩٩٠ م دينار ١٥٠٠  
مصاروفات فائدة مستحقة دينار ٢١٧٣٥

دینار ٢١٧٣٥

١- قيود التسوية والاقفال في ١٢/٣١/١٩٨٩ :

١٢٠٢ من ح/ مصاروفات الفوائد ١٩٨٩/١٢/٣١

١٢٠٢ إلى ح/ مصاروفات فوائد مستحقة

استحقاق فائدة ورقة الدفع للسنة الثالثة (١٥٠٠ + ٢١٧٣٥ × ٧) / ١٠٠

١٢٠٢ من ح/ ملخص الدخل ١٩٨٩/١٢/٣١

١٢٠٢ إلى ح/ مصاروفات الفوائد

اقفال مصاروفات فوائد الفترة بقائمة الدخل

٢- حسابات الأستاذ المختصة في ١٢/٣١/١٩٨٩ :

له	ح/ مصاروف الفوائد	منه
		١٢٠٢ إلى ح/ فوائد مستحقة

١٢٠٢ من ح/ ملخص الدخل

١٢٠٢

١٢٠٢

له	ح/ فوائد مستحقة	منه
----	-----------------	-----

١٩٨٩/١٢/٣١ رصيد ٢١٧٣٥

٨٩/١٢/٣١ رصيد ٣٣٧٥٥

١٢٠٢ من ح/ مصاروف الفوائد

٣٣٧٥٥

٣٣٧٥٥

٣- قائمة المركز المالي في ١٢/٣١ م ١٩٨٩ :

قائمة المركز المالي

الخصوم :

الالتزامات طويلة الأجل :

أوراق دفع استحقاق ١٢/٣١ م ١٩٩٠	١٥٠٠ دينار
	٣٣٧٥ دينار

١٨٣٧٥ دينار

١- قيود التسوية والاقفال في ١٢/٣١ م ١٩٩٠ :

١٢٨٦ من ح/ مصروفات الفوائد ١٢/٣١ م ١٩٩٠

١٢٨٦ إلى ح/ فوائد مستحقة

استحقاق فائدة ورقة الدفع للسنة الثالثة (١٥٠٠ + ٣٣٧٥ × ٧ / ١٠٠)

١٢٨٦ من ح/ ملخص الدخل ١٢/١ م ١٩٩٠

١٢٨٦ إلى ح/ مصروفات الفوائد

اقفال مصروفات فوائد الفترة بقائمة الدخل.

٢- تسديد قيمة الورقة والفوائد المستحقة في ١٢/٣١ م ١٩٩٠ :

من مذكورين

١٥٠٠ ح/ أوراق دفع طويلة الأجل ١٢/٣١ م ١٩٩٠

٤٦٦١ ح/ فوائد مستحقة

١٩٦٦١ إلى ح/ النقدية

تسديد قيمة ورقة الدفع والفوائد المستحقة عليها :

٣- حسابات الأستاذ المختصة في ١٢/٣١ م ١٩٩٠ :

له	منه	١٢٨٦ إلى ح/ فوائد مستحقة
١٢٨٦ من ح/ ملخص الدخل		
=====		
١٢٨٦		١٢٨٦
=====		=====

ل.ه	ح/ فوائد مستحقة	منه
١٩٩٠/١/١ رصيد ٢٣٧٥٥	٨٩/١٢/٣١ رصيد ٤٦٦١٥	
١٢٨٦ من ح/ مصروف الفوائد		
=====		
٤٦٦١٥		٤٦٦١٥
=====		=====

ل.ه	ح/ أ.د طبولة الأجل	منه
١٩٩٠/١/١ رصيد ١٥٠٠٠		١٥٠٠٠ إلى ح/ النقدية
=====		=====
١٥٠٠٠		١٥٠٠٠
=====		=====

مثال (٢) حالة القائدة الضمنية :

اشترىت شركة صناعية مأكنة في ١٩٨٧/١/١ م وسحبت للصورد ككمبيالة بمبلغ ١٥٧٨٥ دينار تستحق بعد ثلاثة سنوات من تاريخ الشراء بما فيها القائدة ٦٪ سنويًا.

المطلوب :

اثبات قيود اليومية اللاحمة المتعلقة بهذه العملية وقيود التسوية والاقفال وبيان أثرها على حسابات الأستاذ المختص وقائمة المركز المالي لالسنوات ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩.

الحل :

- تمهيد الحل :
- تتضمن الكمبيالة مبلغين هما : مبلغ الدين الأصلي + فوائد مستحقة.
- للوصول إلى قيمة الدين الأصلي (القيمة الحالية نلجم إلى الجداول الرياضية) جدول القيمة الحالية.

جـ- نطرح القيمة الحالية للدين الأصلي من مبلغ الكمبيالة لنحصل على الفرق بين القيمتين والذي يمثل الفوائد المستحقة.

د- يتم استهلاك الفوائد المستحقة اعتباراً من نهاية السنة الأولى وللسنتين التاليتين أي لغاية استحقاق الورقة.

$$2 - \text{استخراج القيمة الحالية للورقة والفوائد المستحقة :} \\ 15785 \times 10780 = 13253 \text{ دينار القيمة الحالية للورقة} \\ 15785 = 13253 \text{ دينار قيمة الفوائد}$$

١٥٧٨٥ - ١٤٢٥٣ = ٤٥٤٤ دينار قيمة الفوائد

٣- قيود اليومية :

١٣٢٣٥ من مذكورين ح/ المكائن ١٩٨٧/١/١

٢٥٣٢ / خصم أوراق الدفع

١٥٧٨٥ / أوراق دفع طويلة الأجل

اشتات شراء ماكينة مقابل ورقة دفع تستحق بعد ثلاثة سنوات

٤- قيود التسوية والاقفال في ١٢/٣١/١٩٩٨م:

٧٩٥ من ح/ مصروفات الفوائد ١٢/٣١/١٩٨٧

الدفع أوراق خصم / حـ الـ ٧٩٥

استحقاق مصروفات فوائد الورقة التجارية استحقاق ٢١/١٢/١٩٨٩ م.

٧٩٥ من ح/ ملخص الدخل ١٢/٣١ /١٩٨٧

٧٩٥ إلى ح/ مصروفات الفوائد

اقفال مصروفات فوائد الورقة التجارية بدخل الفترة

## ٥- حسابات الأستاذ المختص في ٢١/١٢/١٩٨٧ م:

منه ح/ مصروف الفوائد

٧٩٥ ح/ ملخص الدخل	٧٩٥ ح/ خصم ٥.١
٧٩٥	٧٩٥

لـ	حـ / خـصـمـ اـ دـ	مـنـهـ
	٧٩٥ حـ / مـصـرـوفـ الـفـوـانـدـ	٢٥٣٢ إـلـىـ حـ / أـورـاقـ دـفـعـ طـوـبـيـلـةـ الـأـجـلـ
٨٧/١٢/٣١ رـصـيدـ	١٧٣٧	
	٢٥٢٣	٢٥٢٣
	=====	=====

٦- قائمة المركز المالي في ١٩٨٧/١٢/٣١ م :

#### قائمة المركز المالي

الخصوم :

الالتزامات طويلة الأجل :

ورقة دفع استحقاق ١٩٨٩/١٢/٣١ م	١٥٧٨٥ دينار
فوائد مستحقة	(١٧٣٧) دينار

=====

١٤٠٤٨ دينار

١- قيود التسوية والاقفال في ١٩٨٨/١٢/٣١ م :

٨٤٣ من حـ / مـصـرـوفـاتـ الـفـوـانـدـ ١٩٨٨/١٢/٣١ م

٨٤٣ إـلـىـ حـ / خـصـمـ أـورـاقـ دـفـعـ

اثبات مصروفات فوائد الورقة التجارية للسنة الثانية

$(100/6 \times ٧٩٥ + ١٣٢٥٣)$

٨٤٣ من حـ / مـلـخـصـ الدـخـلـ ١٩٨٨/١/١

٨٤٣ إـلـىـ حـ / مـصـرـوفـاتـ الـفـوـانـدـ

اقفال مصروفات فوائد ورقة الدفع للسنة الثانية بقائمة الدخل.

٢- حسابات الأستاذ المختص في ١٩٨٨/١٢/٣١ م :  
منه ح/ مصروف الفوائد

له	منه
٨٤٣ ح/ ملخص الدخل	٨٤٣ ح/ خصم د.ا.
-----	-----
٨٤٣	٨٤٣
=====	=====

له	منه
٨٤٣ ح/ مصروف الفوائد	٨٨/١/١ رصيد ١٧٣٧
٨٨/١٢/٣١ رصيد ٨٩٤	٨٨/١٢/٣١
-----	-----
١٧٣٧	١٧٣٧
=====	=====

٣- قائمة المركز المالي في ١٩٨٨/١٢/٣١ م :  
قائمة المركز المالي

الخصوم :	
التزامات طويلة الأجل :	
ورقة دفع استحقاق ١٩٨٩/١٢/٣١ م	١٥٧٨٥ دينار
خصم أوراق دفع	(٨٩٤) دينار
	-----
	١٤٨٩١ دينار
	=====

١- قيود التسوية والاقفال في ١٢/٣١ م :  
 من ح/ مصروفات الفوائد ٨٩٤  
 ١٢/٣١ م ١٩٨٩  
 إلى ح/ خصم أوراق دفع ٨٩٤  
 اثبات مصروفات فوائد الورقة التجارية للسنة الثالثة

٨٩٤ من ح/ ملخص الدخل  
 إلى ح/ مصروفات الفوائد ٨٩٤  
 ١٢/٣١ م ١٩٨٩  
 اثبات مصروفات فوائد الورقة التجارية للسنة الثالثة بقائمة الدخل.

١٥٧٨٥ من ح/ أوراق دفع طويلة الأجل ١٢/٣١ م ١٩٨٩  
 إلى ح/ النقدية ١٥٧٨٥  
 تسديد قيمة ورقة الدخل نقداً  
 ٢- حسابات الأستاذ المختصة في ١٢/٣١ م : ١٩٨٩

له	منه	ح/ مصروف الفوائد	٨٩٤ ح/ خصم د.ا
		٨٩٤	٨٩٤
		=====	=====
له	منه	٨٩٤ ح/ م.فوائد	٨٩٤ رصيد ٨٩٤/١/١
		٨٩٤	٨٩٤
		=====	=====
		٨٩٤	٨٩٤
		=====	=====

لـ	د/ا طويلة الأجل	منه
	١٩٨٩/١/١ رصيد ١٥٧٨٥	١٥٧٨٥ د/ النقدية
	===== ١٥٧٨٥ =====	===== ١٥٧٨٥ =====

## ٢- القروض برهن :

المقصود بقروض الرهن هي القروض طويلة الأجل التي تقدم من بعض المصارف وبيوت المال بموجب عقد (تعهد) ينص على ضمان القرض برهن أحد أصول الوحدة الاقتصادية المقترضة للمحافظة على مدionيتها عند عجز المدين عن دفع ما بذمته من ديون سبق وان اقترضاها على هيئة قرض طويل الأجل. وبالإضافة إلى ما تضمنه التعهد من شرط الرهن، تحتوي أيضاً على بقية شروط التسديد والفوائد المسترتبة على الإقراض وتاريخ الاستحقاق. والمعالجة المحاسبية هنا لا تختلف عن معالجة القروض طويلة الأجل التي سبق لنا مناقشتها في الفقرة السابقة من هذا الفصل، والإخلاف الوحيد بينهما يكمن في طريقة عرضها بالقوائم المالية إذ يجب أن يظهر القرض برهن بقائمة المركز المالي بجانب الإلتزامات طويلة الأجل مع الإشارة إلى ذلك بملحوظة تبين نوع القرض ونوع الرهن مع بيان كافة الشروط الأخرى وفق الصيغة التالية :

### قائمة المركز المالي

الالتزامات	
الالتزامات طويلة الأجل	
xxx	قرض برهن ١٢٪ يستحق بتاريخ (١)
xxx	فوائد مستحقة
ملحوظة رقم (١)	
قرض لمدة خمس سنوات من تاريخ الحصول عليه بفائدة ١٢٪ يستحق في ٣١/١٢ من كل سنة برهن المبني الرئيسي للمشروع.	

وتجدر الإشارة إلى أن القروض يرهن لا تقتصر فقط على القروض طويلة الأجل، وإنما تشمل أيضاً في بعض الأحيان، القروض قصيرة الأجل وحسب الإتفاق الذي يتم بين المدين والدائن.

### ٣ - التزامات الإيجارات طويلة الأجل<sup>(١)</sup>:

تقوم بعض المنشآت بعملية شراء، أو تصنيع الأصول طويلة الأجل بقصد تأجيرها إلى من يتطلب خدماتها لقاء مبلغ سنوي كإيجار للأصل المستأجر، وتم مثل هذه العمليات بين المؤجر والمستأجر بموجب عقود تأجير طويلة الأجل. ولمعالجة الإلتزامات الناشئة بذمة المستأجر، توجد وجهتي نظر بهذا الصدد : الأولى ترى بثبات مبلغ الإيجار السنوي فقط كمصاروف يتحمل على دخل الفترة دون اظهار الأصل المستأجر بقائمة المركز المالي، معتبراً ذلك من ضمن المصروفات الإيرادية مع بيان طبيعة عقد الإيجار في هذا النوع بلاحظة بقائمة المركز المالي ويطلق على هذا النوع من العقود "عقد تأجير تشغيلي" Operating lease contract. أما وجهة النظر الثانية فإنها ترى بأن عقود الإيجار طويلة الأجل يجب أن تعالج معالجة الملكية (الشراء)، مادام الإيجار طويل الأجل، ولذلك فإنها تعتبر المستأجر بمثابة المالك للأصول المؤجرة، وعليه لا بد من اظهار الأصول المستأجرة بقائمة المركز المالي كأصل من الأصول طويلة الأجل، وكذلك الإلتزامات المسترتبة عليها تحت بند الإلتزامات طويلة الأجل، ويتم تحفيض قيمتها بمقابل أقساط الإيجار السنوية المدفوعة بشكل مباشر، أو يتم إظهار هذه الأقساط ببند مستقل تكون مطروحة من قيمة التزامات عقود الإيجار طويلة الأجل، وبذلك تكون قائمة المركز المالي بالصورة التالية ويطلق على عقد التأجير في مثل هذه الحالة "عقد تأجير رأسمالي" Capital lease contract :

#### قائمة المركز المالي

##### الأصول طويلة الأجل :

عقود إيجارات (آلات)

xx - مجمع الإيجارات

xxx الصافي

##### الالتزامات طويلة الأجل :

الالتزامات إيجارات (آلات)

xx - مجمع الإيجارات

xx الصافي

(١) د. فوزي ديميان، د. خليلة علي ضبو : مصدر سابق، ص ٤٥٩.

#### ٤- السندات :

عبارة عن صك يكون محرر وفقاً لشكل قراره القانوني وهو يمثل جزء من قرض طويل الأجل تصدره الشركات وفقاً لأوضاع قانونية معينة، وتكون مضمونة أما بأصول الشركة المصدرة أو بضمان مقدرة الربحية لها. وتصدر السندات بموجب عقد يتضمن كافة شروط قرض السندات وتاريخ استحقاقه ومعدل الفوائد ومواعيد دفعها وأية شروط أخرى يرى المصدر للسندات من الضروري الإشارة إليها.

وغالباً ما يحتوي صك السند على بعض العناصر التي تمثل شروطاً أساسية ملزمة للمصدر والمستثمر، وهذه العناصر أو الشروط هي :

#### ١- قيمة السند الإسمية : Nominal or par value :

كل سند يصدر لا بد أن يتضمن قيمة يجري اثباتها في مقدمة السند مباشرة، وتكتب بشكل صريح وواضح. غالباً ما تمثل هذه القيمة أصل القرض الذي يجب تسديده في تاريخ استحقاقه، ويصدر السند بالقيمة الإسمية عند تساوي معدل فائدة السندات مع سعر فائدة السندات بالسوق، التي تعرض على أساسه الأوراق المماثلة للسندات في سوق الأوراق المالية. وفي حالة عدم تساوي سعر الفائدتين السابقتين فقد يتم إصدار السندات بقيمة أعلى من القيمة الإسمية أو بقيمة أقل من القيمة الإسمية، وحينما تتم الحالة الأولى يطلق عليها إصدار السندات (بعلاوة إصدار) Premium وذلك عندما يكون سعر فائدة السندات أعلى من سعر الفائدة السائدة في السوق. أما إذا تم إصدار السندات بقيمة أقل يطلق عليها سندات بخصم Discount، والذي يتم عندما يكون سعر الفائدة السائدة في السوق أعلى من سعر السندات المصدرة. ويصرف النظر عن إصدار السندات بعلاوة أو بخصم فإن القيمة الإسمية هي التي يجب أن تثبت على وجه السند<sup>(١)</sup>.

#### ٢- معدل الفائدة السنوية : Interest Rate :

من الأمور التي يجب الإشارة إليها في متن السند المصدر هو معدل الفائدة السنوية التي سوف تتحسب على قيمة وتاريخ دفعها، فإذا كان معدل الفائدة ١٢٪ سنوياً ويدفع في

(١) د. عمر حسنين: محاسبة الشركات بين النظرية والممارسة العملية، مؤسسة الأهرام وكالة الأهرام للتوزيع،

الاستكبارية -جمهورية مصر العربية. ١٩٨٩ م.ص. ٤٥.

نهاية كل شهر فمعنى ذلك أن معدل الفائدة الشهري على أصل قيمة السند هي ١٪، أما إذا كان كل ثلاثة أشهر فإن معدل الفائدة التي سوف تحسب على أصل قيمة السند هي ٣٪ وهكذا.

### ٣- تاريخ الاستحقاق : Maturity

بالإضافة إلى ما تقدم فإن السندات المصدرة يجب أن تتضمن أيضاً وبشكل صريح التاريخ الذي سوف ترد به الشركة المصدرة للمكتتبين قيمة السندات والذي يطلق عليه تاريخ الاستحقاق.

### أنواع السندات :

تتميز السندات عند الإصدار وفق شروط العقد المبرم بين المصدر لها والمكتتبين بها بعدد من الأنواع أهمها ما يلي :

١- السندات المضمونة : المقصود بالسندات المضمونة هي تلك السندات التي تكون عند إصدارها مضمونة ببعض أصول الشركة والتي تعطي للمالكين حق الامتياز على أصول الشركة المصدرة عند تصفية الشركة.

٢- السندات غير المضمونة : والتي تسمى أحياناً بالسندات العادية وهذا النوع من السندات تختلف عن النوع الأول من حيث عدم وجود أصول ضامنة لها. وهي بذلك تعتبر دين عادي كباقي الديون العادية الأخرى التي لا ترقى إلى حق الامتياز عند التصفية. ولذلك فإن أسعار السندات غير المضمونة تكون أدنى من أسعار السندات المضمونة.

٣- السندات القابلة للإسترداد : وهي السندات التي تعطي الحق للشركة المصدرة من دفع قيمتها إلى المالكين قبل حلول تاريخ استحقاقها وتلجم الشركة المصدرة إلى هذا الإجراء عندما تنخفض أسعار فائدة السندات عن الأسعار السائدة في السوق.

٤- السندات القابلة للتحويل : وهي إحدى أنواع السندات التي تتمتع بامكانية تحويلها في أي وقت تراه الشركات المصدرة لها إلى أي نوع آخر من أنواع الأوراق المالية، وغالباً ما تلجم الشركة المصدرة إلى عملية التحويل هذه عندما ترتفع أسعار السندات في سوق الأوراق المالية.

٥- سندات بشرط الدخل : وهي السندات الخاصة التي تشترط بعدم دفع الفوائد المستحقة عليها إلا إذا حققت الشركة المصدرة لها دخلاً صافياً.

## **المعالجة المحاسبية لاصدار السندات :**

لقد ظهر لنا جلياً ومن خلال الحوار المتداول عن مفهوم السندات وأنواعها .. بأنها قد تصدر بالقيمة الاسمية أو بعلاوة أو خصم، وقد يكون تسديد قيمتها دفعة واحدة أو تصدر على أقساط (دفعات)، كما أن السندات قد تصدر دفعة واحدة أو قد تصدر على دفعات. لذلك فإن المعالجة المحاسبية من حيث اثباتها بالدفاتر المحاسبية للشركة المصدرة تختلف حسب الحالات المشار إليها سابقاً، وفي ما يلي توضيح بالأمثلة للحالات السابقة :

### **١- اصدار السندات دفعة واحدة وقيمتها الاسمية :**

عند إصدار السندات على دفعة واحدة وبالقيمة الاسمية تقوم الشركة المصدرة بطرح السندات كاملة إلى الجمهور المكتتب خلال فترة محددة، أو عند انتهاء الفترة المحددة يتم حصر عدد السندات التي تم الاكتتاب بها، ومن ثم يجري اثبات القيدين التاليين بقيمة الاكتتاب :

xx من ح / البنك  
xx إلى ح/ المكتتبين بالسندات

---

xx من ح/ المكتتبين بالسندات

xx إلى ح / قرض السندات طويلة الأجل

وفي حالة وجود زيادة في عدد السندات المكتتب بها يتم رد قيمة الزيادة إلى أصحابها بالقيد التالي :

من ح/ المكتتبين بالسندات  
إلى ح/ البنك

### **مثال (١) :**

أصدرت شركة الاستثمارات العربية ١٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار للسند الواحد. وطرحت هذه السندات على الجمهور للفترة من ٣/١ ولغاية ١٥/٣/١٩٩٢م. وقد نص عقد السندات على سداد القيمة كاملة عند الاكتتاب.

**المطلوب :**

اثبات قيود اليومية اللاحمة بعملية اكتتاب بدفعات الشركة المصدرة علماً أن  
السندات تستحق الدفع في ١٤/٣/١٩٩٥م. والسوائد تدفع مرتين بالسنة في ٦/٣ و  
١٢/٣ من كل سنة.

**الحل :**

٣٠٠٠ من ح / البنك ١٩٩٢/٣/١٥

٣٠٠٠ إلى ح / المكتتبين بالسندات

تغطية ١٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار

٣٠٠٠ من ح / المكتتبين بالسندات ١٩٩٢/٣/١٥

٣٠٠٠ إلى ح / قرض السندات طويلة الأجل

اصدار ١٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار.

---

وإذا أفترضنا بأن هناك زيادة في قيمة الاكتتاب بمبلغ ٤٥٠٠ دينار على سبيل  
المثال فإن القيود السابقة سوف تكون بالصورة التالية :

٣٤٥ من ح / البنك ١٩٩٢/٣/١٥

٣٤٥ إلى ح / المكتتبين بالسندات

تغطية ١٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار بزيادة قيمة ٣٠٠ سند

---

٣٠٠٠ من ح / المكتتبين بالسندات ١٩٩٢/٣/١٥

٣٠٠٠ إلى ح / قرض السندات طويلة الأجل

اصدار ١٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار.

---

٤٥٠ من ح / المكتتبين بالسندات ١٩٩٢/٣/١٥

٤٥٠ إلى ح / البنك

رد الزيادة عن ٣٠٠ سند

وتظهر السنادات تحت بند الالتزامات طويلة الأجل بجانب الخصوم، وإذا كان هناك فوائد على السنادات تدرج ببند مستقل في الالتزامات المتداولة.

٢- اصدار السنادات بالقيمة الاسمية والتسديد على دفعات (أقساط) :  
كثيراً ما يحدث في دنيا الأعمال أن يتم اصدار سنادات وبالقيمة الاسمية دون أن يشترط المصدر تسديد كامل قيمة السند عند الاكتتاب، وذلك قد يكون السبب هو تشجيع أكبر عدد ممكن من المستثمرين للاكتتاب بالسنادات المصدرة بمن فيهم ذوي الدخول المحدودة. وعليه يتم الاتفاق على تسديد جزء من قيمة السنادات عند الاكتتاب والباقي يسدد على أقساط تحدد تواريختها من قبل مصدر السنادات، يسمى الجزء المسدد عند الاكتتاب بقسط الاكتتاب أما الأجزاء الأخرى فيطلق عليها بالقسط الأول والقسط الثاني وهكذا وحسب عدد الدفعات إلى أن يحل القسط الأخير فيسمى باسمه. إلا أنه في كثير من الأحيان لا يتم تخصيص السنادات إلا إذا تم دفع نسبة معينة أو مبلغ معين من قيمة السنادات المتبقية، وعادة يكون بعد دفع قسط الاكتتاب ولذلك فإن المبلغ المدفوع عند التخصيص يسمى بقسط التخصيص، وبناء على ما تقدم فإن محاسب الشركة المصدرة للأسمهم يقوم بإثبات القيود المحاسبية التالية بدفتر اليومية :

أ- عند دفع قسط الاكتتاب :

xx من ح/ البنك

xx إلى ح/ قسط الاكتتاب

xx من ح/ قسط الاكتتاب

xx إلى ح/ قرض السنادات طويلة الأجل

---

وفي حالة دفع قسطي الاكتتاب والتخصيص بتاريخ واحد فيكون القيدين السابقين بالصورة التالية :

xx من ح/ البنك

xx إلى ح/ قسط الاكتتاب والتخصيص

---

xx من ح/ قسط الاكتتاب والتخصيص

xx إلى ح/ قرض السنادات طويلة الأجل

بـ- عند طلب القسط الأول :  
xx من حـ/ القسط الأول  
xx إلى حـ/ قرض السنـدات طـوـيل الأـجل

جـ- عند تسـديـد القـسط الأول :  
xx من حـ/ البنـك  
xx إلى حـ/ القـسط الأول

ويشـبـت الـقيـديـن (بـ، جـ) إـذـا كانـ هـنـاكـ قـسـطـ ثـانـيـ وـثـالـثـ.. وأـخـيرـ معـ الإـشـارـةـ إـلـىـ  
رـقـمـ القـسـطـ فـيـ قـيـدـ الـيـومـيـ كـلـأـ حـسـبـ رـقـمـ.  
مـثالـ (٢) :

أـصـدرـتـ شـرـكـةـ الـوـادـيـ ٢٠٠٠ـ سـنـدـ ٨ـ٪ـ بـقـيـمةـ اـسـمـيـةـ ١٠ـ دـيـنـارـ لـلـسـنـدـ الـواـحـدـ.  
وـطـرـحـتـ هـذـهـ السـنـدـاتـ عـلـىـ الـجـمـهـورـ لـفـتـرـةـ مـنـ ١٥ـ -ـ ٣٠ـ /ـ ٣ـ /ـ ١٩٩٢ـ مـ. وـكـانـ الـعـقـدـ يـنـصـ  
عـلـىـ سـدـادـ قـيـمةـ السـنـدـاتـ عـلـىـ الرـجـهـ التـالـيـ :

٣/٣٠	لـغـاـيـةـ	٥ دـيـنـارـ قـسـطـ اـكـتـتابـ
٤/١٥	لـغـاـيـةـ	٣ دـيـنـارـ قـسـطـ تـخـصـيـصـ
٥/٣٠ - ١٥	مـنـ	٢ دـيـنـارـ قـسـطـ أـخـيرـ

وـقدـ نـصـ عـقـدـ السـنـدـاتـ عـلـىـ اـسـتـحـقـاقـ الـقـيـمةـ فـيـ ٣٠ـ /ـ ٥ـ /ـ ١٩٩٦ـ أيـ بـعـدـ أـربـعـ  
سـنـواتـ مـنـ تـارـيخـ دـفـعـ أـخـيرـ قـسـطـ عـلـىـ أـنـ يـتـمـ اـحـتـسـابـ الـفـوـائـدـ مـرـةـ وـاحـدـةـ فـيـ السـنـةـ وـذـلـكـ فـيـ  
٣١ـ /ـ ١٢ـ /ـ مـنـ كـلـ سـنـةـ.

المـطلـوبـ :  
اثـيـاثـ قـيـودـ الـيـومـيـةـ بـتـسـديـدـ الـأـقسـاطـ وـاحـتـسـابـ الـفـوـائـدـ لـلـسـنـةـ الـأـولـىـ وـبـيـانـ أـثـرـهاـ  
عـلـىـ حـسـابـاتـ الـأـسـتـاذـ الـمـخـصـصـ فـيـ ٣١ـ /ـ ١٢ـ /ـ ١٩٩٢ـ مـ وـكـذـلـكـ عـلـىـ قـائـمـيـ الدـخـلـ وـالـمـرـكـزـ  
الـمـالـيـ فـيـ نـفـسـ التـارـيخـ.

الـحلـ : ١٠٠٠ـ مـنـ حـ/ـ الـبـنـكـ ١٩٩٢ـ /ـ ٣ـ /ـ ٣ـ.  
... ١٠٠٠ـ إـلـىـ حـ/ـ قـسـطـ الـاـكـتـتابـ

اصدار ٢٠٠ سهم بقيمة اسمية ١ دينار للسند الواحد بفائدة ٨٪ سنوياً طلب منها ٥ دينار فقط عند الاكتتاب.

١٠٠ من ح/ قسط الاكتتاب ١٩٩٢/٣/٣٠ . . . . .

١٠٠ إلى ح/ قرض السندات طويلة الأجل  
تسديد قسط الاكتتاب لـ ٢٠٠ سهم

٦ من ح/ قرض التخصيص ٦٠٠ . . . . .  
إلى ح/ قرض السندات طويلة الأجل ٩٢/٤/١٥ ٦٠٠ . . . . .  
طلب قسط التخصيص ٣ دينار لـ ٢٠٠ سهم.

٦ من ح/ البنك ٦٠٠ . . . . .  
إلى ح/ قسط التخصيص ٦٠٠ . . . . .  
تسديد قيمة قسط التخصيص بالكامل

٤ من ح/ القسط الأخير ٩٢/٥/١٥ ٤٠٠ . . . . .  
إلى ح/ قرض السندات طويلة الأجل ٤٠٠ . . . . .  
طلب قسط الأخير ٢ ينایر

٩٢/٥/٣ . . . . .  
٤ من ح/ البنك ٤٠٠ . . . . .  
إلى ح/ القسط الأخير ٤٠٠ . . . . .  
تسديد القسط الأخير

حسابات الأستاذ المختص في ١٩٩٢/١٢/٣١ م

لـ	منه
ح/ البنك	
	١٠٠ إلى ح/ قسط الاكتتاب
	٦٠٠ إلى ح/ قسط التخصيص
	٤٠٠ إلى ح/ القسط الأخير
٩٢/١٢/٣١ رصيد ٢٠٠	
	٢٠٠
	=====
	٢٠٠
	=====

لـ	ح/ قسط الاكتتاب	منه
	١٠٠٠ إلى ح/ البنك	١٠٠٠ إلى ح/ قرض السندات
	=====	=====
	١٠٠٠	١٠٠٠
	=====	=====
لـ	ح/ قرض السندات طويل الأجل	منه
	١٠٠٠ إلى ح/ قسط الاكتتاب	٢٠٠٠ رصيد ٩٢/١٢/٣١
	٦٠٠ إلى ح/ قسط التخصيص	٦٠٠
	٤٠٠ إلى ح/ القسط الأخير	٤٠٠
	=====	=====
	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	=====	=====
لـ	ح/ قسط التخصيص	منه
	٦٠٠ من ح/ البنك	٦٠٠ إلى ح/ قرض السندات
	=====	=====
	٦٠٠	٦٠٠
	=====	=====
لـ	ح/ قسط الأخير	منه
	٤٠٠ إلى ح/ البنك	٤٠٠ إلى ح/ قرض السندات
	=====	=====
	٤٠٠	٤٠٠
	=====	=====

له	ح/ م. فوائد	منه
	٩٣٣ من ح/ ملخص الدخل	٩٣٣ إلى ح/ فوائد مستحقة
	=====	=====
	٩٣٣	٩٣٣
	=====	=====
له	ح/ فوائد مستحقة	منه
	٩٣٣ من ح/ م. فوائد	٩٣٣ رصيد ١٢/١٢/٣١
	=====	=====
	٩٣٣	٩٣٣
	=====	=====

قيد التسوية في ١٩٩٢/١٢/٣١ م :  
 ٩٣٣ من ح/ مصروف فوائد قرض السندات ١٩٩٢/١٢/٣١ م  
 ٩٣٣ إلى ح/ فوائد قرض السندات مستحقة  
 احتساب فوائد على قرض السندات  $(100/8 \times 12/7 \times 2000)$

قيد الاقفال في ١٩٩٢/١٢/٣١ م :  
 ٩٣٣ من ح/ ملخص الدخل (أو الأرباح والخسائر)  
 ٩٣٣ إلى ح/ مصروف فوائد قرض السندات  
 تحويل مصروف فوائد قرض السندات على دخل الفترة

قائمة الدخل في ١٩٩٢/١٢/٣١ م :  
 مصروفات أخرى :  
 ٩٣٣ م. فوائد قرض السندات

قائمة المركز المالي في ٢١/١٢/١٩٩٢ م

الالتزامات قصيرة الأجل :

م. فوائد قرض السندات طويلة الأجل مستحقة ٩٤٣ دينار

الالتزامات طويلة الأجل :

قرض السندات ٨٪ / استحقاق ٢٠٠٠ دينار ١٩٩٦/٥/٣٠

٣- اصدار السندات على دفعات وبالقيمة الاسمية :

عندما تكون الشركة المصدرة للسندات لا تحتاج إلى قرض السندات دفعة واحدة في تاريخ الاصدار، تلجمأ إلى اصدار السندات على دفعات وفق تواريخ دورية محددة وبهذا تتفادي الفوائد الدورية المترتبة على كامل قيمة السندات. ويتم معالجة هذه الحالة باحدى الطريقتين التاليتين<sup>(١)</sup>:

١- يتم اثبات قيمة السندات التي تقرر اصدارها دون الإشارة إلى جملة السندات المصرح باصدارها. ويمكن معرفة اجمالي قرض السندات بالرجوع إلى القرار الذي يتم بموجبه تصریح قرض السندات الاجمالي.

٢- يتم اثبات قيد نظامي باجمالي قرض السندات حيث يجعل حساب السندات غير المصدرة مدييناً وحساب السندات المصرح باصدارها دائناً. وعندما يتم اصدار أي جزء من السندات تثبت بالقيود العادية، ويتم الغاء القيد النظامي بمقدار قيمة السندات المصدرة. ويدرج قرض السندات بقائمة المركز المالي وفق الحالة الأخيرة تحت بند الالتزامات طويلة الأجل بجزئين متتاليين الأول والذي يمثل السندات التي لم تصدر بعد، ونتيجة العملية السابقة تظهر لنا السندات المصدرة فعلاً، كما هو موضع أدناه:

قائمة المركز المالي

الخصوم :

الالتزامات طويلة الأجل :

السندات المصرح باصدارها

سندات لم تصدر بعد

السندات المصدرة والمكتتب فيها

(١) د. عمر حسين: مصدر سابق صفحه ٤٥٤.

مثال (٣) :

قررت الجمعية العمومية لشركة الشرق في ١٩٩٢/٣/١ اصدار ١٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار. وفي ١٩٩٢/٣/١٥ عرضت الشركة على الجمهور لفرض الاكتتاب ٧٠٠ سند كدفعة أولى. وفي ١٩٩٢/٣/٣١ تم تغطية الدفعة الأولى من قبل المكتتبين ويكامل القيمة.

المطلوب :

اثبات قيود اليومية المتعلقة بالعملية السابقة مع بيان عرضها بقائمة المركز المالي لسنة ١٩٩٢.

الحل :

٣٠٠٠ من ح/السندات المصدرة ١٩٩٢/٣/١٥

إلى ح/السندات المصرح باصدارها

(القيد النظمي الخاص بإثبات القرار المتعلق باصدار ١٠٠٠ سند ٧٪  
بقيمة اسمية ٣٠ دينار)

---

٢١٠٠٠ من ح/البنك ١٩٩٢/٣/٣١

إلى ح/المكتتبين بالسندات

(الاكتتاب في ٧٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٣٠ دينار مدفوعة بالكامل)

---

٢١٠٠٠ من ح/المكتتبين بالسندات ١٩٩٢/٣/٣١

إلى ح/قرض السندات طويلة الأجل

اصدار ٧٠٠ سند قيمة اسمية ٣٠ دينار

---

٢١٠٠٠ من ح/السندات المصرح باصدارها ١٩٩٢/٣/٣١

إلى ح/السندات غير المصدرة

(الغاء القيد النظمي بمقدار السندات المصدرة فعلاً)

قائمة المركز المالي في ١٩٩٢/٣/٣١ م :

الخصوم :

**الالتزامات طويلة الأجل :**  
**السندات المصرح باصدارها**

(١٠٠٠ سند ٧٪ قيمة اسمية ٣٠ دينار) ٣٠٠٠ دينار

**السندات التي لم تصدر**

(٣٠٠ سند ٧٪ قيمة اسمية ٣٠ دينار) ٩٠٠٠ دينار

**السندات المصدرة المكتتب فيها فعلاً**

**علاوة وخصم اصدار السندات :**

في سياق حديثنا السابق عن السندات قد أشرنا إلى أن السندات قد تصدر بسعر اصدار أعلى من القيمة الاسمية (علاوة اصدار) أو بسعر اصدار أدنى من القيمة الاسمية (خصم اصدار)، وكما أشرنا إلى أسباب الاصدار بأسعار مختلفة. وهنا سنحاول بيان المعالجات المحاسبية لكل من علاوة وخصم الاصدار معززة بالأمثلة العملية لكل حالة تقوم بطرحها للنقاش.

**أولاً : علاوة الإصدار.**

توجد آراء متعددة لمعالجة علاوة اصدار السندات في الدفاتر المحاسبية. ولذلك فقد اختلفت طرق معالجتها تبعاً لاختلاف الآراء المطروحة في هذا الصدد، ولذلك سوف نعرض أدناه الآراء السابقة وكيفية المعالجة حسب كل رأي مطروح<sup>(١)</sup> :

١- يرى البعض بترحيل علاوة الاصدار لقائمة الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر) معتبرين العلاوة جزء من الإيرادات أو الأرباح المحققة خلال السنة التي تم فيها اصدار السندات، إلا أن أصحاب هذا الرأي قد جابتهم الصواب وذلك لكون فوائد السندات لا تعتبر من الأرباح التجارية أو من الإيرادات المتصلة بنشاط المشروع العادي.

٢- البعض الآخر يعتبر علاوة الاصدار من الأرباح الرأسمالية وبالتالي يمكن استخدامها في استهلاك مصاريف السندات أو لتكوين بعض الاحتياطيات الرأسمالية. وهذا الرأي هو الآخر خالي من الصواب نظراً لعدم انسجامه مع طبيعة علاوة الاصدار.

٣- وعموماً فإن المعالجة السليمة لعلاوة اصدار السندات هي نفس المعالجة لعلاوة اصدار

(١) د. عمر حسين: مصدر سابق، ص. ٤٦٠.

الأسم، وذلك لانسجامها مع الطبيعة الحقيقة للعلاوة. وفق الخطوات التالية :

أ- اثبات قيد يومية بكامل القيمة الاسمية للسندات المصدرة مضافاً إليها علاوة الإصدار يجعل فيه حساب المصرف مدييناً وحساب المكتتبين بالسندات دائناً بنفس القيمة وتاريخ الإصدار :

xx من ح/ البنك

xx إلى ح/ المكتتبين بالسندات

ب- في تاريخ دفع القيمة الاسمية للسندات وعلاوة الإصدار من قبل المكتتبين يعمل قيد ثانٍ يكون فيه حساب المكتتبين بالسندات مدياناً، والطرف الدائن يكون من حسابين الأول حساب قرض السندات بالقيمة الاسمية، والحساب الثاني علاوة اصدار السندات بقيمة العلاوة :

xx من ح/ المكتتبين بالسندات

إلى مذكورين

xx ح/ قرض السندات

xx ح/ علاوة اصدار السندات

ج- إذا كانت هناك مصاريف نتيجة الإصدار فيعمل بها قيد يتم بموجبه تخفيض قيمة علاوة الإصدار بهذه المصاريف، وذلك يجعل حساب علاوة اصدار السندات مدياناً وحساب مصاريف الإصدار دائناً :

xx من ح/ علاوة اصدار السندات

xx إلى ح/ مصاريف اصدار السندات

د- تحمل كل سنة مالية بنصيبها من علاوة اصدار السندات، وذلك بتوزيع رصيد علاوة الاصدار على عمر السندات ثم يرحل إلى حساب فائدة السندات في نهاية السنة المالية :

xx من ح/ علاوة اصدار السندات

xx إلى ح/ فائدة السندات

والمقصود في الفقرة (د) من توزيع علاوة اصدار السندات على عمر السندات هو احتساب قسط استنفاد العلاوة السنوي الذي عادة ما يتم استخراجه بواسطة القسط الثابت ويعود الصيغة التالية :

قسط استنفاد (استهلاك) علاوة اصدار السندات السنوي

$$= \frac{\text{رصيد علاوة اصدار السندات}}{\text{عمر السندات}}^{(3)}$$

كما أن هناك طريقة ثانية للاستنفاد هي طريقة معدل الفائدة الفعلي التي سبق وان تم شرحها في الفصل السابق، وفي نهاية كل سنة مالية وعند اعداد القوائم المالية سوف تظهر السندات بقائمة المركز المالي بالقيمة الاسمية تحت بند الالتزامات طويلة الأجل مضافاً إليها رصيد علاوة اصدار السندات السنوي.

#### قائمة المركز المالي

الالتزامات طويلة الأجل :

سندات بفائدة ..... تستحق

في ..... ١٩٩١م

يضاف : علاوة اصدار السندات

xx

مثال (٤) :

أصدرت الشركة الوطنية المساهمة ٣٥٠٠ سند بقيمة اسمية ٤ دينار وعلاوة ٢ دينار وذلك في ١٩٨٧/١/١ بمقدار ٧٪ تستحق بعد أربعة سنوات تسدد دفعة واحدة. علماً أن الفوائد على السندات تدفع في نهاية كل سنة. وان قيمة السندات غطت بالكامل بنفس تاريخ الاصدار. وتحملت الشركة مبلغ ٢٠٠ دينار مصاريف اصدار السندات.

المطلوب :

١- اثبات قيود اليومية اللاحمة باصدار وتسديد قيمة السندات.

(١) المقصود برصيد علاوة اصدار السندات هو صافي العلاوة أي علاوة إصدار السندات - مصاريف الاصدار.

٢- اجراء قيود التسوية المتعلقة باستنفاد علاوة الاصدار في نهاية السنة الأولى ثم صور حساب علاوة الاصدار من نهاية السنة الأولى لغاية آخر سنة من عمر السندات.

٣- صور قائمة المركز المالي في ١٢/٣١/١٩٨٧.

الحل :

السنة الأولى :

١٤٧... من ح/ البنك ١٩٨٧/٧/١

١٤٧... إلى ح/ المكتتبين بالسندات

(المدفوع عن سند ٣٥٠٠ بقيمة اسمية ٤٠ دينار وعلاوة اصدار ٢ دينار)

١٤٧... من ح/ المكتتبين بالسندات ١٩٨٧/٧/١ م

إلى ح/ مذكورين

١٤٠... ح/ قرض السندات

٧... ح/ علاوة اصدار السندات

(اصدار ٣٥٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٤٠ دينار وعلاوة اصدار ٢ دينار)

---

٢٠٠ من ح/ علاوة اصدار السندات ١٩٨٧/٧/١

٢٠٠ إلى ح/ مصاريف اصدار السندات

(تحميل حساب علاوة اصدار السندات بمصاريف الاصدار)

---

٨٥. من ح/ علاوة اصدار السندات ١٩٨٧/١٢/٣١ م

٨٥. إلى ح/ فائدة السندات

(استنفاد علاوة اصدار السندات للسنة الأولى  $(٧٠٠ - ٤٠٠ - ٢٠٠) \div ٤$ )

---

قائمة المركز المالي في ١٢/٣١/١٩٨٧

الالتزامات طويلة الأجل :

٣٥٠٠ سند ٧٪ قيمة اسمية

٤٠ دينار استحقاق ١٩٩١/٦/٣٠

تضاف : علاوة اصدار السندات ٥٩٥ دينار

---

١٤٥٩٥ دينار

ل.ه	ح/ علاوة اصدار السندات	منه
		٢٠٠ إلى ح/م. اصدار السندات ١٨٧/٧/١
٧٠٠ من ح/ المكتتبين بالسندات ١٩٨٧/٧/١		٨٥٠ إلى ح/ فائدة السندات ٨٧/١٢/٣١ ١٩٨٧/١٢/٣١ رصيد ٥٩٥.
٧٠٠		٧٠٠
		=====
٥٩٥٠ رصيد ١٩٨٨/١/١	١٧٠٠ إلى ح/ فائدة السندات ٨٨/١٢/٣١ ١٩٨٨/١٢/٣١ رصيد ٤٢٥.	
٥٩٥٠		٥٩٥٠
		=====
٤٢٥٠ رصيد ١٩٨٩/١/١	١٧٠٠ إلى ح/ فائدة السندات ٨٩/١٢/٣١ ١٩٨٩/١٢/٣١ رصيد ٢٠٠.	
٤٢٥٠		٤٢٥٠
		=====
٢٠٠ رصيد ١٩٩٠/١/١	١٧٠٠ إلى ح/ فائدة السندات ٩٠/١٢/٣١ ١٩٩٠/١٢/٣١ رصيد ٨٥٠.	
٢٠٠		٢٠٠
		=====
٨٥٠ رصيد ١٩٩١/١/١ م		

ثانياً - خصم اصدار المستدات.

يعتبر خصم اصدار السنادات الفرق بين السعر الاسمي وسعر اصدار السند وهو كما أشرنا سابقاً يقدم من قبل المصدر عندما تكون سعر فائدة السنادات أقل من سعر الأوراق المماثلة في السوق. ويعالج الخصم في الدفاتر المحاسبية بجعل حساب خصم اصدار السنادات مدييناً، حساب قرض، السنادات دائناً.

ويستند خصم السنادات كما هو الحال بالنسبة لعلاوة اصدار السنادات بموجب طريقة القسط الثابت، أو طريقة معدل الفائدة الفعلي، ولعدم تكرار شرح هاتين الطريقتين الذي وردت في أكثر من مكان في الفصل الرابع سوف نكتفي هنا باستخدام طريقة القسط الثابت للأسباب التي أشرنا إليها سابقاً بالإضافة إلى شيع استخدام الطريقة الأخيرة في الحياة العملية. وبذلك فإن الخصم لا يختلف عن العلاوة إلا من حيث اعتبار الخصم يمثل فائدة إضافية تكون قيمتها مساوية لقيمة الخصم عند سداد السنادات. واستناداً للخصم توزع حصته على الفترات المالية طوال عمر السنادات المصدرة بحيث يتم تحويل كل فترة بنصيب متساوي للفترات السابقة أو اللاحقة بشرط تساوي مدة احتساب كل قسط، ولذلك وفي نهاية كل سنة مالية يعمل القيديين المحاسبين التاليين :

xx من ح/ فائدة السنادات  
xx إلى ح/ خصم اصدارات السنادات

xx من ح/ ملخص الدخل  
xx الى ح/ فائدة الد

ويظهر خصم السندات في نهاية السنة بقائمة المركز المالي مطروحاً منه اقساط الاستنفاد للسنوات السابقة.

**مثال (٥)** أصدرت شركة مساهمة سندات قيمتها الاسمية .٨٠٠٠ دينار بسعر ٩٧٪ وي معدل فائدة ٦٪ ولذلك فإن إثبات هذه العملية بدقائق الشركة المصدرة للسندات تكون بالشكل التالي :

من مذكورين

٧٧٦٠٠ من ح/ النقدية (٨٠٠٠ × ٩٧٪)

٢٤٠٠ ح/ خصم اصدار السنادات

٨٠٠٠ إلى ح/ قرض السنادات

وإذا فرضنا أن السنادات تم اصدارها في ١٩٨٠/١/١ و تستحق بعد عشرة سنوات من تاريخ اصدارها فإن قسط استنفاذ الخصم السنوي يموجب طريقة القسط الثابت ستكون ٢٤٠ دينار، يعمل فيها في نهاية السنة المالية القيد التالي :

٢٤٠ من ح/ فوائد السنادات ١٩٨٠/١٢/٣١ م

٢٤٠ إلى ح/ خصم اصدار السنادات

[قسط استنفاذ خصم السنادات  $2400 \div 10 = 240$ ]

وبذلك فإن قائمة المركز المالي في ١٩٨٠/١٢/٣١ م ستظهر بالصورة التالية :  
الالتزامات طويلة الأجل :

سنادات ٦٪ قيمة اسمية ويضر

٩٧٪ من القيمة الاسمية ٧٧٦٠٠ دينار.

استحقاق في ١٩٩٠/١٢/٣١ م ٨٠٠٠

خصم اصدار السنادات (٢١٦٠)

صافي قرض السنادات ٧٧٨٤.

علمًا أن نصيب كل سنة من خصم اصدار السنادات يتوقف على طريقة استرداد قرض السنادات (على دفعه واحدة أو على عدة دفعات)

#### مثال (٦)

قامت شركة النور الاستثمارية باصدار قرض سنادات ٦٪ قيمتها الاسمية ٢٠٠٠٠ دينار ومدته ١٠ سنوات وكان معدل الفائدة السائد بسوق الأوراق المالية المماثلة يبلغ ٧٪ وقد تلقت الشركة عروضاً لشراء السنادات بلغ أكبرها مبلغ ١٩٤٠٠٠ دينار تدفع الفوائد سنويًا في ٣١ ديسمبر من كل عام.  
المطلوب :

- ١- اثبات قيد بيع السندات في ١/١  
 ٢- اثبات قيد الفوائد واستنفاد الخصم للسنة الأولى  
 ٣- بيان أثر ذلك على حساب الفوائد في ١٢/٣١ للسنة الأولى  
 ٤- صور قائمة المركز المالي موضحاً فيها قرض السندات ١٢/٣١ للسنة الأولى.  
 الحل : من مذكورين ١/١  
 ..... ١٩٤... ح/ النقدية  
 ..... ٦... ح/ خصم اصدار السندات  
 ..... ٢٠... إلى ح/ قرض السندات  
 بيع سندات ٦٪ قيمة اسمية ٢٠٠٠٠ دينار بخصم ٦٠٠٠ دينار

..... ١٢... من ح/ مصروف الفوائد ١٢/٣١  
 ..... ١٢... إلى ح/ النقدية  
 اثبات الفوائد المدفوعة على السندات بمعدل ٦٪ ( $100/6 \times 20000$ ) للفترة  
 من ١/١ ولغاية ١٢/٣١ السنة الأولى.  
 ..... ٦... من ح/ مصروف الفوائد ١٢/٣١  
 ..... ٦... إلى ح/ خصم اصدار السندات  
 تحويل (استنفاد) خصم اصدار السندات للسنة الأولى على مصروف الفوائد  
 ..... ( $100 \div 6 \times 6000$ )

له	منه
ح/ فوائد مستحقة	ح/ النقدية
١٢٦... من ح/ ملخص الدخل	١٢... إلى ح/ خصم اصدار السندات
=====	=====
١٢٦...	١٢٦...
=====	=====

قائمة المركز المالي ١٢/٣١ للسنة الأولى  
 الالتزامات طويلة الأجل :

قرض سندات ٦٪، ١٠ سنوات  
يخصم : خصم اصدار السندات

صافي قرض السندات ١٩٤٦...

مثال (٧) :

أصدرت شركة سندات بقيمة اسمية ٤٨٠٠٠ دينار وخصم قدره ٨٠٠٠ دينار وقد تقرر استهلاك القرض على أربعة أقساط متساوية تستحق في ١٢/٣١ من كل سنة.  
المطلوب :

بيان ما تتحمله كل سنة من الخصم، مع اثبات قيود اليومية الازمة، ثم وضع أثرها على قائمة المركز المالي للسنوات الأولى والثانية والثالثة.

السنة	رصيد القرض	النسبة	طريقة الاستفادة	استئناف الخصم
١٢/٣١ السنة الأولى	٤٨٠٠٠	٤	$4 \times 8000$	$3200$
١٢/٣١ السنة الثانية	٣٦٠٠٠	٣	$3 \times 8000$	$2400$
١٢/٣١ السنة الثالثة	٢٤٠٠٠	٢	$2 \times 8000$	$1600$
١٢/٣١ السنة الرابعة	١٢٠٠٠	١	$1 \times 8000$	$800$
	١٠			

قيود اليومية السنة الأولى :

١/١ من مذكورين  
٤٠٠٠ ح/ النقدية  
٨٠٠٠ ح/ خصم اصدار السندات  
٤٨٠٠٠ إلى ح/ قرض السندات  
بيع سندات قيمة اسمية ٤٨٠٠٠ دينار بخصم ٨٠٠٠ دينار

٣٢٠٠ من ح/ مصروف الفوائد ١٢/٣١

٣٢٠٠ إلى ح/ خصم اصدار السندات

تحميل قسط استنفاد خصم السندات للسنة الأولى على مصروف الفوائد  
قائمة المركز المالي ١٢/٣١ السنة الأولى

الالتزامات طويلة الأجل :

سندات قيمة اسمية

٤٨٠٠٠ استحقاق ...  
(٤٨٠٠) خصم اصدار السندات

\_\_\_\_\_ صافي قرض السندات ٤٣٢٠٠

قائمة المركز المالي ١٢/٣١ السنة الثانية

الالتزامات طويلة الأجل :

سندات قيمة اسمية

٤٨٠٠٠ استحقاق ...  
(٢٤٠٠) خصم اصدار السندات

\_\_\_\_\_ صافي قرض السندات ٤٥٦٠٠

**قائمة المركز المالي ١٢/٣١ السنة الثالثة**

**الالتزامات طويلة الأجل :**

**سندات قيمة اسمية**

استحقاق ... ٤٨٠٠

خصم اصدار السندات (٨٠٠)

صافي قرض السندات ٤٧٢٠

**فائدة السندات :**

تمثل قائمة السندات عبء مالي على الشركة المصدرة، وهي تقدم إلى المستثمرين لقاء تنازلهم لفترة محدودة عن جزء من أموالهم لمصدر السندات لاستخدامها في الأغراض التي من أجلها تم اصدار قرض السندات ويتحمل مصدر السندات الفائدة بصرف النظر عن نتيجة أعماله، وتدفع فوائد قرض السندات في نهاية كل سنة أو نصف سنة طوال عمر السندات.

وتعتبر الفائدة على السندات عبئاً على ايراد الفترة ونفقه يجب خصمها من الابادات قبل الوصول إلى صافي الدخل. ولذلك فإنها تقلل بقائمة الدخل سنوياً وفق أساس الاستحقاق وبغض النظر عن دفعها أو عدم دفعها مادامت أنها تخص السنة التي نحن بصدده اعداد حساباتها الختامية وقائمة المركز المالي لها. وهذا يعني أنه في بعض الأحيان قد تباع السندات في تاريخ يقع بين تاريخ استحقاق دفع الفوائد، وذلك يعني أن المشتري سوف يتتحمل بمقدار الفائدة التي استحقت منذ آخر تاريخ لدفع الفوائد، ولذلك وجب على بائع السندات تضمين قيمة السندات الفوائد المستحقة للمشتري والتي يطلق عليها الفوائد المستحقة.

**مثال (٨) :**

في أول بنابر أصدرت شركة قرض سندات ٦٪ قيمتها ٥٠٠٠ دينار تدفع فوائده النصف سنوية في أول بنابر وأول يوليه من كل عام. وقد تمت عملية بيع السندات في أول فبراير.

المطلوب :

اثبات عملية البيع وتسوية الفوائد في نهاية السنة الأولى مع بيان اثرها على قائمة الدخل.

الحل: ٢٥٠٥ من ح/ النقدية ٢/١

إلى مذكورين

٥٠٠ ح/ قرض السندات

٢٥٠٠ ح/ فوائد السندات

اثبات بيع سندات ٦٪ قيمة اسمية ٥٠٠٠ دينار مع تضمينه الفوائد المستحقة

$$( \frac{1}{12} \times \frac{6}{100} \times 5000 )$$

١٥٠٠ من ح/ فوائد السندات ٧/١

إلى ح/ النقدية ١٥٠٠

دفع فوائد السندات لمدة ستة أشهر (  $\frac{6}{12} \times \frac{6}{100} \times 5000$  )

١٢٥٠٠ من ح/ ملخص الدخل ١٢/٣١

إلى ح/ فوائد السندات

(قفل فوائد السندات بقائمة الدخل)

مثال (٩) :

في ١٣/٣/١٩٩٠ اصدرت شركة الشرق الاستثمارية قرض سندات ٦٪ قيمته ٦٠٠٠ دينار ومدته عشر سنوات وتدفع فوائد النصف سنوية في أول مارس وأول سبتمبر من كل عام.

المطلوب : اثبات القيود اللازمة بعملية البيع والفوائد ؟

الحل :

٦٠٠٠ ح/ النقدية أول مارس

٦٠٠٠ إلى ح/ قرض السندات

اثبات بيع السندات

١٨٠٠ من ح/ فوائد السندات      أول سبتمبر  
 ١٨٠٠ إلى ح/ النقدية  
 أثبات الفوائد النصف سنوية (٦٠٠٠٠٠ × ٦ / ١٢ )  
 ١٢٠٠ من ح/ فوائد السندات  
 ١٢٠٠ إلى ح/ الفوائد المستحقة آخر ديسمبر  
 (٥٠٠٠٠ × ٤ / ١٢ )

وفي موعد دفع الفوائد في أول مارس من العام التالي، فإن القيد الذي بموجبه تثبت عملية الدفع هو :

من مذكورين  
 ٦٠٠ ح/ فوائد السندات      أول مارس السنة الثانية  
 ١٢٠٠ ح/ الفوائد المستحقة  
 ١٨٠٠ إلى ح/ النقدية

---

#### رد السندات :

لقد أشرنا عند مناقشتنا لأنواع السندات إلى وجود نوع منها تكون ذات قابلية للاسترداد قبل تاريخ استحقاقها وفق شروط مسبقة تحدها الشركة المصدرة لها. وغالباً تعطي الشركة المصدرة للسندات من هذا النوع الحق لنفسها لكي تستفيد من تغيرات الظروف التي تنجم عن انخفاض أسعار الفائدة السائدة في سوق الأوراق المالية للأوراق المالية. ولكي تستفيد الشركة المصدرة للسندات من الوضع الجديد في السوق تقوم أحياناً بإصدار قرض سندات جديد ويسعر فائدة يقل عن سعر فائدة السندات السابقة، وتستخدمه لرد قيمة القرض السابق الذي حصلت عليه عن طريق اصدار السندات ذات القابلية على الاسترداد.<sup>(١)</sup>

(١) انظر جيمس أكاشين، جويل ج. ليرز: مصدر سابق الجزء الثاني، ص ١٣١.

مثال (١٠) :

قررت شركة استرداد سندات مقابل ٢٠٦٠٠ دينار، وكانت أرصدة الحسابات المتعلقة بالقرض قبيل الاستدعاء مباشرة هي : قرض السندات ٢٠٠٠٠ دينار، علاوة اصدار السندات ٨٤٠٠ دينار (دائن).

المطلوب :

اثبات القيد اللازم لاستدعاء السندات ورد قيمتها ؟

الحل :

من مذكورين

٢٠٠٠ دينار / قرض السندات

٨٤٠٠ دينار / علاوة اصدار السندات

إلى مذكورين

٢٠٦٠٠ دينار / النقدية

٢٤٠٠ دينار / أرباح رد السندات

مثال (١١) :

قررت شركة اتحاد المغرب العربي استدعاء ٢٠٪ من قرض السندات لقاء ٢١٠٠ دينار، وكانت أرصدة الحسابات المتعلقة بالقرض قبيل الاستدعاء مباشرة هي : قرض السندات ١٠٠٠ دينار، علاوة اصدار السندات ٦٠٠ دينار (دائن).

المطلوب :

اثبات القيد اللازم لاستدعاء السندات ورد قيمتها ؟

الحل :

١- تمهيد الحل :

$$\text{قيمة القرض المستدعى} = ١٠٠٠٠ \times ٢٠٪$$

$$= ٢٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{قيمة علاوة الاصدار المستنفدة أثناء الاستدعاء} =$$

$$٢٠ \times ٦٠٠ =$$

$$= ١٢٠٠ \text{ دينار}$$

٢ـ قيد استدعاء السنداط ورد قيمتها :

من مذكورين

٢٠٠٠ ح/ قرض السنداط

١٢٠٠ ح/ علاوة اصدار السنداط

إلى مذكورين

٢١٠٠ ح/ النقدية

٢٠٠ ح/ أرباح رد السنداط

## أمثلة وتمارين الفصل الرابع عشر

- ١- ما المقصود بالالتزامات قصيرة الأجل. وكيف يمكن تمييزها عن الالتزام طويلة الأجل.
  - ٢- تشمل الالتزامات قصيرة الأجل على ما يلي :
    - أ- الالتزامات التي يحتاج سدادها استخدام أصول متداولة أو نشأة التزامات جديدة قصيرة.
    - ب- كل الالتزامات التي يتحمل أن تسدد خلال سنة واحدة. على ضوء ما تقدم بين علاقة الالتزامات برأس المال العامل.
  - ٣- ما هي علاقة الالتزامات قصيرة الأجل في عملية تمويل أنشطة الوحدة الاقتصادية التشغيلية .
  - ٤- يعتبر المقياس السليم لتحديد قيمة الالتزامات قصيرة الأجل واظهارها بقائمة المركز المالي هو قيمتها الحالية وليس الاسمية، إلا أنه من الناحية العملية فإن قيمة هذه الالتزامات تظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الاسمية. على ضوء ما تقدم بين الأسباب التي تدفع بالمحاسب إلى إظهار الالتزامات بقائمة المركز المالي بالقيمة الاسمية.
  - ٥- تعتبر حسابات الدائنون من الالتزامات قصيرة الأجل. كيف ينشأ هذا الالتزام. وما هي المعالجات المحاسبية الملائمة لذلك .
  - ٦- متى تنشأ أوراق الدفع كالالتزام قصير الأجل. وكيف تعالج المصاريق الناجمة محاسبيا.
  - ٧- اشتريت محلات الجودة بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ ديناراً وذلك في ٢٥/٩/١٩٩١م من شركة الوادي الجميل على أن يتم الدفع بعد خمسة أشهر من تاريخه ومقابل ذلك تم سحب كمبيالة بسعر فائدة ٤٪ سنوية.  
المطلوب :
  - تسجيل القيود الالزمة بهذه العملية في دفاتر محلات الجودة.
  - افترض أن الورقة سجّلت بقيمة اسمية قدرها ٦٦٦,٦٦٦ ديناراً وكانت الفائدة ضمنية أولاً، ثم افترض ثانياً بأن مبلغ الورقة لا يتضمن الفائدة.

- بيان أثر كل افتراض من الإفتراضين المستقلين على الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ في ١٢/٣١/١٩٩١ والسنة التي تليها.

- بيان أثر كل افتراض من الإفتراضين المستقلين السابقين على حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي في ١٢/٣١/١٩٩١ والسنة التي تليها.

- فيما يلي بعض الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لاحدى الشركات وذلك في ١٢/٣١/١٩٩٢ م:

١٠٤٠٠ مصروف الايجار، ١٢٠٠٠ م. أجور، ١٥٠٠ م. نور ومية. وعند الجرد اتضح

الآتي :

- الايجار الشهري للمباني ٤٠٠ ديناراً.

- الأجور الشهرية للعاملين ٤٥٠ ديناراً.

- مصاريف النور والمياه السنوية ١٦٠٠ ديناراً.

والمطلوب :

- اجراء قيود اليومية اللازمة لعمل التسويات الجردية، وتحميل حسابات النتيجة بملخص الفترة.

- تصوير الحسابات اللازمة بدفتر الأستاذ.

- اظهار أثر التسويات على حساب النتيجة وقائمة المركز المالي (الميزانية).

٩- اتضح من الأرصدة الموجودة بميزان المراجعة في ١٢/٣١/١٩٩١، أن رصيد حساب ايراد العقار ١٠٠٠ ديناراً.

ومن الجرد المستندى للإيرادات، تبين أن ما يخص الفترة المالية المعتمد عنها الحسابات الختامية ٩٠٠ ديناراً.

المطلوب :

اجراء قيود التسوية والقفل في ١٢/٣١/١٩٩١، وبيان أثرها على الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ والحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

١٠- ما المقصود بالالتزامات طويلة الأجل. وما هي أهم خصائصها.

- ١١ - يجب أن توضع الميزانية فيما يتعلق بالالتزامات طويلة الأجل، تاريخ استحقاقها، وسر الفائدة عليها، وطبيعة الالتزامات والضمان المتقدمة له، وفي حالة تعدد الالتزامات طويلة الأجل فإنه يمكن توفير البيانات التفصيلية المتعلقة بها في قائمة مرفقة بالميزانية" ناقش هذه العبارة موضحاً كيفية التحقق من الإلتزامات طويلة الأجل.
- ١٢ - يوجد العديد من الالتزامات طويلة الأجل. عدد أربعة نوع منها، ثم بين الخاصية المشتركة لجميع أنواع هذه الالتزامات.
- ١٣ - ورقة الدفع احدى أنواع الأوراق التجارية التي تمثل تعهداً مكتوباً من قبل المدين بأن يدفع مبلغاً معيناً في تاريخ معين. تكلم عن أوراق الدفع مبيناً الآتي :
- ١- أوراق الدفع طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل.
  - ٢- أسباب نشوء الورقة.
  - ٣- كيفية عرضها بقائمة المركز المالي.
  - ٤- معالجة الفوائد بنوعيها الصريحة والضمنية التي قد تتضمنها الورقة.
- ١٤ - ماذا يعني عندما نقول هذا القرض برهن وذاك بدون رهن : تكلم بالتفصيل عن كلا القرضين موضحاً الآتي :
- ١- شروط قرض برهن.
  - ٢- كيفية المعالجة المحاسبية للقروض برهن.
  - ٣- طريقة عرضها بقائمة المركز المالي.
- ١٥ - ما الفرق بين عقد التأجير التشغيلي وعقد التأجير الرأسمالي وكيف يعالج كل منهما بدفاتر كل من المؤجر والمستأجر .
- ١٦ - ما هو السندي. وما هي أهم الجوانب التي لا بد أن يتضمنها السندي.
- ١٧ - هناك العديد من أنواع السنديات. عدها، ثم اشرح السنديات القابلة للتحويل.
- ١٨ - في ١٩٩١/٦/٣م اقترضت الشركة الوطنية للتجارة من مصرف تجاري مبلغ ٢٥٠٠ دينار مقابل كمبيالة تستحق الدفع بعد أربعة سنوات من تاريخه وبفائدة ٨٪.

سنواً، تخصم الفوائد مباشرةً من قيمة القرض.

المطلوب :

- ١- بيان قيد الإقراض.
- ٢- اجراء قيود التسوية المتعلقة بالفوائد.
- ٣- وضع كيفية عرض القرض بقائمة المركز المالي في نهاية السنة الأولى.

١٩- اشتريت شركة الأثاث الحديدي ماكينة في ١١/١/١٩٨٨م وقدمت للمورد كمبىالة بمبلغ ٣٥٧٠ دينار تستحق بعد (٦) سنوات من تاريخ الشراء. وبفائدة ١٢٪ سنواً.

المطلوب :

- ١- إثبات عملية الإقراض بدفتر اليومية.
- ٢- اجراء قيود التسوية والاتفاق في نهاية السنة الأولى والأخيرة.
- ٣- بيان أثر ذلك على حسابات الاستاذ المختص في نهاية السنة الأولى والأخيرة.
- ٤- بيان أثرها على قائمتي الدخل والمركز المالي في نهاية السنة الأولى والثانية.

٢٠- أصدرت شركة سندات قيمتها الاسمية ٥٠٠٠ دينار، بسعر فائدة ٧٪ سنواً، لمدة خمس سنوات. وكان سعر الفائدة السائد في سوق الأوراق المالية المماثلة في تاريخ اصدار السندات ٨٪، لذلك قدمت مؤسسة إلى الشركة المصدرة أعلى عرض لشراء السندات بمبلغ ٤٨٠٥ دينار.

المطلوب :

- ١- إثبات واقعة اصدار السندات وقيد البيع.
- ٢- تسوية خصم الاصدار أو العلاوة في نهاية ٣١/١٢ للسنة الأولى والأخيرة.
- ٣- بيان كيفية عرض القرض بقائمة المركز المالي في نهاية السنة الأولى والأخيرة.

٢١- في أول بنایر حصلت شركة الاستثمار الوطنية على رخصة لاصدار قرضاً للسندات ٧٪ قيمته الاسمية ٢٠٠٠٠ دينار ومدته عشرة سنوات. وفي أول فبراير أصدرت نصف السندات وبعد ثلاثة شهور أصدرت النصف الآخر.

المطلوب :

- ١- اعرض القيود اللازمة لتسجيل الواقع السابقة.

٢- اعرض القسم الخاص بالالتزامات في قائمة المركز المالي كما تظهر في ٢٨ فبراير، ٣١ مايو.

٢٢- في أول ينایر أصدرت شركة اتحاد المغرب العربي للتجارة قرض سندات ٤٪ قيمته الاسمية ٣٠٠٠٠ دينار ومدته عشرين سنة بسعر ٣١٢ دينار، تدفع فوائد نصف سنويًا في ١٢/٣١، ٦/٣.

المطلوب :

بين القيود المحاسبية الالزمة لتسجيل :

- ١- بيع السندات
- ٢- دفع الفوائد في ٦/٣٠
- ٣- دفع الفوائد في ١٢/٣١
- ٤- استنفاد العلاوة، إن وجدت.

٢٣- أصدرت شركة الشرق الصناعية ٣٠٠٠ سند ٧٪ بقيمة اسمية ٢٠ ديناراً للسند الواحد. وطرحت هذه السندات في الأسواق للاكتتاب بها للفترة من ١٥-٢٨/٢/١٩٩٢ م وكان العقد ينص على سداد السندات على الوجه التالي :

٥	٢/٢٨	لغاية	٢٠ دينار قسط اكتتاب
٣	٣/١٥	لغاية	٢٠ دينار قسط تخصيص
٢	٤/٣٠	لغاية	٢٠ دينار قسط أكبر

وقد نص عقد البيع على استحقاق قيمة السندات في ١/٥/١٩٩٧ على أن يتم احتساب الفوائد مرتين في السنة وذلك في ٦/٣، ١٢/٣١ لغاية تاريخ الاستحقاق.

المطلوب :

بين القيود المحاسبية الالزمة لتسجيل:

- ١- بيع السندات وتسديد الأقساط.
- ٢- دفع الفوائد.

٣- اعرض قرض السندات بقائمة المركز المالي في ١٢/٣١/١٩٩٢.

٢٤ - قررت شركة الواحة الاستثمارية استدعاً .٤٠٪ من قرض السندات لقاء .٨٤٠٠٠ دينار، وكانت أرصدة الحسابات المتعلقة بالقرض قبيل الاستدعاً، مباشرة هي .٤٠٠٠٠ دينار قرض السندات .٢٤٠٠٠ دينار علاوة إصدار السندات (دائن).

المطلوب :

بين القيود المحاسبية الالزامية لاستدعاً، السندات ورد قيمتها.

٢٥ - حدد الإجابة الصحيحة بوضع دائرة حول الإجابة المناسبة :

١ - يعمل بإيراد العقار المحصل مقدماً خلال شهر معين عن الشهر التالي :

أ - كإيراد مكتسب يخص الشهر المحصل فيه.

ب - كالالتزام قصير الأجل.

ج - كبند في حقوق المساهمين.

د - كبند في بنود الأصول الأخرى.

٢ - المصروف المستحق هو :

أ - نفقة دفعت وتحمل لإيراد الفترة الجارية.

ب - نفقة دفعت وتحمل لإيراد الفترة التالية.

ج - نفقة لم تدفع وتحمل لإيراد الفترة التالية.

د - نفقة لم تدفع وتحمل لإيراد الفترة الجارية.

## الفصل (الثامن عشر) قياس حقوق الملكية

في هذا الفصل سنجري مناقشة لحقوق المالكية من حيث ماهيتها وتأثير أبرز النظريات التي عالجت جوانبها المختلفة، ثم نعرج على طرق قياسها في الوحدات المحاسبية المختلفة كل حسب طبيعة ملكيتها.

### أولاً - مفهوم حقوق الملكية :

هناك عدد من التعاريف لمفهوم حقوق الملكية وادناه مراجعة لبعض هذه التعريفات. فقد قدم مجلس معايير المحاسبة الأمريكي في البيان رقم ٤<sup>(١)</sup> تعريفاً لحقوق الملكية على أنها تمثل زيادة أصول الوحدة عن خصومها.

كما عرفها في رأي آخر صدر عنه عام ١٩٨٥ "على أنها صافي الأصول المتبقية للوحدة المحاسبية بعد استبعاد التزاماتها".

ومن هذا التعريف، يمكن استنتاج خاصيتين لحقوق الملكية في المشروعات التجارية وهي :

١. أنها تمثل حقوق residual interests
٢. أنها تتحقق من مصدرين رئيسيين وهما : استثمارات المالكين في الوحدة الاقتصادية، ومن الأرباح المتحقق نتيجة ممارسة الوحدة نشاطها الاقتصادي. ومن التعريفين السابقين نجد بأن الأول لم يقدم تعريفاً محدد المعالم لحقوق الملكية، وعلى العكس من ذلك جاء التعريف الثاني أكثر وضواحاً وتحديداً لذلك.

### ثانياً - نظريات حقوق الملكية :

لقد شهد التطور التاريخي للمجتمعات البشرية العديد من النظريات التي عالجت

(1) APB "Statement No4" op cit 1970 para 32 FASB, SFAC, No6, op. cit, 1983 para 49.

مفهوم حقوق الملكية كلاً حسب فلسفة معينة أساسها الفكري طبيعة ومرجعية الملكية، ولعل أبرز هذه النظريات هي :

#### ١- نظرية الملكية Proprietary Theory

يطلق على هذه النظرية أحياناً نظرية الملكية الخاصة أو نظرية أصحاب المشروع، وقد اعتبرت هذه النظرية إحدى أقدم النظريات التي عالجت المقدمات الأساسية لنظرية المحاسبة، ويرجع ظهور هذه النظرية إلى مطلع القرن التاسع عشر، حين ساد الدول الأوروبية الشمار الأولية لشورة الصناعة وظهور الانتاج الواسع المبني على الآلة الحديثة بدلاً من الانتاج الحرفي، والذي تطلب لرؤوس أموال أكثر من الانتاج الحرفي، وقد رافق هذه الظاهرة بروز التكوينات الحديثة للمشروعات الفردية، وشركات التضامن التي تعتبر محور فكر النظام الحر القائم على الملكية الخاصة للفرد باعتباره وحدة محاسبية مستقلة مما يستوجب معه قياس ملكيته وما يطرأ عليها من تغيير في مجرى العمليات الانتاجية التي يمارسها خلال فترة معينة. وقد عبرت نظرية الملكية عن فحوى فكرتها الرئيسية بالمعادلتين التاليتين :

$$\text{رأس المال} = \text{اجمالي الموجودات} - \text{اجمالي المطلوبات} \dots \dots (1)$$

$$\text{صافي حقوق الملكية} = \text{الموجودات} - \text{المطلوبات} \dots \dots (2)$$

#### ٢- نظرية الشخصية المعنية Entity Theory

ظهرت نظرية الشخصية المعنية جراء التطور الكبير الحادث في حجم و هيكل وأصحاب حقوق الملكية، إذ أن صاحب المنشأة بعد أن كان شخصاً واحداً أصبح مجموعة من الأفراد، مما أدى بذلك إلى التوسيع في الانتاج، وقد ظهرت هذه النظرية في القرن العشرين نتيجة للتوسيع وعجز أصحاب حقوق الملكية من إدارة الوحدة الاقتصادية. ويرى بعض كتاب المحاسبة بأن جذور هذه النظرية تعود إلى باسيولو Paciolo في تناوله محاسبة الأقسام والفروع عام ١٤٩٤، كما تناول هذا الموضوع Snailum Greeley عام ١٩٢٠، المال عنصراً من المطلوبات، ثم ناقش الموضوع نفسه كل من Paton Littleton عام ١٩٤٠. ووفقاً لهذه النظرية يعبر عن معادلة الميزانية كما يلي :

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات}$$

وهنا نلاحظ ما يلي :

الموجودات تمثل الموارد الاقتصادية التي يملكها المشروع باعتباره شخصية معنية مستقلة عن أصحاب المشروع:

المطلوبات تمثل الالتزامات التي على المشروع ذاته ومن ضمنها رأس المال.

أما المفاهيم المشتقة من المعادلتين السابقتين، فهي الإيرادات والمصروفات، وهنا تمثل الإيرادات إنجازات المشروع بشكل سلع وخدمات تقدم إلى الزبائن، وتمثل المصروفات جهود المشروع لتحقيق الإنجازات بشكل تكاليف لتلك السلع أو الخدمات والتي تمثل نقصاً في الموجودات. ويعتبر رأس المال التزاماً على المشروع واجب دفعه إلى أصحابه كأشخاص خارجين.

أما مفهوم صافي الربح أو الخسارة فيتم التوصل إليها عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات والتي تتوضع بالمعادلة التالية :

صافي الربح أو الخسارة = الإيرادات - المصروفات

ويتجلى صافي الربح من خلال الزيادة في قيمة موجودات المشروع في حين تعتبر الخسارة نقصاً في قيمة نفس الموجودات.

### ٣- نظرية الأموال المخصصة : Funds Theory

جاءت هذه النظرية لمناقشة المشروعات الاقتصادية وخاصة شركات الأموال والوحدات الإدارية المختلفة، وقد عرفت الوحدة الإدارية، بأنها خلية من مجموع الخلايا التي تكونها وزارة المالية، داخل الوزارات بهدف تنفيذ الميزانية العامة للدولة وتحت اشراف وزارة المالية. وتركز هذه النظرية والتي أكثر ما تتطبق على حسابات الحكومة على تدفقات الأموال وفق محددات وضوابط معينة، والأموال المخصصة تقوم بأداء نشاط معين، وتتوفر التزاماً واضح باستخدام الأموال ضمن خطة مرسومه مسبقاً. حيث أن أموال الدولة التي تأتي من مصادر متعددة مثل الضرائب، الرسوم، الأرباح ومساعدات وغير ذلك، والتي يتم تخصيصها للوحدات الإدارية الحكومية للإنفاق على أنشطتها المختلفة لتحقيق أهدافها المحددة، بذلك فإن التخصيصات المتعددة، يتم استخدامها لغرض تأدية الخدمات ضمن قوانين معينة. وتتجلى نظرية الأموال المخصصة من خلال المعادلة التالية :

الموجودات النقدية وغير النقدية = هدف تحقيق فعاليات وخدمات الدولة أو الموجودات (الموارد المخصصة للوحدة المحاسبية) = المطلوبات القيد المفروضة على

استخدام الوحدة لمواردها) وتتصف هذه النظرية بعدد من النقاط وهي :

١. إن موجودات الوحدة الإدارية تمثل في الموارد النقدية وغير النقدية لتحقيق أهدافها.
٢. إن مطلوباتها عبارة عن مجموع الالتزامات على الوحدة لتحقيق أهدافها.
٣. إن إيرادات ومصروفات الوحدة هي تدفقات نقدية يتم بيانها في ميزانية الوحدة.
٤. إن القدرة الإنفاقية للوحدة موضحة ضمن الموازنة العامة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام المحاسبي المتبعة في تنفيذ هذه النظرية هو توفير البيانات والمعلومات المحاسبية التفصيلية عن نشاط الوحدة الإدارية من حيث مواردها المخصصة وكيفية استخدامها في حدود تشريعات محددة في الموازنة، ويعتمد هنا نظام محاسبي يتضمن مجموعة من السجلات والدفاتر البينية الخاصة والمنفصلة وعلى مجموعة كاملة من السجلات المساعدة لمتابعة التغيرات الحاصلة في استخدام الموارد لتحقيق الأغراض المحددة للوحدة الإدارية.

وشكل رقم (١٣) يوضح المقارنة بين النظريات السابقة، نظرية أصحاب المشروع، ونظرية الشخصية المعنية، ونظرية الأموال المخصصة.

شكل رقم (١٣)

مقارنة بين نظريات الوحدة المحاسبية \*

عناصر النظرية	نظريات أصحاب المشروع	نظريات الشخصية المعتبرة	نظريات الأموال المخصصة
١ طبيعة الوحدة المحاسبية	مجموعة من الأشخاص (الملاء) تسعى لتحقيق هدف ذاتي.	المشروع كشخصية معنوية مستقلة عن شخصية المالك تسعى للتوزيق بين أصحاب المصالح في الوحدة.	مجموعة من الأموال المخصصة لتأدية نشاط معين أو تستخدم وفقاً لتقييد معينة.
٢ معاذلة الميزانية	رأس المال (صافي القيمة) = الأصول - الخصوم أي أن : حقوق أصحاب المشروع = صافي الأصول (القيمة). فهي تغير عن وجهة نظر إدارة المشروع وهي تغير عن وجهة نظر المالك ( أصحاب المشروع).	الأصول = الخصوم أي الأموال المستثمرة = مصادر فهي تغير عن وجهة نظر إدارة المشروع	الأموال أو الموارد المخصصة للوحدة = القبود المحددة لاستخدام الأموال أو الموارد المخصصة. تعبير عن موازنة تخطيطية للوحدة وبرنامج عمل معتمد.
٣ الأصول	موجودات فعلية ملك لأصحاب المشروع (الملاك) وليس ملكاً للمشروع كشخصية معنوية.	موجودات فعلية ملك المشروع أو تحت تصرفه تستخدمنها الإدارة. تمثل الضمان الrigid للتزامات المشروع تجاه أصحابه أو تجاه الغير.	الموارد المعدضة أو المخصصة للوحدة لتحقيق أهداف محددة. هي ليست موجودات فعلية تملكها الوحدة.
٤ الخصوم	الالتزامات على أصحاب المشروع (الملاك) تجاه الغير وقد تصرف إلى أموالهم الخاصة.	الالتزامات على الملاك التي تتجاه الغير وتوجه أصحابه، تمثل مصادر الحصول على الأموال المستثمرة.	قبود ومحددات على استخدام الموارد المخصصة تتضمن انفاقها في الأغراض المحددة لها دون تجاوزات. ليست التزامات فعلية.
٥ رأس المال والمحافظة عليه	صافي القيمة أي الفرق بين الأصول والخصوم. التفرقة بين الدخل ورأس المال ضرورية حتى لا تأكل رأس المال غير واضحة لأنها غير ضرورية	التزام على المشروع لأصحابه (الملاء) التفرقة بين الدخل ورأس المال يتوزع جزء من رأس المال ونقص قدرة المشروع على الرفقاء بالتزاماته وتقديم نفس المستوي من السلع والخدمات.	هذا المفهوم لرأس المال والمحافظة عليه غير وارد وإن كان يمكن القول بضرورة المحافظة على قدرة الوحدة الإدارية لتقديم نفس السلع والخدمات وينفس المستوى إن لم يكن أفضل.

\* حماد، د. أحمد هاني و د. حصة محمد البحر "أصول المحاسبة الحكومية" ذات السلسلة للنشر ١٩٩٠ .

تابع شكل رقم (١٣) مقارنة بين نظريات الوحدة المحاسبية.

عناصر النظرية	نظريّة أصحاب المشروع	نظريّة الشخصيّة المعنويّة	نظريّة الأموال المخصصة
الإيرادات	الزيادة في حقوق أصحاب المشروع أي عناصر مرتبة في حساب رأس المال.	الزيادة في أصول المشروع وتعبر عن إنجازات المشروع.	تدفقات تقدمة داخلة للوحدة، المحصل من الموارد.
المصروفات	التقص في حقوق أصحاب المشروع أي عناصر سالبة في حساب رأس المال.	نكلفة الحصول على الإيرادات، المجهودات المبذولة وفي تحقيق الإيرادات.	تدفقات خارجة من الوحدة، النفقات أو الاستخدامات.
نتائج الأعمال	ربح أو الخسارة وهو التغير في صافي حقوق الملكية بين فترتين ماليتين.	الربح هو الزيادة في الأصول ويتناول بالفرق بين الإيرادات والمصروفات وهو مقياس أو مؤشر لكتابه الإدارية يمثل فائض برح أو عجز يغطى من المال العام.	مفهوم الربح أو الخسارة غير وارد الفرق بين الإيرادات والمصروفات وهو مقياس أو مؤشر لكتابه الإدارية يمثل فائض برح أو عجز يغطى من المال العام.
إمكانيات النظام المحاسبي	يعبر عن وجهة نظر المالك ومحور اهتمامه تقييم كتابة الإدارة في استخدام الأموال، ويوفر بيانات تفصيلية وتحليلية لإيرادات والمصروفاتتمكن من تحقيق ذلك.	يعبر عن وجهة نظر الإدارة ومحور اهتمامه تقييم كتابة الإدارة في استخدام الأموال، ويوفر بيانات تفصيلية وتحليلية لإيرادات والمصروفاتتمكن من تحقيق ذلك.	يعبر عن الأموال المخصصة ومحور اهتمامه متابعة كيفية استخدام الاعتمادات في الأغراض المحددة لها، ويوفر معلومات تفصيلية عن مدى التزام الوحدة بذلك.

#### ٤- نظرية القائد : Leader Theory

تعتبر نظرية القائد إحدى النظريات التي تركز على دور المحاسبة الرقابي لضمان حقوق المالكين من خلال المراقبة على الموارد الاقتصادية وحركتها وكيفية استخدامها واكتشاف والتبيه عن المصروفات واستخدامات الأموال غير الاقتصادية.

وقد عبرت هذه النظرية على أن دور المحاسبة لا يقتصر فقط على تسجيل الواقع المالية، بل يتعداها إلى تهيئة وتكييف البيانات بما يخدم عملية اتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها على المستويات الإدارية المختلفة. وتبين نظرية القائد دور المحاسبة التحليلي الذي تتزايد أهميته مما يجعل من المحاسبة القاعدة الإعلامية للمستويات الإدارية القيادية في سلم الهيكل التنظيمي للوحدة المحاسبية.

وبموجب هذه النظرية تعتبر القوائم المالية على أنها هدف لمساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة بالإضافة لتوفير عنصر المراقبة للمالكين على نشأة المشروع وخصوصاً في الشركات المساهمة، وأفضل دليل على ذلك تأثير مجلس معايير المحاسبة المالية بهذه النظرية وانعكاسها على توصيته رقم (١١) لسنة ١٩٧٨ التي جاء بها «لا يتم النظر إلى القوائم المالية على أنها هدف تسعى الوحدة المحاسبية لتحقيقه بمجرد إعداد القوائم المالية وإنما الغرض لمساعدة المالكين والمستثمرين والدائنين لاتخاذ قراراتهم المختلفة، بالإضافة لما توفره هذه القوائم من عنصر المراقبة على نشاط المشروع».

#### ٥- نظرية الوكالة Agency theory

ظهرت أولى الكتابات بهذه النظرية في عام ١٩٦٧ وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التقرير المقدم إلى الكونгрس الأمريكي حول مهنة المحاسبة والمراجعة والذي اشتهر باسم Metgalf study .

وتحوى هذه النظرية قائم على دراسة المشاكل الناتجة عن تعارض المصالح للفئات المختلفة المرتبطة بالمنظمة، والتي تتجلی من خلال :

- تعارض مصلحة حملة الأسهم مع مصلحة حملة السندات.
- تعارض مصلحة حملة الأسهم مع الإدارة العليا.
- تعارض مصلحة حملة الأسهم مع مراقب الحسابات.

وقد نادت هذه النظرية بضرورة التعبير المحاسبي عن جميع حالات التعارض في المصالح المختلفة لحقوق الفئات المرتبطة بالمنظمة.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أنه على الرغم من حداثة هذه النظرية إلى أن جذورها التاريخية تمتد إلى نظرية تعظيم المنفعة لأدم سميث.

### ثالثاً - أنواع حقوق الملكية وأساليب قياسها<sup>(١)</sup> :

كما نعلم أن المشاريع الاقتصادية ذات أنواع ف منها الفردية، والجماعية (شركات الأشخاص وشركات الأموال مساهمة) ولذلك فإن المعالجة المحاسبية لحقوق الملكية في الدفاتر والقوائم المالية لكل نوع من المشاريع يختلف عن الآخر. وبينما على ذلك سوف

نقوم بهذا الفصل بمناقشة حقوق الملكية في :

١. المنشأة الفردية.
٢. شركات التضامن.
٣. الشركات المساهمة.

#### ١- حقوق الملكية في المنشأة الفردية :

يطلق على الوحدة الاقتصادية تسمية منشأة فردية عندما يكون صاحبها فرداً واحداً مالكاً لجميع أصولها ومسؤولاً عن جميع إلتزاماتها، وفي هذا النوع من المنشآت تمثل حقوق الملكية بنوعين من الحسابات هما حساب رأس المال وحساب المسحوبات الشخصية حيث يمثل حساب رأس المال استثمارات صاحب المشروع في المشروع عند تكوينه. وقد تكون هذه الاستثمارات نقدية أو عينية أو كليهما معاً. كما يمثل أي زيادة أخرى يضيفها صاحب المشروع على استثماراته في ذات المشروع في وقت لاحق من بداية عمل المشروع ويكون حساب رأس المال عادة دائناً عند الزيادة ومديناً عند التخفيض، ولذلك فإن صافي الأرباح في نهاية كل فترة محاسبية تقلل بهذا الحساب، حيث يجعل حساب صافي الأرباح مديناً وحساب رأس المال دائناً، أما إذا كانت نتيجة الأعمال صافي خسارة فإن حساب رأس المال يخضع بمقدار قيمة الخسارة الصافية حيث يجعل مديناً وحساب صافي الخسارة دائناً.

أما فيما يتعلق بحساب المسحوبات فهو يمثل ما يقوم به صاحب المشروع من سحب أموال نقدية أو عينية من حسابات المشروع لاغراض شخصية ليس لها علاقة بنشاط

(١) د. وليد ناجي الحيالي : المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس - ليبيا، ١٩٩٥، ص ٢٠٩ - ٢٣٦.

المشروع، وهي بذلك بمثابة تخفيض لحقوق أصحاب المشروع ولهذا السبب يعمل حساب مستقل لكافة المسحويات الشخصية لصاحب المشروع يجعل مديناً والذي ينفل في نهاية السنة المالية (عند إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي) بحساب رأس المال، حيث يجعل حساب رأس المال باجمالي قيمة المسحويات السنوية مديناً وحساب المسحويات دائناً.

وعلى هذا الأساس تظهر حقوق الملكية في المشروع الفردي بقائمة المركز المالي بحساب واحد متمثلة برأس المال، حيث يضاف إليه صافي الأرباح المتحققة في نهاية السنة المالية مطروحاً منه إجمالي المسحويات الشخصية السنوية وبالصورة التالية :

#### قائمة المركز المالي

##### حقوق أصحاب المشروع :

xxx	رأس المال
xx	يضاف : صافي الأرباح
(xx)	طرح المسحويات الشخصية
xxx	صافي حقوق الملكية

ويمكن أيضاً إقبال المسحويات الشخصية وصافي الأرباح في نهاية السنة بحساب جاري صاحب المشروع حيث يجعل حساب المسحويات مديناً وحساب صافي الأرباح دائناً والرصيد ينفل بحساب رأس المال، ولتوسيع الفكرة الأخيرة نفترض أن رصيد مسحويات صاحب محل تجاري في نهاية عام ١٩٩٥ م بلغ ١٥٠٠ دينار، وكانت نتيجة أعمال المشروع في نفس الفترة ٢٥٠٠ دينار فإن المبلغ المتبقى من عملية المقابلة بجارى صاحب المشروع ستكون ١٠٠٠ دينار تنفل بحساب رأس المال بقائمة المركز المالي ليمثل حقوق أصحاب المشروع، فإذا فرضنا بأن رأس المال كان ٢٠٠٠ دينار فإن صافي حقوق أصحاب المشروع في نهاية عام ١٩٩٥ م سيكون ٢١٠٠٠ دينار (٢٠٠٠ + ١٠٠٠).

#### -٤- حقوق الملكية في شركات التضامن :

شركة التضامن شركة يكونها شخصان أو أكثر من متوفرون فيهم الأهلية الشخصية للقيام بأعمال تجارية أو مالية أو مهنية بهدف تحقيق الربح، وتم هذه الأعمال على وجه المشاركة بينهم وبرأس مال مشترك وبعنوان مخصص يكون إسماً لها.

وحسابات حقوق الملكية في شركات التضامن تتمثل في حسابين أساسيين هما : حسابات رأس مال الشركاء ، وحساباتهم الجارية الشخصية. حيث عند تأسيس الشركة يتم فتح حساب دائن لكل شريك برأسماله، وتجعل قيمة الأصول التي ساهم بها أو استثمرها كرأس مال دائرته. وفي حال قيام أي شريك بسحب أي أصل أو جزء منه لاستخدامه الشخصي يتم إلبارات قيمة المسحوبات الشخصية للشريك بحساب مدين يسمى بالمسحوبات الشخصية للشريك، وبقيمة المسحوبات يجعل النقدية أو البضاعة أو أي أصل آخر دائناً. وفي نهاية السنة المالية تغلق المسحوبات الشخصية للشركاء بحساباتهم الجارية حيث ترحل إلى الطرف المدين منه. كما يمكن في بعض الأحيان تحويل كل شريك بفائدة هذه المحسوبات في حين تسجل لصالحه فائدة على رأس المال وفي الطرف الدائن من الحساب الجاري للشريك يغفل به نصيبيه من صافي الأرباح السنوية فيما إذا كانت نتيجة الأعمال قد حققت أرباحاً، أما إذا كانت نتيجة الأعمال صافي خسارة، فتغفل بجانب المدين من حسابات جاري الشركاء كلاً بنصيبيه من هذه الخسارة. وأرصدة الحسابات الجارية للشركة تظهر بقائمة المركز المالي بيند مستقل مع حقوق ملكية الشركاء ومباشرة تحت رأس مال الشركاء . ولذلك نرى أن معالجة حسابات حقوق الملكية لشركات التضامن لا تختلف كثيراً عن معالجتها في المشروعات الفردية، ويکاد أن يكون الاختلاف الوحيد بينهما هو في تجزئة حصص الشركاء برأس المال، والحسابات المستقلة لمحسوبات كل شريك. ولتوسيع المعالجات السابقة سوف نوردها بالأمثلة التالية :

مثال (١) : في ١٩٩٥/١/١ تكونت شركة تضامن بين الشركاء زينة، ولينا، ونونو حيث قدم الشريك زينة مبلغ ٣٠٠٠ دينار نقداً، بينما قدم الشريك لينا مباني قيمتها ٢٥٠٠ ديناراً ونقدية مبلغ ١٠٠٠ ديناراً، أما الشريك نونو فقد قدم بضاعة بمبلغ ١٣٥٠٠ ديناراً، وأثاث بمبلغ ١١٥٠٠ دينار. وعلى فرض أن الشريك زينة بالمثال السابق قام بسحب ٣٠٠٠ ديناراً نقداً لحسابه الخاص، أما الشريك لينا فسحب مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً، والشريك نونو سحب ١٠٠٠ دينار نقداً. وفي نهاية السنة اتضح أن صافي أرباح الشركة قد بلغ ٥٠٠٠ دينار وزعت عليهم بنسبة مساهمة كل شريك برأسمال الشركة.

والمطلوب :

- ١- بيان كيفية توزيع الأرباح الصافية على الشركاء علماً أن عقد الشركة كان ينص على منح كل شريك مرتب شهري قدره ١٥٠ دينار نظير قيامه بأعمال الشركة. وكذلك فائدة بنسبة ٥٪ سنوياً على رأس المال.

- ٢- بيان أثر ما سبق على الحسابات الجارية للشركاء.  
 ٣- عرض جزئي لقائمة المركز المالي في نهاية السنة.

#### ١- قائمة توزيع الأرباح والخسائر :

قائمة توزيع الأرباح والخسائر في ١٢/٣١

التفاصيل	دينار	دينار	دينار
صافي الربح مرتبات الشركاء			٥٠٠٠
الشريك زينة (١٢ × ١٥٠)	١٨٠٠		
الشريك لينا (١٢ × ١٥٠)	١٨٠٠		
الشريك نونو (١٢ × ١٥٠)	١٨٠٠		
الفائدة على رأس مال الشركاء		٥٤٠٠	
الشريك زينة : $\frac{٥}{١٠} \times ٣٠٠٠$	١٥٠٠		
الشريك لينا : $\frac{٥}{١٠} \times ٣٥٠٠$	١٧٥٠		
الشريك نونو : $\frac{٥}{١٠} \times ٢٥٠٠$	١٢٥٠	٤٥٠٠	٩٩٠٠
صافي الربح القابل للتوزيع			٤٠١٠٠
أرباح الشركاء :			
الشريك زينة : $\frac{٤٠١٠٠ \times ٣٠٠٠}{٩٠٠}$	١٣٣٧٠		
الشريك لينا : $\frac{٤٠١٠٠ \times ٣٥٠٠}{٩٠٠}$	١٠٥٩٠		
الشريك نونو : $\frac{٤٠١٠٠ \times ٢٥٠٠}{٩٠٠}$	١١١٤٠		
			٤٠١٠٠

٢- قائمة الحسابات الجارية للشركاء :

قائمة الحسابات الجارية للشركاء

اسم الشريك	حصة من الأرباح	الراتب	فائدة رأس المال	المسحوبات	الرصيد
زينة	١٣٣٧٠	١٨٠٠	١٥٠٠	(٣٠٠)	١٣٦٧٠
لينا	١٥٥٩٠	١٨٠٠	١٧٥٠	(٢٠٠)	١٧١٤٠
نونو	١١١٤٠	١٨٠٠	١٢٥٠	(١٠٠)	١٣١٩٠
المجموع	٤٠١٠	٥٤٠٠	٤٥٠٠	(٦٠٠)	٤٤٠٠

٣- قائمة المركز العالمي :

قائمة المركز العالمي في ١٢/٣١

حقوق أصحاب المشروع :

رأس مال الشريك زينة	٣٠٠٠
يضاف جاري الشريك زينة	١٣٦٧٠
رأس مال الشريك لينا	٣٥٠٠
يضاف جاري الشريك لينا	١٧١٤٠
رأس مال الشريك نونو	٢٥٠٠
يضاف جاري الشريك نونو	١٣١٩٠
صافي حقوق الملكية	١٣٤٠٠

### ٣- حقوق الملكية في الشركات المساهمة :

تقوم الشركات المساهمة على المال وليس على أشخاص الشركاء، ففي هذه الشركات يكون الاعتبار الأول للمال وليس للثقة الشخصية أية أهمية. وت تكون الشركات المساهمة من عدد كبير من الشركاء الذي يساهم كل منهم بحصة متساوية القيمة تسمى سهماً، والتي تمثل رأس المال وتكون قابلة للتداول، ويسمى حملة الأسهم بأصحاب المشروع. ولا تسمى الشركات المساهمة باسم أحد الشركاء وإنما يطلق عليها عنوان مشتق من غرض الشركة. وت تكون مسؤولية كل مساهم في الشركة تجاه إلتزاماتها مقتصرة فقط بمقدار حصته برأس المال.

وت تكون حسابات حقوق الملكية في الشركات المساهمة من حساب رأس المال والأرباح المحتجزة (والاحتياطات)\* وقد تصدر الأسهم بخصم أو بعلاوة وتعتبر العلاوة جزءاً من حقوق الملكية في الشركات المساهمة باعتبارها زيادة عن قيمة الإسمية للأسهم التي يتم إصدارها. وتتم معالجة الأرباح السنوية في نهاية السنة المالية عن طريق ترحيلها إلى حساب الأرباح المحتجزة في حالة تحقيق أرباح، وذلك بإضافتها إلى تلك الأرباح، أما في حالة تحقيق الخسائر فإنها تطرح من نفس الحساب (أي تخصم من حساب الأرباح المحتجزة)، على أن يتم خصم توزيعات الأرباح من حساب الأرباح المحتجزة وبعد ذلك يضاف الرصيد إلى حقوق الملكية<sup>(١)</sup>. وفي الصفحات التالية سوف نعرض كيفية معالجة حسابات رأس المال والأرباح غير الموزعة في هذا النوع من الشركات.

#### أولاً : حساب رأس المال.

حساب رأس المال في الشركات المساهمة يتكون في الغالب من نوعين من الأسهم، هي:

١- الأسهم العاديّة Ordinary Shares .

٢- الأسهم الممتازة reffered Shares .

الأسهم العاديّة : هي عبارة عن أسهم من فئات متساوية القيمة يكون لكل واحد منها ذات الحقوق والتي تتيح للمساهم امكانية التصويت على اختيار المديرين واتخاذ بعض القرارات الهامة، كما أنها تتبع له امكانية المشاركة في أرباح الشركة، وأقتسام

\* وقد تكون الاحتياطيات إجبارية أو اختيارية أو كليهما معاً بناءً على القوانين والتعليمات التي تصدر بهذا الخصوص.

(١) د. خيرت ضيف، د. أحمد نور، د. أحمد بسيوني : مصدر سابق، صفحة ٥١٠.

ناتج التصفية، وتعتبر الأسهم العادية الأساسية في تكوين الشركات المساهمة. وتكون هذه الأسهم قابلة لزيادة قيمتها وتكون عرضة للتخفيف أيضاً.

**الأهم الممتازة :** يتم إصدار هذا النوع من الأسهم عندما تكون الشركة المساهمة بحاجة إلى أموال إضافية تتمتع بعض الخصائص عن الأسهم العادية، أبرزها أولويتها في الحصول على نصيب الأرباح، وكذلك على ناتج التصفية، ويحق للشركة المصدرة للأهم الممتازة حق ردها في تاريخ لاحق بسعر يفوق السعر الأصلي، كما يحق أحياناً لحملة الأسهم الممتازة تحويل قيمتها إلى أسهم عادية.

ولذلك تظهر قيمة الأسهم بقائمة المركز المالي للشركة المساهمة في نهاية السنة المالية بالصورة التالية :

٢٠٠٠ . . . . .	رأس مال الأسهم الممتازة٪٥	٢٠٠ سهم مجمعة الأرباح
١٠٠٠٠ . . . . .	رأس مال الأسهم العادية بقيمة اسمية ٥ دينار للسهم الواحد، عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة، ٢٠٠ ألف سهم	

١٢٠٠٠ . . . . .	مجموع رأس المال المدفوع
٢٥٠٠٠ . . . . .	الأرباح المحتجزة

١٤٥٠٠٠ . . . . .	مجموع * حقوق الملكية
------------------	----------------------

ويلاحظ أنه يتم ترتيب عناصر حقوق الملكية في الشركات المساهمة حسب أولوية الحق في توزيعه على المساهمين في حالة التصفية حيث تظهر الأسهم الممتازة أولاً ثم الأسهم العادية وأخيراً الأرباح المحتجزة. كما تجدر الإشارة هنا أن الأسهم الممتازة قد تكون مجمعة أو غير مجمعة للأرباح، حيث يحق لحامل الأسهم الممتازة المجمعة المطالبة بالأرباح المتأخرة والتي لم يحصل عليها نتيجة تحقيق الشركة لخسائر في بعض السنوات. أما الأسهم الممتازة غير المجمعة فإن حاملها لا يتمتع بحق المطالبة في الأرباح المتأخرة.

---

\* وفي حالة وجود احتياطيات سواء كانت إجبارية أو اختيارية فإنها تظهر بعد مجموع رأس المال المدفوع مباشرة.

ففي سنوات الخسارة لا يصرف لهذا السهم شيء ولا تتراءم حصته في الربح المتأخر<sup>(١)</sup>. كما يمكن للأسماء الممتازة أن تكون من النوع المشارك في الأرباح Participating، وفي هذه الحالة يكون لحامليها إذا ما سمحت الأرباح المحققة للشركة من أن يأخذ حصة إضافية من التوزيعات بالإضافة لحصته الشابقة في عقد تأسيس الشركة ومن المؤكد أن موضوع الشركات المساهمة من المواضيع التي تتم دراستها في مادة متقدمة هي محاسبة الشركات والتي سوف يقوم الطالب بدراسة تفصيلية لهذا الموضوع فيها ولذلك سوف يقتصر شرحنا على بعض الجوانب وتحديداً معنى حقوق الملكية في الشركات المساهمة وعنصرها وكيفية عرضها بالقوانين المالية.

والجدير بالذكر أن هناك مصطلحات عديدة يتم استخدامها في الحياة العملية لتعريف رأس المال في الشركات المساهمة منها<sup>(٢)</sup>:

- أ- رأس المال المصرح به Authorized Capital وهذا يعبر عن مقدار قيمة الأسهم التي تم التصريح للشركة باصدارها وفق أحكام القانون الأساسي للشركة.
- ب- رأس المال المصدر Issued Capital والقائم وهنا يطلق على الأسهم التي تم اصدارها فعلاً دون الأسهم التي تم التصريح باصدارها إلا أنها لم تصدر بعد.
- ج- رأس المال المدفوع Paid in Capital وهي تمثل قيمة الأسهم التي تم طلبها ودفعها فعلاً بالكامل.
- د- حقوق المساهمين Shareholderes Equity وتعبر عن جميع عناصر حقوق ملكية المساهمين المتمثلة في رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة.
- هـ- رأس مال المستثمر Invested Capital وهي تطلق على جميع الأموال المتاحة للمشروع ومن جميع المصادر.

(١) د. عمر حسين : مصدر سابق، صفحة ٢٩٠.

(٢) د. جمعة خليفة الحاسبي وأخرون، مصدر سابق صفحة ٥٥٢-٥٥٣.

## ثانياً - حسابات الأرباح المحتجزة :

تمثل الأرباح المحتجزة الأرباح التي يتم احتيازها لأي سبب من الأسباب وهي بذلك تعتبر جزءاً من حقوق الملكية والذي تتحقق نتيجة ممارسة المشروع الاقتصادي لنشاطه. إذ في حالة عدم توزيع الأرباح الصافية في نهاية السنة المالية يتم ترحيلها إلى حساب الأرباح المحجوزة، أما في حالة حدوث توزيعات الأرباح، خلال السنة أو أي تخصيصات أخرى للأرباح وفق ما يتم إقراره من قبل مجلس الإدارة أو القانون الأساسي للشركة فيجب تحويلها لهذا الحساب (حساب الأرباح المحجوزة). ويتبين بشكل واضح بأن الاحتياطات كشكل من أشكال تخصيصات الأرباح هي الأخرى تعتبر من ضمن حقوق الملكية في الشركات المساهمة كالاحتياطي القانوني، الاحتياطي التوسعات أو الطوارئ، وأي نوع آخر منها ويتم إثبات التوزيعات والإحتياطات عندما يصدر قرار بها من الجهة الإدارية المخولة بالشركات المساهمة بموجب القيد التالي :

### **xx من ح/ الأرباح المحجوزة**

إلى مذكورين

xx ح/ توزيعات مستحقة للمساهمين

xx ح/ الاحتياطي القانوني

xx ح/ الاحتياطي العام

xx ح/ الاحتياطي الخاص

وبذلك يجري تخفيض قيمة الأرباح المحجوزة بمقدار تخصيصها للإحتياطات، ولذلك تظهر الإحتياطات بقائمة المركز المالي بيند مستقل تحت تسمية الإحتياطات تأتي مباشرة بعد رأس المال وهي بالإضافة إلى رأس المال تشكل مجموع حقوق المساهمين.

## أمثلة الفصل الخامس عشر

- ١- إن أي وحدة إقتصادية وبصرف النظر عن طبيعة عملها تحتاج إلى جملة من الموارد الاقتصادية عند تكوينها ولتسهيل نشاطها فيما بعد، وهذه الموارد تتطلب العديد من مصادر الأموال، هذا ما يؤدي إلى نشوء بعض الإلتزامات بذمة الوحدة الاقتصادية تجاه الغير. ناقش هذه العبارة موضحاً الآتي :
- أ- المقصود بحقوق الملكية عموماً.
  - ب- أوجه الاختلاف بين حقوق الملكية في المشاريع الخاصة والالتزامات .
- ٢- يطلق على الوحدة الاقتصادية تسمية منشأة فردية عندما يكون مالكها فرداً واحداً. فما هي خصائص هذا النوع من المشاريع، وما هي عناصر حقوق الملكية فيها، وكيف يتم توضيحها بقائمة المركز العالمي في نهاية الفترة المالية .
- ٣- شركات التضامن إحدى شركات الأشخاص. فما هي أبرز خصائصها. وما هي عناصر حقوق الملكية فيها.
- ٤- الشركات المساعدة يكون الإعتبار الأول فيها للعمال وليس للثقة الشخصية أية أهمية. فما هي خصائص هذا النوع من الشركات. وكيف يتم تمييزها عن شركات التضامن، وما هي عناصر حقوق الملكية فيها.
- ٥- حساب رأس المال في الشركات المساعدة يتكون في الغالب من نوعين من الأسهم
- هي :
    - أ-
    - ب-
- تتكلم بالتفصيل عما تعرف عن هذين النوعين من الأسهم.

٦- للوصول إلى رأس المال المصرح باصداره سواء دفع بالكامل أو جزء منه يجب ضرب .....  
أما القيمة الإسمية المدفوعة للسهم تمثل مقدار ..... الأسهم، وذلك عندما  
يكون سداد السهم على ..... .  
المطلوب : إملاء الفراغات بالعبارة المناسبة فيما تقدم .

٧- ابتدأ في ١٩٩٥/١/١ التاجر الشيباني فرج أعماله في مشروعه الفردي الخاص  
برأسمال قدره ١٥٠٠٠ ديناراً أو دعها خزينة المشروع. وقد قرر أن يسحب لاستعماله  
الشخصي مبلغ ٣٠٠ ديناراً شهرياً وفي نهاية السنة المالية بلغت الايرادات الاجمالية  
للمشروع ٣٧٠٠٠ دينار والمصروفات ١٨٥٠٠ دينار منها ١٠٠ دينار شهرياً مرتب  
احتسابه الشيباني لقاء عمله بالمشروع.  
المطلوب :

- ١- تحديد قيمة حقوق الشيباني في ٩٥/١٢/٣١
- ٢- بين كيفية عرض حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية.

٨- في ١٩٩٥/١/١ تكونت شركة تضامنية من ثلاثة شركاء هم : الشريك محمد خلف،  
الشريك عياد حسن، الشريك فرج منصور، وقد قدم الشركاء حصصهم برأسمال الشركة  
بالصورة التالية :

الحصة برأس المال	اسم الشريك
٢٠٠٠ نقداً	محمد خلف
١٥٠٠ دينار نقداً و ٥٠٠٠ دينار بضاعة	عياد حسن
١٠٠٠ دينار نقداً و ٣٠٠٠ دينار أثاث	فرج منصور

وخلال السنة قام الشركاء بسحب المبالغ التالية لاستعمالهم الشخصي  
محمد خلف ١٥٠٠ دينار نقداً  
عياد حسن ٢٠٠ دينار نقداً  
فرج منصور ١٢٠ دينار نقداً  
وفي نهاية السنة اتضح أن صافي أرباح الشركة قد بلغ ٤٠٠٠ دينار، وقد تم  
توزيعها عليهم بنسب مساهمتهم برأس مال الشركة.

**المطلوب :**

- ١- بيان كيفية توزيع الأرباح الصافية على الشركاء في حساب توزيع الأرباح والخسائر.
- ٢- تحديد حقوق كل شريك في ٣١/١٢/٩٥.
- ٣- بين كيف يتم عرض حقوق الملكية للشركة المذكورة في نهاية السنة بقائمة المركز المالي.

٤- في ٣١/١٢/٩٥ كان عناصر حقوق الملكية لأحدى الشركات المساهمة كما هو موضح أدناه : أسهم ممتازة ٥٪ قيمة اسمية ١٠٠ دينار ٣٠٠ سهم مرخص به ومصدره فعلًا ، خصم إصدار الأسهم الممتازة ١٠٠٠ دينار ، أسهم عادية قيمة اسمية ٤٠ دينار (٢٠٠٠ سهم مرخص بها أصدر منها ١٥٠٠ سهم) ، علاوة إصدار الأسهم العادية ١٠ دينار للسهم الواحد ، أرباح محجوزة ٣٠٠٠ ديناراً.

**المطلوب :** صور قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٩٥ موضحاً فيها كيفية عرض عناصر حقوق الملكية السابقة فيها.

- ١٠- ما المقصود بمفهوم حقوق الملكية .
- ١١- ما المقصود بمفهوم نظرية الملكية .
- ١٢- ما المقصود بمفهوم نظرية الشخصية المعنوية .
- ١٣- ما المقصود بنظرية الأموال المخصصة .
- ١٤- قارن بين نظرية أصحاب المشروع، ونظرية الشخصية المعنوية ونظرية الأموال المخصصة ؟
- ١٥- ما المقصود بنظرية القائد .
- ١٦- ما المقصود بنظرية الوكالة .



## الإفصاح عن المعلومات في البيانات المحاسبة المنشورة

باب  
السابع

الفصل السادس عشر: مفهوم وأسس الإفصاح عن المعلومات  
المحاسبية

الفصل السابع عشر: قواعد الإفصاح عن المعلومات وفقاً  
لقواعد المحاسبة الدولية

الفصل الثامن عشر: العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات  
ومستوى الدفع في البيانات المحاسبية المنشورة



## الفصل السادس عشر

# مفهوم وأسس الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يلعب معيار الإفصاح المناسب Adequate Disclosure دوراً هاماً ومركزاً سواء في نظرية المحاسبة ، أو في الممارسات المحاسبية . وقد تكررت أهمية هذا المفهوم بعدما لقيه من إهتمام كبير من عدة جهات منها : الجمعيات المهنية المحاسبية ، وإدارات البورصات العالمية ، وكذلك الباحثين خصوصاً المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق المالي الكفؤ Efficient Market Hypothesis ودراسة انعكاساته على حركة تداول وتقلبات أسعار الأوراق المالية.

وإن أية مناقشة أو بحث لطبيعة الإفصاح المناسب ، لا بد وأن تتم في إطار أغراض المحاسبة المالية والتي تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيسي هو توفير المعلومات الملائمة للقفات التي تستخدم البيانات المحاسبية في إتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدرة البيانات ، كما تهيء لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكّهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة كقوتها الإيرادية مثلاً ، أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل.

ويسبب الأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، حرصت المجتمع المهني في شتى البلدان المتقدمة على إصدار معايير أو بيانات خاصة بالإفصاح، كما أن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASB) حرصت هي الأخرى على إصدار معيار خاص في هذا الشأن هو المعيار رقم (٥) الذي يحمل عنوان "المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في البيانات المالية" وقد صدر عام ١٩٧٤ وتم تنتيجة ثانية عام ١٩٩٣، كما حرصت أيضاً على تضمين كل معيار صدر عنها قواعد خاصة تحدد كلاً من حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات بشأن الموضوع أو الموضوعات التي يعالجها ذلك المعيار وذلك حرصاً منها على توفير نوع من القبول الدولي International Acceptance للقواعد المالية المنصورة.

## **أولاً - الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح :**

من زاوية تاريخية يرتبط تزايد أهمية مبدأ أو معيار الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية الستينيات عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية ' Owners' Approach إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين Users' Approach . فيدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه نظام لمسك الدفاتر Book Keeping System غايتها الأساسية حماية مصالح المالك ، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات Information System غايتها الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات . ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتفع شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح Disclosure والصلاحة Relevance ، والمصداقية Reliability والقابلية للمقارنة Comparability وذلك على حساب مبادئ أخرى مثل مبدأ التحفظ Conservatism والموضوعية Objectivity والقابلية للتحقق Verifiability . كما صاحب هذا التطور افتتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى كإنفتاحها مثلاً على النظرية الحديثة للمعلومات وهي التي قدمت للمحاسبين كثيراً من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح . من هذه المفاهيم والأدوات مثلاً مفهوم المحتوى الإعلامي للتقرير المالي ، والدالة اللوغراطيمية التي تعرف باسم واضعها Shannon . وقد استخدمت هذه الدالة من قبل المحاسبين في قياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ، وفي قياس تكلفة المعلومات ، ومن ثم في تحديد المستوى المناسب لدمج بنود القوائم المالية المنشورة وذلك في ضوء خسارة المعلومات التي تترتب على هذا الدمج .

من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسوق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة . إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة Portfolio Theory وما يتفرع عنها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفؤ Efficient Market Hypothesis . ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدرًا رئيسيًا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق . وضمن هذا السياق شهد عام ١٩٧٤ حدثاً بارزاً ترك آثاراً جوهرياً على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة . إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال

ذلك العام تشرع عن الكونغرس ألزم فيه المصارف التجارية بالحضور من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة إلى SEC وذلك بشأن الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة. وقد ترتب على ما سبق انعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سنتين رئيسيتين : أولهما : اتساع نطاق هذا الإفصاح ليشمل معلومات كانت ادارات البنوك حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات.

وكانيهما : تمثلت بتحول التركيز من أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين . وفي المسار نفسه أصدرت كذلك اللجنة الدولية للمحاسبة (IASC) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) IAS No 30 والخاص بعرض قواعد الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للبنوك.

## ثانياً - ماهية الإفصاح المناسب :

تحتفل وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيره في البيانات المالية المنشورة . وينبع هذا الإختلاف أساساً من إختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزوايا التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة. فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد البيانات المالية المنشورة مثلاً وهو إدارة المنشأة حيال مشكلة الإفصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يدقق هذه البيانات ولا مع نظرة من سيستخدمها من رجال الأعمال. كما أن نظرة هؤلاء جميعاً قد لا تلتقي أيضاً مع نظرة جهات الرقابة والإشراف على المهنة كدراوين المحاسبة، والبنوك المركزية ، وهيئات البورصة والمجامع المهنية.

من هنا يصبح من الصعب جداً توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال. وعلى هذا الأساس لا بد من وضع المشكلة ضمن إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرها وبشكل يوفر الإتفاق على حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف.

ضمن هذا السياق يحدد الباحثون مستويين من مستويات الإفصاح هما :

أ- المستوى المثالي للإفصاح . The Ideal Level of Disclosure

ب- المستوى المتاح أو الممكن من الإفصاح The Attainable Level of Disclosure

و مع أنه يمكن من الناحية النظرية البحثة تحديد العوامل والإعتبارات التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح ، إلا أن ما يجب فهمه هو أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من ناحية واقعية (في وقتنا الحاضر على الأقل) ، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها على حد قول (Sterling) هو عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتنوعة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبة بمثابة المدخلات لها. وكذلك لعدم الإلمام أيضاً ب مدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية. هذا إضافة إلى التفاوت الكبير الحادث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي . والتي تكون مصداقيتها في كثير من الأحيان محل تساؤل. بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من القيود والمحدودات المفروضة عليها من خلال مجموعة من الفروض والأعراف المحاسبية التي تحكم أساليب جمع وقياس مخرجات هذه النظم " <sup>(1)</sup> .

من هنا، و ضمن المعطيات المشار إليها أعلاه ، يربط معظم الباحثين معيار الإفصاح المناسب بمعايير الإفصاح الواقعي ، أي الإفصاح الممكن أو المتاح ، وكان (Moonitz) من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح المناسب ، وذلك في دراسة له صدرت عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" ، وقد بين في دراسته هذه أن معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرناً في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ، ثم الطرف أو الأطراف التي ستستخدم هذه المعلومات ، وأخيراً توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات. ولخص مفهومه هذا للإفصاح المناسب بالقول : "يجب على التقارير المحاسبية ان تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة " <sup>(2)</sup> .

(1) Sterling Robert R. , "Accounting Research, Education and Practice, "The Journal of Accountancy. September 1983, PP (44-52).

(2) Maurice Moonitz, "Accounting Research Study No. 1 The Basic Postulates of Accounting, AICPA, N.Y 1961 P.48.

من جانب آخر حددت لجنة إجراءات التدقيق المنشقة عن المعهد نفسه ، لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق وهو معيار التقرير، ماهية الإفصاح المناسب بما يلي:

”إن معلومات عرض المعلومات في القوائم المالية ، وفقاً لمبادئ المحاسبة المعترف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) . وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحظى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضاً باللاحظات المرفقة بها، ويمدّى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم“<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية :**  
يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :

- ١- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
  - ٢- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
  - ٣- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
  - ٤- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
  - ٥- ترتيب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- ١- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية :**  
تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية. كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات . فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة . ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية . المالك الحاليون والمحتملون ، والدائنوں ، والمحللون الماليون ، والموظفوں ، والجهات الحكومية ، ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها . وقد كرس (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسی من أركان تحديد إطار الإفصاح

(1) Committee on Auditing Procedures of the AICPA, Statement on Auditing Standards No. 1. (AICPA, N.Y 1973). P (78).

المناسب بالقول : "إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة. لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من قبل جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة . لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة، سيساعد أيضاً في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة وذلك سواء من حيث المحتوى Content شكل او صورة العرض Prsentation . ذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في البيانات المالية، ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات<sup>(1)</sup>. مما يعني ان إيضاحات تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة. قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافية لفهم تلك الإيضاحات". وبناءً على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير ، مما يضع معيدي هذه التقارير أمام خيارات رئيسين : **ال الخيار الأول** يكون بإعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير. و**ال الخيار كهذا إضافة إلى صعوبة تطبيقه**، فإنه أيضاً مكلف جداً ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع منها. أما **ال الخيار الثاني** فيكون بإصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض Multi-Purpose Report بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين. وهذا الخيار أيضاً مثل سابقه غير واقعي ، ومن الصعب تطبيقه ، لأن تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم، ومفرطة جداً في التفاصيل.

إذاً هذه المشكلة يقترح الباحثون حلًا واقعياً ومعقولاً وذلك بتطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف Target user يتم تحديده من بين الفئات

---

(1) Carl T. Devine, "Some Conceptual Problems in Accounting Measurement. "Research in Accounting Measurement. Edited by R. Jaedicke and Y. Ijiri. (A.A.A. Evanston, Ill. 1961, P (11191).

المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير ، ول يتم بعد ذلك جعل هذا المستخدم المستهدف محوراً أساساً في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب المناسب عن المعلومات المحاسبية فيه. لكنهم أي الباحثين وإن اتفقوا في معظمهم على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية ، فإنهم يختلفون بشأن تحديد هوية هذا المستخدم.

**فأحد الباحثين وهو (Cowan)** يرى بأن المستثمر العادي The Average investor المهارة المحددة هو من يجب اعتباره المستخدم لتلك البيانات<sup>(1)</sup> بينما يرى الباحثان (Mautz and Sharaf) عكس ذلك فيرجسون بدلًا من ذلك المحلل المالي ليكون المستخدم المستهدف الذي يحدد أبعاد الإفصاح في القوائم المالية المنشورة. وقد بنى موقفهما هذا على أساس "أن المستثمر العادي يكون في معظم الأحيان غير مؤهل لفهم المعلومات المحاسبية، هذا على عكس المحلل المالي الذي - بما لديه من تأهيل وخبرة مهنية - يكون الأكثر قدرة على فهم وتفسير تلك المعلومات"<sup>(2)</sup>. أما الباحث (Chetkovic) فيعتمد رأياً وسطاً بين الرأيين السابقيين حين يستخدم ما يعرف بمفهوم القارئ المعياري Standard reader للقوائم المالية أساساً لتحديد المستهدف . ويعرف القارئ المعياري بأنه يحتل من حيث مهارته في تفسير القوائم المالية مكاناً وسطاً بين المستخدم الماهر للمعلومات المحاسبية والمستخدم غير الماهر لتلك المعلومات<sup>(3)</sup>.

لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA نحا منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصوراً بفئة وحيدة معينة فقط من الفئات المستخدمة للتقارير المالية، بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير . وقد بنى موقفه هذا على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض الذي سبقت الإشارة إليه. من هنا جاء في أحد تقارير اللجان المنبثقة عن المعهد ما نصه : "إن الغرض الأساسي للقوائم المالية هو أن تخدم بصورة رئيسية أولئك الذي تكون سلطاتهم وإمكاناتهم ومواردهم في الحصول على المعلومات من مصادر أخرى غير تلك

- 
- (1) Cowan, T.K. "A pragmatic Approach To Accounting Theory. "The Accounting Review, Jan. 1968 P. (99).
  - (2) Mautz Robert K. and Hussein A. Sharaf. "The Philosophy of Auditing". (A.A.A, Evanston, ILL. 1981, p. (191).
  - (3) Michale N. Chetkovich, "Standards of Disclosure and Their Development". The Journal of Accountancy, Dec. 1965, pp (149-156).

القوانين محدودة، لذا يعتمدون عليها كمصدر أساسي للمعلومات المتعلقة بنشاط المنشآت. وبناءً عليه يجب تصميم تلك القوانين من حيث الشكل والمحظى بحيث تخدم الأغراض العامة أو العريضة لجمعية الفئات المستخدمة لهذه القوانين وهم ملاك المنشأة والدائنين ، والمديرون وغيرهم ، ولكن مع التركيز بشكل رئيسي على احتياجات المالك الحاليين والمحتملين والدائنين<sup>(1)</sup>.

وبناءً على ما تقدم فقد استقر الرأي النهائي في عالم المهنة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلاً في مجموعة الفئات التي يتحمل استخدامها للتقارير المالية ولكن مع إيلاء اعتماد أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات رئيسية منها وفق ترتيب للأوليات. والفئات الثلاث المقصدة هنا : المالك الحاليون ، والملاك المحتملون ، والدائنين.

## ٢) أغراض استخدام المعلومات المحاسبية :

يجب ربط الفرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر اساسي هو ما يعرف بمعايير أو خاصية الملاءمة Information relevance . وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر أهم مجتمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية . وهما : المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA). فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها عام ٦٦ على ما يلي:

"في حين تعتبر الأهمية النسبية Materiality بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعتبر الملاءمة Relevance المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح . لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من وجهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى"<sup>(2)</sup>.

وفي تعريفه لخاصية ملاءمة المعلومات يقول (Shwyder) ما نصه : "تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين ، إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك

(1) AICPA, A Study Group on The Objectives of Financial Statements. (AICPA), N.Y Oct. (973) P. (17).

(2) American Accounting Association,"A statement of Basic Accounting Theory" (A.A.A. Evanston, ILL. 1966 P. (7).

المعلومة في غرض معين. فرقم صافي الربح مثلاً يعتبر معلومة ملائمة لقارئ البيانات المالية نظراً لوجود احتمال كبير في أن يستخدم هذا القارئ تلك المعلومة في غرض ما ، بينما لا يعتبر عدد نوافذ المنشأة التسويقية معلومة ملائمة للقارئ نفسه نظراً لضعف احتمال استخدامها من قبله في أي غرض كان<sup>(١)</sup>.

لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد أولاً الغرض الذي ستستخدم فيه . إذ إن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل . ومن الشواهد العملية على صحة هذا الرأي نتائج دراسة اختبارية قام بها أحد الباحثين وهو (Baker) ذلك على عينة من محللي الاستثمار ومحلي الإئتمان . وقد كشفت دراسته هذه عن "أن هاتين الفئتين الرئيسيتين من مستخدمي المعلومات المحاسبية توليان اهتماماً مختلفاً نحو بنود معينة في القوائم المالية"<sup>(٢)</sup> كما توصلت إلى النتيجة نفسها دراسة ميدانية قام بها باحث آخر وذلك على قطاعي البنوك والإستثمار في دولة الكويت<sup>(٣)</sup>.

في حين ان دراسة أجريت في الأردن، ولكن على فئتي المستثمرين الأفراد والمحللين الماليين، كشفت عن عدم وجود اختلاف كبير بين الإهتمام الذي تبديه كل فئة منها نحو بنود المعلومات التي تحتويها التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية<sup>(٤)</sup>. ولا عجب من اختلاف نتيجة هذه الدراسة عن النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقات؛ إذ إن هذا الاختلاف مرتبط أساساً باختلاف طبيعة المعلومات التي يحتاجها قرار الإئتمان.

(1) Keith Shwayder, "Relevance" The Journal of Accounting Research, Spring 1978, PP (86-87).

(2) Morton Baker, "Financial Reporting for Security Investments and Credit Decisions." National Association of Accountants, N.Y. 1970, p (65).

(3) محمد مطر "الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت، كمصدر للمعلومات المستخدمي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض" ، مجلة دراسات ، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، شباط ١٩٨٨ ص ص (٦٥-٢٣).

(4) فوزي غرابية ورندال التبر "مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن" . مجلة دراسات ، المجلد الرابع عشر، العدد الثامن ، ١٩٨٧ ، ص ص (٣٢-٩).

## ٣) طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، وكذلك الغرض الذي ستنستخدم فيه ، تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها. وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً ، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية ، وهي : قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة ، ثم قائمة التغيرات في المركز المالي ، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزء من تلك القوائم.

لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها. لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم. ومن هذه الافتراضات مثلاً اعتماد مفهوم الصفقة السوقية Market transaction معياراً لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية، وكذلك التقييد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثباتات وتقييم الأصول. فمفهوم الصفقة السوقية يشكل في رأي (Bedford) "قيداً يؤثر على نطاق المعلومات المحاسبية، فيستبعد من نطاقها كثيراً من الأحداث الاقتصادية التي قد تكون مفيدة لمستخدمي البيانات المالية. بينما يجعل مبدأ التكلفة التاريخية مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل"<sup>(١)</sup>. ومن المفاهيم الأخرى التي قد تشكل قيداً على نطاق الإفصاح المحاسبى : مفهوم الأهمية النسبية ، ومفهوم الحيطة والحذر. فمفهوم الأهمية النسبية مثلاً يفرض على المحاسب لدى إعداد القوائم المالية دمج بنود هذه القوائم وفق عدة معايير أهمها معيار الحجم النسبي Relative volume مما يقود في بعض الأحيان إلى دمج بنود تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي. كما أن عدم وجود أساس محدد لتعريف مفهوم الحيطة والحذر، ينشأ عنه تفاوت ملحوظ في تطبيقه

(1) Bedford, Norton M., "Extensions of Accounting Disclosure "Prentice -Hall Inc. Englewood Cliffs. N.J. 1973 P. (67).

من قبل المحاسبين ، فتترتب عليه وبالتالي آثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

إذاً ما تقدم يرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم. والخطوة الأولى التي يرونها في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجع كفة خاصية الملاعة على ما عدتها من الخواص الأخرى للمعلومات، وذلك على أساس أن خاصية الملاعة هي المعيار الرئيسي للمعلومات الذي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري حسب رأي Bedford "إجراء نوع من المقايسة بين خاصية الملاعة من جهة، والخواص الأخرى للمعلومات التي تمثل قياداً على ملء ملائتها كال موضوعية ، والقابلية للتحقق، والأهمية النسبية من جهة أخرى"<sup>(1)</sup>.

هذا ولقد قاد ترجيع كفة خاصية الملاعة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية المنورة من زوايا متعددة :  
(أ) الدعوة إلى استخدام أنماط جديدة من المقايس المحاسبية مبنية على مفاهيم مستمدّة من نظرية الإحتمالات . وتشير أهمية هذا المدخل الجديد في القياس المحاسبي حسب رأي Bedford عندما نعلم بأن كثيراً من الأرقام التي تظهر في القوائم المالية كمحضات الديون المشكوك فيها مثلاً ، ومصاريف الاستهلاك وغيرها ، إنما يتم تقديرها في ظل حالة من عدم التأكيد مما يجعل من قيمها التي تظهر بها في القوائم المالية محل تساؤل . وهذا يجعل من استخدام المقايس الإحتمالية كالمدى ، والتباين ، والإنحراف المعياري ...الخ للتعبير عن قيم بنود كهذه ، أكثر واقعية من التعبير عنها بقيم مفردة .

(ب) شيوع استخدام مفهوم المقايس المتعددة The Concept of multiple measures في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية. من ذلك مثلاً الإفصاح عن القيمة الجارية أو الإستبدالية للأصل الثابت جنباً إلى جنب مع تكلفتة التاريخية وذلك في حالة وجود فرق جوهري بينهما . ومنها أيضاً ما دعا إليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في الرأي رقم (APB Opinion No.15) وذلك بشأن الإفصاح عن عائد أو ربحية السهم العادي Eps. إذ دعا إلى وجوب الإفصاح عن هذا العائد محسوباً بطرقتين هما :

(1) Ibid, P. (70).

(2) ApB, Opinion No. 15 "Earnings per Share . (AICPA, N.Y, 1969, P. (36).

١. العائد الأساسي للسهم العادي Primary Eps .
  ٢. العائد المخفض بحقوق حملة الأدوات الأخرى القابلة للتحويل Fully diluted Eps .
- ومن الأمثلة على هذه الأدوات : الأسهم الممتازة والسنادات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.
- (ج) الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المحاسبية التقليدية. مثل الإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية، وبيانات المحاسبة الاجتماعية، والمعلومات القسمية " Segmental information ."
- (د) الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية Financial forecasts and projections مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطرة المحسوبة لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات والتوقعات.
- (ه) الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار، وذلك في الأقطار التي تسودها معدلات تضخم مرتفعة نسبياً.

لكن هناك اعتبارين مهمين لا بد من مراعاتها لدى أي حديث عن ضرورة توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية : الإعتبار الأول ، هو أن بعض الجوانب الجديدة للإفصاح المطلوب توفيره تتطلب من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جداً ما زالت محدودة جداً لديهم. منها على سبيل المثال : الإفصاح عن معلومات المحاسبة الاجتماعية. إذ ما زال كثير من المحاسبين لا يستطيعون توفير متطلباته سواء من حيث مهارات القياس. أم من حيث مهارات العرض وطرق الإفصاح.

أما الإعتبار الثاني، فهو أن الدعوة لتوسيع حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يجب أن لا تعني الإغراق المفرط بالتفاصيل الكثيرة التي قد تزددي في نتائجها إلى آثار عكسية تربك المستخدمين على حد قول (Ross) الذي "يرى بأن الإفصاح الموفر حالياً لمستخدمي القوائم المالية هو مفرط من حيث الكم ويتجاوز احتياجاتهم. والهدف المرغوب فيه فقط هو التركيز على توفير الجانب الآخر من الإفصاح، أي جانب النوع، وذلك بالسعى نحو تحسين نوعية المعلومات المفصح عنها"<sup>(1)</sup>. كما يدعم هذا الإتجاه في تقليص جانب التفاصيل في المعلومات لحساب تحسين نوعية المعلومات باحثان آخرين

---

(1) Howard Ross , "The Elusive of Accounting" The Ronald Press Co. N.Y. 1978, P. (213).

هـما (Dudycha and Naylor) بقولهما : "إن الإفراط في تفاصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها قد يقود في كثير من الأحيان إلى توفير معلومة غير جيدة تعقب معلومة جيدة، مما يؤدي إلى تخفيض في نوعية القرار. هذا يعكس الحال في ما لم يتتوفر لمتخذ القرار سوى المعلومة الجيدة فقط.

٤) أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

يفترض الباحثان (Ijiri, and Jaedicke) بأن "البدائل المختلفة من لأساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات من يستخدمون تلك المعلومات. ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة"<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الإطار كشفت دراسة اختبارية أجريت عام ١٩٦٤<sup>(٢)</sup> على التقارير السنوية للشركات المساهمة بقصد الوقوف على مدى قابليتها للقراءة والفهم من مستخدمي البيانات المالية ، "عن ان القدرة على قراءة هذه التقارير وفهم مضمونها يتطلب قدرأً كبيراً من المهارة والخبرة" كما كشفت عن النتيجة نفسها دراسة أخرى مماثلة كانت قد أجريت عام ١٩٧٤ على ملاحظات الحسابات. لذا من المهم جداً - بقصد توفير الإفصاح المناسب - أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الإهتمام إليه. وقد ضرب أحد الباحثين وهو (Healy) مثالاً على ذلك " بما قامت به إحدى الشركات الأمريكية المساهمة عندما تعمدت دفن معلومة مهمة تتمثل في إيضاح يبين بأنها كانت قد حققت الجانب الأكبر من أرباحها السنوية من عملية أجنبية وحيدة. وقد هدفت من ذلك إلى إخفاء حقيقة كون عملياتها المحلية غير مرحبة".<sup>(٣)</sup>

- (1) Ijiri,Yuji and Jaedicke, Robert, "The Effects of Accounting Alternatives on Management Decisions" Research in Accounting Measurement, Op. Cit, PP (168-199).
- (2) Fred J. Soper and Robert Dolphine Jr. "Readability and Corporate Annual Reports ", The Accounting Review, April 1964, PP. (358-362).
- (3) David Healy, "Disclosure - What the Analyst Would Like to See ? . The Magazin of Wall Street No3. 1989, P. 25.

عموماً جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية ، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم ، أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها . كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

## الفصل السابع عشر

### قواعد الإفصاح عن المعلومات وفقاً لقواعد المحاسبة الدولية

لقد أولت معايير المحاسبة الدولية (IAS) والتي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. فبالإضافة إلى وضع ثلاثة معايير خاصة في هذا الشأن هي المعيار رقم (١) وهو بعنوان (الإفصاح عن السياسات المحاسبية). والمعيار رقم (٥) وهو بعنوان (المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية) والمعيار رقم (٣٠) وهو بعنوان المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية للبنوك خصصت كذلك في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالج كل معيار من هذه المعايير.

ونظراً لأهمية التعرف على أبعاد قواعد الإفصاح المنصوص عليها في تلك المعايير خاصة بعد أن أصبح الالتزام بها ملزماً للشركات المساهمة الأردنية بموجب القرار رقم ٥٤ الصادر عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين في ١٢/٣/١٩٨٩، سنقدم بعض أهم تلك القواعد وذلك على النحو التالي :

- ١- الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- ٢- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية.
- ٣- جوانب أخرى هامة عن الإفصاح تناولتها تلك المعايير.

#### أولاً- الإفصاح عن السياسات المحاسبية :

تعرف الفقرة (٦) من المعيار الدولي رقم (١) وهو بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية هذه السياسات في أنها : "المبادئ، والقواعد والاعراف والأحكام والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية". ونظراً لتنوع بذاته البالغ الستة عشر بدانيل السياسات المحاسبية التي يمكن للإدارة اختيار من بينها السياسة التي ستستخدمها في معالجة الموضوع ذاته، لا بد حينئذ من أن تختار الإدارة من بين هذه الب DANIELS policies التي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في ضوء الظروف المحيطة.

وتعترف اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASB) بالفروقات القائمة حالياً بين التطبيقات المهنية في العالم بشأن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد البيانات المالية، لذا تدعوا القاعدة (١٥) من هذا المعيار إلى توحيد أسس عرض المعلومات في البيانات المالية بين الدول المختلفة.

هذا وقد أوجب هذا المعيار على الإداره مراعاة الاعتبارات الثلاثة التالية لدى المفضلة بين السياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأفضل.

أ- الحيطة والحذر Prudence وذلك بمراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد البيانات المالية. ومن مظاهر هذا التخطيط تجنب تكون احتياطيات سرية.

ب- تفوق الجوهر على الشكل Substance over form . هذا يقضي بوجوب مراعاة مضمون الأحداث والعمليات المالية لا شكلها القانوني فقط لدى عرض وتقدير هذه العمليات والأحداث.

حـ- الأهمية النسبية Materiality في عرض المعلومات المالية المنشورة. لذا يجب مراعاة الأهمية النسبية وذلك بالافصاح عن كافة البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات.

١- أمثلة للسياسات المحاسبية التي تستوجب الإفصاح عنها.

١/١- سياسة توحيد البيانات المالية.

٢/١- سياسات التقييم (مثل التكلفة التاريخية، أو التكلفة الاستدالية، والقوة الشرائية لوحدة النقد).

٣/١- السياسة المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها. مثل : نوع سعر الصرف المستخدم أي هل هو سعر الصرف التاريخي أم سعر الإقفال و السياسة المتبعة في ترجمة البيانات المالية مثل (طريقة البنود المتداولة، أو الطريقة الزمنية).

٤/١- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة عقود الإيجار Leases أو في معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط.

٥/١- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل مثل (طريقة نسبة الانجاز، أو طريقة العقود المنتهية).

- ٦/١ سياسات الاستهلاك، مثل (طريقة القسط الثابت، أم طريقة القسط المتناقص)
- ٧/١ سياسات تقييم المخزون مثل (طريقة LIFO أم FIFO)
- ٨/١ السياسات المتتبعة في الاعتراف بالإيراد. مثل (واقعة البيع، أم واقعة الانتاج .
- ٢- اعتبارات أخرى يجب مراعاتها في الانصاح عن السياسات المحاسبية :
- ١/٢ عند الالتزام بالفرضيات والمبادئ، المحاسبية الأساسية وهي الاستمرارية، والاتساق، والاستحقاق ليس من الضروري الانصاح عن هذه الفرضيات. أما في حال مخالفتها فيجب الانصاح عن هذه المخالفة وأسبابها.
- ٢/٢ يجب أن تتضمن البيانات المالية انصاحاً واضحاً وموجزاً عن السياسات المحاسبية المستخدمة.
- ٣/٢ يعتبر الانصاح عن أهم السياسات المهمة المستخدمة جزءاً مكملاً للبيانات المالية، ويجب الانصاح عن هذه السياسات في مكان واحد.
- ٤/٢ لا يجوز تبرير أية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية وذلك بحجة الانصاح عن هذه المخالفة.
- ٥/٢ يجب الانصاح عن أي تغير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير.
- ٦/٢ في حالة حدوث تغيير في السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر هام على نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة يجب حينئذ الانصاح عن هذا التغيير وتحديد كمياً.
- ٧/٢ لدى إعداد البيانات المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة.

**فانياً - المعلومات التي يجب الانصاح عنها في البيانات المالية :**  
 يعالج المعيار الدولي رقم (٥) المعلومات التي يجب الانصاح عنها في البيانات المالية التي تشمل الميزانية العمومية وبيان الدخل والملاحظات على البيانات الأخرى الملحةة بتلك البيانات والتي تعتبر جزءاً مكملاً لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن متطلبات الأفصاح التي يحددها هذا المعيار إنما تمثل الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في البيانات المالية، أما التفاصيل فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبية المختلفة .  
ويمكن تصنيف قواعد الأفصاح المشمولة في هذا المعيار في أربع فئات رئيسية هي :

- ١- قواعد خاصة بالافصاح العام تتطلب الافصاح عن معلومات مثل :  
اسم المؤسسة وشكلها القانوني، ومكان تسجيلها، وتاريخ الميزانية العمومية،  
الفترة المحاسبية التي تغطيها البيانات المالية، نبذة مختصرة عن طبيعة نشاط  
المنشأة، ونوع العملة النقدية المعدة بموجبها البيانات المالية.  
كما يجب إظهار البيانات المالية المقارنة عن الفترة المحاسبية السابقة.
- ٢- القواعد خاصة بالافصاح في الميزانية العمومية وتشمل :
  - ١/٢ قواعد خاصة بالافصاح عن الأصول طويلة الأجل توجب الافصاح عن البند  
التالية :  
الأراضي والمنشآت، المنشآت والمعدات والاستهلاك المتراكم لهذه الأصول  
وطريقة الاستهلاك ، عقود الإيجار طويلة الأجل والأصول التي تم شراؤها  
بالتقسيط.  
الاستثمارات طويلة الأجل مصنفة إلى استثمارات في شركات تابعة، وفي  
شركات زميلة مع الافصاح عن القيمة السوقية لتلك الاستثمارات في حال  
اختلافها عن القيمة التي تدرج بها في البيانات المالية.  
طريقة الاستهلاك المستخدمة، إجمالي مصروف الاستهلاك الخاص بالفترة  
والقيمة الجمالية للأصول المستهلكة ومجموع الاستهلاك المتراكم عنها،  
الذمم المدينة طويلة الأجل مصنفة حسب أنواعها، الأصول غير الملموسة  
مفصلة حسب أنواعها.
  - ٢/٢ قواعد خاصة بالافصاح عن الأصول المتداولة توجب الافصاح عن البند  
التالية كل في بند منفصل.
    - النقد، مع الافصاح عن ذلك الجزء المقيد منه.
    - الأوراق المالية قصيرة الأجل مع الافصاح عن قيمتها السوقية إذا كانت  
تختلف عن القيمة المدرجة بها في البيانات المالية.

- الديم المدينة مصنفة حسب أنواعها.
  - البضاعة مع ضرورة الانصاح عن الطريقة المحاسبية المتبعة في تقدير المخزون.
- قواعد خاصة بالافصاح عن المطلوبات طويلة الأجل توجب الافصاح عما يلي :
- كل في بند منفصل.
  - القروض المضمونة منها منفصلة عن غير المضمونة.
  - القروض من وإلى مفردات المجموعة.
- قواعد خاصة بالافصاح عن المطلوبات قصيرة الأجل توجب الافصاح عما يلي
- كل في بند منفصل :
  - قروض البنوك والسحب على المكشوف.
  - القسط المستدامل (الذي يستحق خلال سنة) من المطلوبات طويلة الأجل.
  - الديم الدائنة مفصلة حسب أنواعها.
  - الضرائب والإيرادات المؤجلة ومخصصات التقاعد.
- قواعد خاصة بالافصاح عن حقوق المساهمين توجب الافصاح في بند منفصل عن كل من :
- رأس المال بحيث توضح كل نوع من أسهم رأس المال، قيمة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع.
  - رأس المال غير المدفوع.
  - عائدات الأسهم المتداولة المتراكمة والمتاخرة.
  - الأسهم المسترددة.
  - أية حركة تحدث خلال الفترة، وأية قيود على توزيع كل من علاوة الاصدار، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة، فوائض إعادة التقييم.
- قواعد خاصة بالافصاح عن معلومات قائمة الدخل توجب الافصاح عن كل مما يلي في بند مستقل :
- المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى.
  - مصروف الاستهلاك.

- ايرادات القوائد، و ايرادات الاستثمار.
- مصروف القوائد، ومصروف ضريبة الدخل.
- البنود غير العادلة.
- صافي الدخل.

**ثالثاً- جوانب أخرى من الإفصاح المطلوب توقيره، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية:**

- ١- بالنسبة لبيان التغير في المركز المالي يجب الإفصاح عما يلي :

  - ١/١- مصادر واستخدامات الأموال من العمليات بصورة منفصلة عن المصادر والاستخدامات الأخرى.
  - ١/٢- العناصر غير العادلة.
  - ٢- بالنسبة لقائمة الدخل :
  - ٢/١- يجب الإفصاح عن الدخل الناتج من العمليات العادلة للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج من بنود غير عادلة.
  - ٢/٢- قيمة الأثر المتراكم للتغيير في سياسات محاسبية إذا كان ذلك الأثر مادياً وبالإمكان قياسه.
  - ٣/٢- الجزء المحمى لمصاريف الفترة المحاسبية من جملة تكاليف البحث والتطوير وكذلك قيمة إطفاء، الجزء المؤجل من هذه المصاريف في حال تأجيلها.
  - ٤/٢- قيمة الورق الضريبي الناشيء عن خسارة تشغيلية وذلك في قائمة دخل الفترة التي نشأت بما فيها الخسارة.
  - مصروف الضريبة عن دخل النشاط العادي بصورة منفصلة عن مصروف الضريبة عن البناء غير العادلة وبنود سنوات سابقة والأثر المتراكم للتغيير في سياسات محاسبية.
  - ٥- بالنسبة للمعلومات القسمية .Segmented Information
    - مبيعات أو ايرادات التشغيل الخاص بكل قطاع أو قسم على حدة.
    - نتيجة أعمال كل قطاع.
    - الموجودات المستخدمة في كل قطاع.
  - ٦/٢- مصروف الإيجار الخاص بالأصول المستأجرة.

- ٧/٢ - صافي فروقات التحويل وكذلك صافي فروقات ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية التي تنشأ عن عمليات سعر الصرف.
- المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع استثمارات طويلة الأجل.
  - الافصاح عن مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية وبصورة منفصلة عن بيان الدخل.

٣- في الميزانية :

١/٣ - بالنسبة لعقود الاعمال

قيمة الاعمال قيد الانجاز والجزء المحصل كدفوعات عن الانجاز،  
والتأمينات المدفوعة على حساب العقود .

٢/٣ - قيم الموجودات المستأجرة بعقد ايجار تمويلية منفصلة عن الأصول الأخرى  
(بدفاتر المستأجر) وأية قيود مالية تفرضها اتفاقية عقد الاجار.

٣/٣ - إجمالي الاستثمار لعقد الاجار التمويلي بذفاتر المؤجر وقيم الأصول  
المؤجرة منفصلة عن الأصول الأخرى.

٤/٣ - القيمة السوقية للاستثمارات المتداولة إذا لم تكن مدرجة بقيمتها السوقية.

٥/٣ - القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات التي تتم المحاسبة عنها  
كاستثمارات طويلة الأجل إذا لم تكن مدرجة بقيمتها العادلة.

٤- في الملاحظات على الحسابات :

١/٤ - الالتزامات الطارئة Contingent Liabilities وطبيعة هذه الالتزامات  
والشروط التي يتوقف عليها تحقق هذه الالتزامات وكذلك قيمة الأثر الكمي  
إذا كان ذلك ممكناً.

٢/٤ - الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية Subsequent Events  
السياسة المحاسبية المتبعة في تحصيص ايرادات العقد وأى تغيير يحدث  
فيها .

٣/٤ - أسعار التحويل الداخلي في المؤسسات القسمية وأى تغيير يحدث في  
سياسات هذا التسويق.

- ٤/٥ - الطريقة المتبعة في إعادة تقييم الممتلكات والمنشآت في حالة ادراجها في الميزانية بالقيم المعاد تقييمها بها ، وعن تاريخ إعادة التقييم وعما إذا تم التخمين عن طريق مخمن خارجي .
- ٤/٦ - أية قيود مالية تفرضها عقود الإيجار طويلة الأجل . وطبيعة أي التزام قد ينشأ عنه تكاليف متوقعة عند انتهاء مدة عقد الإيجار.
- ٤/٧ - طريقة أو طرق التقييم الاحصائي (الاكتواري) المستعملة في احتساب تكاليف المعاشات التقاعدية وكذلك الافتراضات التي يبني عليها التقييم وأى تغيير يحدث في هذه الطرق وأثره الكمي.
- ٤/٨ - السياسة المحاسبية المتبعة للمنح الحكومية.
- ٤/٩ - الطريقة المحاسبية المتبعة في ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبي وأى تغيير يحدث فيها وأثره الكمي إذا كان بالأمكان تقديره.
- ٤/١٠ - أسماء ووصف شركات المجموعة والطريقة المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات عن الشركات التابعة أو الزميلة.
- نسبة التملك - ونسبة الأسهم المشتراء التي لها حق التصويت .
  - قيمة الفرق بين تكلفة الشراء ، والقيمة العادلة لصافي الأصول المشتراء والطريقة المحاسبية المتبعة في إطفاء الشهادة الناتجة .
  - أسباب عدم توحيد بيانات أي شركة تابعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.
- ٤/١١ - قيمة نفقات الاقتراض التي تمت رسمتها في البيانات المالية للشركات التي تتبع سياسة رسملة نفقات الاقتراض .
- ٤/١٢ - المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة :Related Parties

## أسئلة الفصل السادس عشر والسابع عشر

- ١- بين أثر تحول المحاسبة من نظام مسک الدفاتر إلى نظام للمعلومات على معيار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .
- ٢- كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة. ناقش هذه العبارة موضحاً ما يلي :
  - علاقة الأسواق المالية ومعيار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
  - تأثير الأسواق المالية على الفرضيات والنظريات المرتبطة بهذا الجانب.
- ٣- يقال بأنه من الصعب جداً توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق أغراض كل الأطراف المستخدمة لبيانات القوائم المالية. حدد المقصود من ذلك، ثم بين المستويات المختلفة للإفصاح الذي يجب أن يتتوفر في القوائم المالية، وما هو أفضل مستوى من مستويات الإفصاح برأيك. ولماذا .
- ٤- للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة مجموعة من المقومات. عددها، ثم اشرح كل واحدة منها بشكل مختصر.
- ٥- يقال «بأن الحاجة لتحديد الجهة أو الفتنة المستخدمة للمعلومات تسبيق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة، سيساعد أيضاً في تحديد الخواص الواجب توافقها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة». ناقش هذه العبارة موضحاً الآتي :
  - أهداف تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
  - شكل ومحنتوى عرض القوائم المالية.
- ٦- بين كيف أثرت خاصية الملاءمة على توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية المنشورة.
- ٧- ما هي أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

٨- يرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم. فما هي الخطوات التي يرونها لتحقيق ذلك.

٩- اكتب مقالة مختصرة وشاملة لا تزيد عن عشرين سطراً عن مفهوم وأسس الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

١٠- عرف ما يلي باختصار شديد :

- فرضية السوق المالي الكفؤ.

- المستوى المثالي للإفصاح.

- المستوى المتاح للإفصاح.

- حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة.

- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

١١- لقد نصت معايير المحاسبة الدولية على مجموعة من القواعد التي تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية. اذكر أمثلة على هذه المعلومات في المجالات التالية :

- السياسات المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية.

- المعلومات العامة عن الشركة مصدرة البيانات.

- المعلومات الموفرة عن الأصول طويلة الأجل في الميزانية.

- المعلومات الموفرة عن حقوق المساهمين.

- المعلومات الموفرة عن مصادر الدخل.

- المعلومات القسمية.

- عقود الإيجار طويلة الأجل.

- عقود الائتمان.

- الشركة القابضة وتبعاتها.

- تكاليف المعاشات التقاعدية.

## (الفصل الثاني عشر)

# العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات ومستوى الدمع في البيانات المحاسبية المنشورة

تعتبر التقارير المالية المنشورة مصدراً هاماً للمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الإقتصادية سواء من قبل المستثمرين ، أو من قبل غيرهم من الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمشروع الإقتصادي . وحتى تتحقق هذه التقارير لأغراض المرجوة منها، اشتريطت المنظمات المهنية توفير الإفصاح الكافي. Adequate Disclosure في هذه التقارير وذلك حتى تتحقق لمستخدميها في اتخاذ القرارات ، الفائدة الإعلامية القصوى<sup>(1)</sup>.

ويقصد توفير أكبر قدر من الوضوح في التقرير المالي المنشور، يشترط فيه أن يكون مفصلاً إلى أبعد الحدود، وهذا ما يصعب تحقيقه في الواقع العملي وذلك في ظل الإعتبارات الكثيرة التي تفرض على المحاسب تلخيص التقرير إما سعياً وراء تخفيض نفقة إعداده، وأما تلبية لإعتبارات نشره. من هنا يضطر المحاسب عند إعداد التقرير المالي المنشور أن يراعي الموازنة بين اعتبارين :

أولهما : توفير الإفصاح المناسب في التقرير ، وهذا لصالح الفئات التي تستخدمه في إتخاذ القرارات.

وثانيهما : تخفيض تكلفة إعداد ونشر هذا التقرير إلى أدنى حد ممكن ، وهذا لصالح المشروع ، الذي يصدر التقرير.

إذاء الإعتبارين المشار إليهما أعلاه يجد المحاسب نفسه أمام سؤالين :

السؤال الأول : أي من بنود التقرير المالي يجب عليه الإفصاح عنها، وأي منها يجوز له دمجها مع غيرها في سعيه لتلخيص هذا التقرير.

أما السؤال الثاني : فهو : بافتراض أنه أي المحاسب تمكن من تحديد البنود التي يجب الإفصاح عنها وتلك التي يجوز دمجها ، فإلى أي مدى يمكنه الذهاب في عملية الدمج.

---

(1) Statement on Auditing Standards No. 22. Planning and Supervision N.Y.  
AICPA 1978.

في الإجابة على السؤال الأول يجد المحاسب نفسه في حاجة إلى مؤشر موضوعي يحتمل إليه في تقييم الأهمية النسبية Materiality لل்தقرير المالي، بينما في الإجابة عن السؤال الثاني يجد نفسه في حاجة إلى مؤشر موضوعي آخر لقياس خسارة المعلومات التي تترتب على الدمج كمقدمة لتحديد مستوى الدمج المناسب في هذا التقرير.

وفي غياب المؤشرات الموضوعية المطلوبة سواء لتقييم الأهمية النسبية لبند التقرير المالي، أو لتحديد مستوى الدمج المناسب فيه ، كانت عملية دمج التقارير المالية المنشورة تخضع إلى حد كبير للإجتهاد والتقرير الشخصي مما تسبب في تقليل القيمة الإعلامية لهذه التقارير. من هنا تتبّع أهمية توفير بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الإسترشاد بها في تنفيذ عملية الدمج في التقارير المالية المنشورة، وذلك من أجل تحسين القيمة الإعلامية لهذه التقارير وذلك في إطار مبدأ الجدوى الاقتصادية الذي يوازن بين قيمة المعلومات من جهة وتكلفتها من جهة أخرى. وسيتم عرض الموضوع على النحو التالي :

أولاً : مفهوم عملية دمج بند التقرير المالي.

ثانياً : الأساليب التقليدية لدمج بند التقرير المالي ، ونواحي قصورها.

ثالثاً : المباديء والقواعد العملية لعملية الدمج.

رابعاً : أساليب قياس خسارة المعلومات المترتبة على الدمج.

خامساً: حالات عملية على دمج بند التقارير المالية المنشورة وتتضمن حالتين : تعالج

الأولى مشكلة الدمج في التقارير المالية غير المقارنة، بينما تعالج الثانية

مشكلة الدمج في التقارير المالية المقارنة.

#### أولاً- مفهوم عملية الدمج.

مع ان لجوء المحاسب إلى أسلوب الدمج هو مبدأ عام يتبعه في إعداد جميع أنواع تقاريره المالية المنشورة وغير المنشورة على حد سواء، إلا أن هذا الأسلوب يكتسب أهمية خاصة في إعداد التقارير المالية المنشورة وذلك نظراً للآثار التي يرتبها على القيمة الإعلامية لهذه التقارير. إذ في سعيه لإختصار هذه التقارير لتسهيل عملية نشرها يعتمد المحاسب إلى دمج بند معينة من عناصر قائمة الدخل والمركز المالي -كأن يقوم مثلاً بدمج بعض البنود ذات الطبيعة الواحدة من الإيرادات أو النفقات في رقم واحد في قائمة الدخل، أو بدمج بند الأصول أو الخصوم ذات الطبيعة الواحدة في رقم واحد، في قائمة المركز المالي .

وتتخد عملية دمج البيانات المحاسبية شكلين :

أولهما : شكل التلخيص أو الضم Summation إذ تضم المفردات المكونة لبند معين في رقم واحد ليعبر هذا الرقم عن القيمة الإجمالية لهذا البند، مثال على ذلك ضم مفردات المبيعات الشهرية للمشروع معاً لتكون حصيلة الضم القيمة الإجمالية للمبيعات السنوية للمشروع. أو خصم مبيعات الأقسام المختلفة في شركة ما في رقم واحد هو الرقم الإجمالي لمبيعات الشركة .

وثانيهما : شكل الإتحاد أو التركيب Combination وذلك بدمج بنود مختلفة لكن طبيعتها واحدة في رقم واحد يمثل القيمة الإجمالية لباب معين أو مجموعة معينة. كما يحدث مثلاً عند دمج بنود النقدية، والمدينين ، والمخزون السلعي في رقم واحد يمثل القيمة الإجمالية لباب الأصول المتداولة.

عموماً هناك معيار يمكن بموجبه التفرقة بين هذين الشكلين من أشكال الدمج،

وهذا المعيار هو :

"يقسم الرقم الإجمالي على عدد البنود أو المفردات محل الدمج، فإذا كان الرقم حاصل القسمة له مدلول إعلامي، حينئذ تتخذ عملية الدمج شكل الضم أو التلخيص. أما إذا لم يكن لحاصل القسمة مدلولاً إعلامياً ، فتتخد عملية الدمج حينئذ شكل الإتحاد أو التركيب".<sup>(2)</sup>

قياساً على ما سبق فإن لحاصل قسمة القيمة الإجمالية لمبيعات المشروع على عدد أشهر السنة مدلول إعلامي إذ يوفر لمستخدم البيانات المحاسبية معلومة جديدة هو متوسط المبيعات الشهرية للمشروع، بينما ليس لحاصل قسمة القيمة الإجمالية للأصول المتداولة على عدد الأصول معنى ، إذ لا يوفر لمستخدم البيانات أية معلومات جديدة.

## ثانياً - الأساليب التقليدية للدمج ونواحي قصورها :

اعتقد الباحثون على الإسترشاد بنوعين من المؤشرات في دمج بنود التقرير المالي:

أولهما : وهو ما يعرف بمؤشر أو معيار القيمة النسبية للبند Relative - Amount

(1) Orace Johnson. "Towards an (events) Theory of Accounting, Unpublished Dissertation presented to Ohio State University for Ph. D Degree in Accountancy 1975. P.5.

(2) Tbid p.6.

Criterion ، ويوجب هذا المعيار ، تقييم الأهمية النسبية لبند التقرير المالي على ضوء مقارنة قيمة كل منها ، بقيمة بند آخر من البند الرئيسية فيه ، كصافي الربح مثلاً ، أو صافي المبيعات ، وهذا في قائمة الدخل ، أو بإجمالي الأصول ، أو حقوق المساهمين ، وهذا في قائمة المركز المالي.<sup>(1)</sup> فإذا كانت القيمة النسبية المحددة للبند في حدود نقطة القطع المتفق عليها ، يجوز دمجه مع البند ذات الطبيعة المماثلة ، أما إذا ما تجاوزت قيمته النسبية حدود نقطة القطع ، فيعتبر ذلك مؤشراً على الأهمية النسبية لهذا البند مما يتطلب الإفصاح عنه في بند مستقل.

ومن الباحثين مثلاً من يقترح تحديد القيمة النسبية لبند قائمة الدخل بمقارنتها بمتوسط صافي الربح السنوي للمشروع ، أو بمتوسط صافي الربح خلال السنوات الخمس الأخيرة . فإذا كانت القيمة النسبية للبند في حدود ١٠-١٥٪ من متوسط صافي الربح بعد خصم الضرائب ، لا يتصف البند بالأهمية النسبية وبالتالي يجوز دمجه ، أما إذا تجاوزت قيمته النسبية هذا الحد ، فيعتبر ذلك مؤشراً للأهمية النسبية للبند مما يوجب الإفصاح عنه في بند مستقل في قائمة الدخل<sup>(2)</sup> .

ومن الباحثين من يقترح مجمل الربح بدلاً من صافي الربح أساساً للمقارنة عند تقييم الأهمية النسبية لبند قائمة الدخل ، ويشترط في هذا البند حتى يوصف بالأهمية النسبية بموجب هذا المعيار ، أن تتجاوز قيمته النسبية ٢٪ من مجمل الربح<sup>(3)</sup> .

أما في قائمة المركز المالي ، فيقترح بعض الباحثين اتخاذ القيمة الإجمالية للأصول أساساً للمقارنة وذلك في تحديد القيمة النسبية لبند هذه القائمة ، ومنهم من يقترح استبعاد الأصول الثابتة والأصول غير الملمسة من إجمالي الأصول قبل تحديد القيم النسبية لبند قائمة المركز المالي . ويوجب هذا الأساس يدمج البند الذي تقع قيمته النسبية في حدود ١٪ من قيمة تلك الأصول ، أو يدرج في بند مستقل متى تجاوزت قيمته هذا الحد<sup>(4)</sup> .

(1) Bernstein Leopold A., "The Concept of Materiality. The Accounting Review. Vol 42 January 1967 P.93.

(2) Ibid P. 94.

(3) Hylton, delmer. P "Some Comments on Materiality" The Journal of Accountancy, May 1961 P.61.

(4) Regulations - of United States Securities and exchange Commission Rule 5.20.

واثنيهما : وهو ما يعرف بمؤشر أو معيار التغير النسبي الحادث في قيمة البند Relative Change Criterion على مدار فترة زمنية معينة هي في العادة سنة مالية . و بموجبه تقيم الأهمية النسبية لبند التقرير المالي على أساس التغير النسبي الحادث في قيمته في الفترة المالية الجارية بعد مقارنتها بقيمتها في الفترة المالية السابقة، وذلك على أساس أن مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات، يهتمون الوقوف على الإتجاهات الزمنية لبند التقرير المالي ، أكثر من القيم المطلقة لهذه البند في لحظة معينة . ولذا فالقيمة المطلقة للبند في نهاية الفترة المالية كما تبدو في التقرير المالي هي في حد ذاتها معلومة ساكنة، بينما التغير النسبي الحادث في قيمة هذا البند مقارنة بقيمتها في نهاية الفترة السابقة يوفر معلومة ديناميكية تخدم أغراض اتخاذ القرارات<sup>(1)</sup>.

ولعل من أحدث الآراء الواردة بخصوص تقييم الأهمية النسبية لبند التقرير المالي، هو ذلك الرأي الوارد فيـ AISG<sup>(2)</sup> وهو خلاصة الآراء السائدة بهذه الخصوص لدى المجتمع المهنية في كل من كندا، وبريطانيا والولايات المتحدة، وقد جاء في هذا التقرير ما يلى:

- ١- الأهمية النسبية لبند التقرير المالي مسألة تخضع بالضرورة لتقديرات المهنيين المتخصصين.
  - ٢- يوصف البند بالأهمية النسبية متى كانت معرفة هذا البند من قبل مستخدمي التقرير المالي تؤثر في قراراتهم الاقتصادية المبنية على هذا التقرير.
  - ٣- لا تقييم الأهمية النسبية للبند في ضوء قيمته المطلقة فحسب ، بل توجد مجموعة من العوامل الأخرى التي يجبأخذها في عين الاعتبارات في ذلك وهي :
- أ. طبيعة البند ، مثل :
- هل هو عنصر هام في تحديد قيمة صافي الربح؟.
  - هل هو غير عادي ؟.

---

(1) Rapport Donald. "Materciality" The Journal of Accountancy Vol. 177 April 1964 P. 48.

(2) "Accounts International Study Group"

اختصاراً لعبارة

انظر

Leich Robert A, Williams Jahr. "Materiality in Financial Statements Disclosure" CA. Magazine, December 1975. P(53 - 58).

- هل يمكن قياسه قياساً موضوعياً ؟
- هل يشترط الإفصاح عنه بموجب قوانين أو لوائح رسمية ؟
- بـ. قيمة البند مقارناً بما يلي :

  - القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه البند مثل القيمة الإجمالية للأصول بالميزانية.
  - قيمة بند معين ذو أهمية ، مثل : صافي الربح، أو المبيعات في قائمة الدخل.

جـ. خسارة المعلومات المترتبة على دمج بنود التقرير المالي :

يتربّب على أي عملية دمج تحدث في بنود التقرير المالي ، وأياً كان المستوى الذي تتوقف عنده، خسارة معلومات من وجهة نظر قارئ هذا التقرير ، وتعادل قيمة هذه الخسارة من الناحية النظرية، الفرق بين القيمة الإعلامية للتقرير المالي قبل حدوث الدمج وقيمتها الإعلامية بعد حدوثها<sup>(١)</sup>. وترافق خسارة المعلومات (خ) هذه من حيث مفهومها ما يعرف في الفكر المحاسبي بتحيز المعاومة Relevance Bias لأغراض إتخاذ القرارات<sup>(٢)</sup>. لكن نظراً لأن خسارة المعلومات التي يحدّثها الدمج ، تؤثّر على اعتبار معاومة أو ملاعمة البيانات المحتواه في التقرير المالي لعملية اتخاذ القرارات، لذا يمكن القول بأن خسارة المعلومات المترتبة على الدمج (خ) ، لا بد أن تكون مصحوبة بتحيز دمج (ت)، يؤدي وبالتالي إلى تحيز معاومة (ت). وبهذا المفهوم فإن :

$$\text{خ} = \text{ت} = \text{ت}'$$

ومن المفيد التذكير في هذا المجال بأن تحيز الدمج (ت)، يختلف في مفهومه وأسبابه عما يعرف في القياس المحاسبي بتحيز الموضوعية Objectivity Bias ذلك لأن تحيز الدمج (ت) مثل تحيز المعاومة (ت)، مرتبان بإعتبار الإستفادة المحققة من

(1) Mihlan Arthur D, "Design Criteria for Determination of Aggregation levels of Accounting Data and Information." Unpublished Dissertation presented to the University of Missouri for the ph. D Degree in Accountancy 1970 p.172.

(2) بخصوص المزيد من المعلومات حول مصادر وأثار تحيز المعاومة على البيانات المحاسبية انظر : مطر - محمد عطية. نور الاساليب الرياضية في تطوير القياس المحاسبي رسالة دكتوراه مقدمة كلية التجارة بجامعة عين شمس ١٩٨١ صفحة (٦٨).

البيانات المحاسبية Data Usefulness ، أما تحيز الموضوعية (ت<sup>ع</sup>) فهو مرتبط باعتبار دقة البيانات المحاسبية Data Accuracy ، وعليه إذا كان لا بد من حدوث تحيز مواتمة مع كل عملية دمج تحدث في التقرير المالي فليس من الضروري أن يحدث معها تحيز موضوعية. ذلك لأن عملية دمج بنود التقرير المالي تؤثر فقط على اعتبار ملائمة بيانات التقرير لعملية اتخاذ القرارات، دون أن تؤثر على دقة هذه البيانات . فتجميع أو دمج بنود الأصول المتداولة في الميزانية العمومية مثلاً في رقم واحد، يقلل من القيمة الإعلامية للميزانية ، لكنه لا يقلل من دقة بياناتها ، وهذا ما يجعل تقليص تحيز الموضوعية هدفاً للمحاسبة في أغراض قياس الدخل، في حين يكون تقليص تحيز المواتمة هدفاً لها في أغراض اتخاذ القرارات.

ومن ناحية نظرية بحثه، تكون البيانات المحاسبية مواتمة أو مناسبة تماماً لأغراض اتخاذ القرارات من وجهة نظر قارئ التقرير المالي، متى انتفى تماماً وجود تحيز المواتمة فيها . وهكذا لا بد من أن يصاحب كل عملية دمج في التقرير المالي، نشوء تحيز دمج يؤدي إلى تحيز المواتمة، ذلك لأن أي عملية دمج ومهما كان مستواها ستؤدي حتماً إلى حدوث خسارة معلومات. ولذا من المستحبيل أن يخلو تقرير مالي منشور من وجود تحيز دمج فيه. لكن هذا التحيز يتتفاوت بين عملية دمج وأخرى، فقد يكون ضئيلاً جداً من الناحية النسبية وتوصف عملية الدمج حينئذ بأنها جيدة Good Aggregation ، كما قد يكون هذا التحيز كبيراً جداً من الناحية النسبية لدرجة لا يستطيع قارئ التقرير تحملها، فتوصف عملية الدمج حينئذ بأنها رديئة أو غير مناسبة Poor Aggregation .

#### د- نقطة القطع :

تمثل نقطة القطع بالنسبة للمحاسب المعيار الذي يسترشد به في تنفيذ عملية الدمج، والذي بالمقارنة به، تُقيّم عملية الدمج من حيث النوع، فتوصف بأنها جيدة أو رديئة، ومقبولة أو غير مقبولة. كما يسترشد المحاسب بنقطة القطع أيضاً في تحديد مستوى الدمج Aggregation Level الذي يذهب إليه.

ويمكن تحديد نقطة القطع أما في صورة قيمة مطلقة حيث تمثل حينئذ بعدد معين من وحدات المعلومات مثل : ٢٠ وحدة معلومات. كما يمكن تحديدها في شكل نسيبي

حيث تمثل حينئذ نسبة مئوية معينة من القيمة الإعلامية للتقرير المالي، كتحديدها مثلاً بـ ١٠٪ من المحتوى الإعلامي للتقرير<sup>(١)</sup>.

وكما تختلف صور نقاط القطع تختلف كذلك قيمها وذلك بإختلاف الفئات المستخدمة للتقارير المالية. إذ يمكن أن توجد على مستوى التقرير المالي مجموعة مختلفة من نقاط القطع خاصة بمعلومات التقرير جميعه كوحدة، لأن توجد على مستوى الميزانية مثلاً نقطة قطع خاصة بباب الأصول النقدية ، وأخرى خاصة بباب الأصول المتداولة، وثالثة خاص بباب الأصول الثابتة ورابعة خاصة بإجمالي الأصول وهكذا . كما يمكن على مستوى المشروع الاقتصادي أن توجد نقطة قطع خاصة بقائمة الدخل، وأخرى خاصة بقائمة المركز المالي وثالثة خاصة بقائمة التغيرات في المركز المالي، وهذا التنوع في نقاط القطع يتمشى مع حقيقة تنوع أنماط ونماذج القرارات المبنية على التقارير المالية المنشورة. فالقرارات الاستثمارية مثلاً تعتمد على معلومات قائمة الدخل بدرجة أكبر من قائمة المركز المالي هذا يعكس الحال بالنسبة للقرارات الإجتماعية التي تعتمد على معلومات قائمة المركز المالي بدرجة أكبر من قائمة الدخل، من جانب آخر تعتمد القرارات الإجتماعية قصيرة الأجل على معلومات باب الأصول المتداولة، في حين تعتمد القرارات الإجتماعية متوسطة ، وطويلة الأجل على معلومات باب الأصول طويلة الأجل.

وتختلف قيم نقاط القطع كذلك وصورها بإختلاف طبيعة أنشطة المشروعات الاقتصادية، ولكن أيًّا كانت قيمها أو صورها من الضروري لها حتى تصلح معياراً لعملية الدمج أن تحوز على الشرطين التاليين وهما :

- ١- ان تكون مقبولة قبولاً عاماً وذلك سواً من قبل واضعي التقرير المالي، أو من قبل مستخدميه هذا التقرير.
- ٢- ان تكون معلنة ، وهذا يتطلب افصاحاً عنها في التقرير المالي بالنص عليها صراحة في الملاحظات المرفقة بالتقرير المالي جنباً إلى جنب مع قيمة خسارة المعلومات الفعلية التي ترتب على الدمج . وهذه مسؤولية يتحملها المحاسبون ومكاتب تدقيق الحسابات.

(١) يقصد الحصول مزيد من المعلومات حول مفهوم نقاط القطع انظر :

Lev Baruch, Accounting and Information Theory" Studies in Accounting Research No, 2 A.A.A, 1969 P. 66.

## ثالثاً - المبادئ والقواعد العلمية لعملية الدمج .

لترشيد عملية الدمج وتحسين نتائجها، لا بد أن تقوم على مبادئ وقواعد علمية

تزيد من موضوعيتها، ومن أهم المبادئ التي تحكم عملية الدمج ما يلي :

### ١- مبدأ تجميع البيانات :

ويستفاد منه في تحديد مستوى الدمج. ويقضي هذا المبدأ باستمرار عملية الدمج إلى الحد الذي لا تظهر عنده الحاجة لإعادة تفصيلها مرة أخرى. يقصد بذلك أن عملية الدمج يمكن أن تستمر ما دامت البيانات حصيلة الدمج واضحة ومفهومة من قبل قارئ التقرير، وتنتهي هذه العملية بالنقطة التي إذا ما تجاوزت عملية الدمج، تصبح عندها البيانات واضحة وغير مفهومة من قبل قارئ التقرير<sup>(١)</sup>.

### ٢- مبدأ الجدوى ، أو العكلة المعقولة :

ويقضي هذا المبدأ بمراعاة الموازنة عند تنفيذ عملية الدمج بين اعتبارين، أحدهما هو تكلفة الدمج ممثلاً في تحيز الدمج أو خسارة المعلومات المتترتبة عليه، والأخر هو عائد الدمج ممثلاً بالفوارات المحققة في تكلفة اعداد التقرير المالي، ويلعب هذا المبدأ دوراً هاماً في تصميم نظم المعلومات المعاصرة ، وذلك بإعتبار ان للمعلومات كأي منتج آخر تكلفة اقتصادية ، كما أن لها عائد ، ولا بد في تصميم نظام المعلومات من الموازنة بين هذين العنصرين للحكم على مدى كفاءة هذا النظام<sup>(٢)</sup>.

من جانب آخر ، لا بد من وجود قواعد علمية تحكم تنفيذ عملية الدمج، ومن الطبيعي ان تكون هذه القواعد هي نفس القواعد العلمية التي تحكم عملية القياس المحاسبية بشكل عام. ذلك على أساس ان عملية الدمج هي مجرد مرحلة من مراحل عملية القياس المحاسبية. عموماً يمكن حصر أهم القواعد التي تحكم عملية الدمج في أربع على النحو التالي :

**القاعدة الأولى :** بإعتبارها مرحلة من مراحل عملية القياس المحاسبية تخضع عملية الدمج لقواعد عملية الإحتساب والمستمدة من خواص الحقل الرياضي للأعداد الحقيقة الموجبة ( $ح > 0 \geq$ ).

(1) Bower James B., and Schlosser Robert G., "Financial Information Systems, Theory and Practice", Boston : Allyn and Bacon, Inc., 1969 P.45.

(2) American Accounting Association, "Committee on Managerial Decision Models". Supplement to Vol XLIV, The ACC. Review, 1969, P.58.

ومن أهم هذه الخواص، **الخاصية التجميعية** The Associative Property وتوفر هذه الخاصية للمحاسب في تنفيذه لعملية الدمج مرونة كبيرة تجعله يختار مستوى التجميع المناسب من بين عدة بدائل متاحة وذلك بما يوفر لقارئ التقرير أكبر قدر من المعلومات دون أن يؤثر ذلك على القيمة المالية للبنود المجموعة<sup>(١)</sup>. وتقضي هذه القاعدة من قواعد التجميع بتوفير خاصية هامة في البنود المجموعة وهي أن تكون هذه البنود متماثلة أو على الأقل من طبيعة واحدة. وذلك حتى يجوز خضوعها لخاصية التجميع من الناحية الرياضية.

**القاعدة الثانية** : وتقضي بأن يتأكد المحاسب في تنفيذه لعملية الدمج من كونها منطقية Logical وهذه القاعدة على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد إطار عملية الدمج حين تجعلها ممحورة بدمج البنود المتماثلة والتي تأخذ شكل الضم او التلخيص Summation ، أو بدمج البنود ذات الطبيعة الواحدة والتي تأخذ صورة الإتحاد أو التركيب Combination ، أما فيما عدا ذلك فلا تعتبر عملية الدمج منطقية. ويحجب هذه القاعدة يجوز للمحاسب مثلاً أن يدمج في قائمة الدخل الأرقام الممثلة لبند : المواد الخام، الأجور الصناعية ، الأعباء الإضافية في رقم واحد لأنها جميعاً ذات طبيعة واحدة (نفقات انتاجية) ، بينما لا يجوز دمج بندى المواد الخام، وتكليف البيع والتسويق في رقم واحد بحكم اختلاف طبيعتهما. وبالمثل يجوز له في قائمة المركز المالي دمج بند : الآلات ، والأثاث ، والسيارات في رقم واحد يمثل القيمة الإجمالية لباب الأصول الشابطة ، بينما لا يجوز دمج الآلات وأوراق القبض والأوراق المالية لأنها لا تنتهي جميعاً إلى باب واحد.

**القاعدة الثالثة** : ان تكون عملية الدمج مقبولة او مسموح بها Admissible. ولهذه القاعدة أهمية خاصة في تقييم الجدوى الإقتصادية لعملية الدمج إذ بموجبها يحدد مستوى التجميع المناسب والذي يحدد النقطة التي يجب ان تتوقف عندها عملية الدمج<sup>(٢)</sup>.

(١) يعبر عن الخاصية التجميعية رياضياً بالعبارة التالية :

(أ \* ب) \* ج أو أ \* (ب \* ج)

انظر : مطر، محمد عطية، "المقومات الرياضية لقياس المحاسبى" . مرجع سبق ذكره صفحة (٣٧ - ٥٢).

(2) Green John A., Aggregation in Economic Analysis, an Introductory Survey" Princeton. N.J. Princeton University Press 1964. p.3.

ويموجب هذا القاعدة يمكن لعملية الدمج ان تستمر إلى الحد الذي يكون العائد المحقق منها (مثلاً في فورات تكلفة التقرير)، مساوياً للتكلفة (ممثلة في خسارة المعلومات المترتبة على عملية الدمج).

ويجب على المحاسب توخي الحرص في تطبيق هذه القاعدة أثناء عملية الدمج، وذلك بمراعاة الأغراض التي ستسخدم فيها المعلومات مخرجات هذه العملية، فمثلاً يسمح بدمج قيمة ديون المشروع على الغير مع قيمة مخزون السلع في رقم واحد متى كان الهدف محصوراً بتوفير معلومة تستخدم في قياس رأس المال العامل للمشروع . في حين لا يسمح بدمج هذين البنددين متى كان الهدف توفير معلومة تستخدم في تحليل آثار التغيرات الحادثة في رأس المال العامل، ذلك لأن عملية الدمج في صورتها الثانية تخفي عن مستخدم التقرير معلومة هامة يحتاجها في تحليله للتغيرات الحادثة في رأس المال العامل وهي قيمة كل من البنددين على حده، الأمر الذي لا يحتاجه في عملية الدمج بصورةها الأولى.

وتسلك المحاسبين بهذه القاعدة من قواعد الدمج ، يفرض عليهم الحرص على اعداد نماذج متنوعة من التقارير ، تتناسب طريقة عرض معلوماتها مع طبيعة الأغراض التي ستسخدم فيها.

اما القاعدة الرابعة : ففترض على المحاسب ان يسترشد أثناء تنفيذه لعملية الدمج بمفهوم الأهمية النسبية المبني على مفهوم خسارة المعلومات او ما يمكن تسميته بتحيز الدمج Aggregation Bias . وتلعب هذه القاعدة دوراً هاماً في تحديد جودة عملية الدمج، وتقدير كفاءتها ، إذ بموجب قيمة تحيز الدمج أو خسارة المعلومات المرافقة له يمكن تقسيم أنواع الدمج إلى ثلاثة أنواع كما يلى<sup>(1)</sup> :

دمج كامل Perfect Aggregation وتنقسم عملية الدمج بهذه الصفة متى كانت قيمة تحيز الدمج ( $\beta$ , = صفر). أي عندما لا يترتب على عملية الدمج أية خسارة معلومات. وحتى تكون عملية الدمج كاملة يتشرط فيها أن تكون مناسبة تماماً Relevant وصحيحة Correct وذلك من وجة نظر مستخدم البيانات، لذا فإن توفير مثل هذه السمة لعملية الدمج يعتبراً أمراً مستحرياً من الناحية الواقعية.

---

(1) Bower James B. Opcit, (See No. 13) P.52.

دمج جيد Good Aggregation ، وتتسم عملية الدمج بهذه الصفة متى كان تحيز الدمج (ت) ضئيلاً. أي بعبارة أخرى متى كان عائد عملية الدمج يفوق تكلفتها. يحدث ذلك مثلاً عند دمج البنود ذات الطبيعة الواحدة كالمخزون السلعي والأوراق المالية في رقم واحد متى كانت الأهمية النسبية لكل منها ضئيلة نسبياً.

دمج رديء أو غير مناسب Poor Aggregation، يحدث ذلك عندما يكون تحيز الدمج كبيراً لدرجة يجعل العائد المحقق من عملية الدمج، أقل من التكلفة المترتبة عليها. أي عندما لا تتماشي عملية الدمج مع القواعد العلمية لها كأن تكون عملية الدمج غير منطقية مثلاً كما يحدث حال دمج بندي المدينين والدائنين في رقم واحد. فالمعلومات الموفرة من دمجهما لا معنى لها.

عموماً وفي استرشاده بمفهوم خسارة المعلومات المترتبة على الدمج على المحاسب مراعاة الإعتبارات التالية :

- ١) ان خسارة المعلومات المترتبة على دمج بندين أو أكثر في رقم واحد، تزداد كلما كانت القيمة الإجمالية للبنود المجمعة تشكل كسرأً كبيراً في القيمة الإجمالية للباب الذي تنتهي إليه.
- ٢) ان خسارة المعلومات المترتبة على الدمج او التجميع تزداد كلما كانت قيم البنود المجمعة متقاربة، وبالعكس تقل هذه الخسارة كلما كانت قيم البنود المجمعة متفاوتة.
- ٣) ان خسارة معلومات دمج بنود التقرير المالي تزداد بازدياد عدد البنود المجمعة والعكس بالعكس.

#### رابعاً -أساليب قياس خسارة المعلومات المترتبة على الدمج.

ستستخدم في قياس خسارة المعلومات الناتجة عن الدمج أو ما يعرف بتحيز الدمج (ت) أسلوبين هما :

- ١- أسلوب الدالة اللوغيرتمية ويستخدم في قياس خسارة معلومات دمج التقرير المالي غير المقارن.
- ٢- أسلوب دليل الأهمية النسبية ويستخدم في قياس معلومات دمج التقرير المالي المقارن.

١- أسلوب الدالة اللوغيرتمية The Logarithmic Function Approach  
يقوم هذا الأسلوب على استخدام الدالة اللوغيرتمية والتي تعرف بدالة شانون

للمعلومات Shannon's Information Function والتي واضعها Shannon's Information Function كان أول من استخدمها عام ١٩٤٨ في مجالات الهندسة الإلكترونية كوسيلة لتحسين فعالية الاتصالات اللاسلكية عن طريق استخدامها كمقاييس للمحتوى الإعلامي للبرقية. ثم طورت هذه الدالة فيما بعد لتناسب الاستخدام في المجالات المحاسبية عن طريق Theil و غيرهما من الباحثين<sup>(١)</sup>.

وتحخذ هذه الدالة في صورتها الأساسية الصيغة التالية :

$$Q_M = \sum_{r=1}^n k_r \ln k_r$$

ولكن بعد تطويرها للاستخدام في قياس المستوى الإعلامي للتقرير المالي، تتخذ الصيغة التالية :

$$Q_M = \sum_{r=1}^n k_r \ln k_r$$

وذلك حيث :

$Q_M$  = قيمة المعلومات المحتواة في التقرير المالي .

$k_r$  = القيمة النسبية للبند محل الدمج ، ممثلة في شكل كسر من قيمة بند أساسى من بنود التقرير المالي مثل صافي الربح او المبيعات أو إجمالي الأصول .. الخ.

$r$  = ترتيب البند في التقرير حيث  $r = 1, 2, 3, \dots, n$ .

$n$  = عدد بنود التقرير المالي .

ومن أهم الخواص الرياضية للدالة اللوغارitmية أنها<sup>(٤)</sup> :

أ- دالة متناقصة.

ب- دالة تراكمية.

- 
- (1) Walker Michael C., and Stowe John D., "Decomposition Analysis of Financial Statements" Journal of Business Finance and Accountancy 6,2 1979, (173 - 185).
  - (2) Lev Baruch, Op.cit.
  - (3) Walker Michael C. Op.cit, p.15.
  - (4) Lev Baruch. "Decomposition Measures for Financial Analysis". Financial Management. Spring 1973, p., (56 - 63).

والخاصيات أعلاه لها أهمية كبيرة في قياس خسارة معلومات الدمج. ولعل ذلك من الأسباب التي اختيرت من أجلها هذه الدالة لتكون مقياساً لخسارة الدمج. فالخاصية الأولى ، تجعل القيمة الإعلامية للتقرير المالي متناقصة كلما زادت قيمة البند أو البنود المجموعة أو التي يتم دمجها، بينما تلاثم الخاصية الثانية قاعدة أساسية من قواعد عملية الدمج كما قد أشرنا إليها في موضع سابق من البحث هي القاعدة التجميعية والتي تمكن المحاسب من اختيار مستوى الدمج المناسب للتقرير المالي.

وتترافق قيمة خسارة معلومات الدمج المحددة بموجب أسلوب الدالة اللوغاريتمية على ثلاثة عوامل رئيسية على النحو التالي :

**العامل الأول :** قيمة البند ، او البنود المجموعة والعلاقة هنا طردية حيث تزداد قيمة الخسارة تبعاً لإزدياد هذه القيمة والعكس بالعكس.

**العامل الثاني :** مدى التفاوت القائم بين قيمة البند محل الدمج والبنود الأخرى التي سيدمج معها ، والعلاقة هنا عكssية . إذ كلما زاد التفاوت في القيمة نقصت خسارة معلومات الدمج والعكس بالعكس .

**أما العامل الثالث :** فهو عدد البنود المجموعة . والعلاقة هنا طردية ، إذ كلما زاد عدد البنود المجموعة، زادت قيمة خسارة المعلومات والعكس بالعكس.

#### ٤- أسلوب دليل الأهمية النسبية : The Materiality Index Approach :

يستخدم هذا الأسلوب في قياس قيمة خسارة معلومات التقرير المالي المقارن، ويقوم على فرضية أساسية يمكن التعبير عنها بما يلي :

"تأثير قيمة البند وكذلك معدل تغيره الحادث على مدار الفترة الزمنية للتقرير المقارن على أهميته النسبية ، وعليه فمن أجل تقييم الأهمية النسبية للبند محل الدمج، لابد من ترجيح قيمته النسبية بمعدل التغير الحادث فيها وذلك عن طريق ضربهما معاً ليكون حاصل الضرب الناتج دليلاً لأهميته النسبية " <sup>(١)</sup>.

من هنا، يتضح أن أسلوب دليل الأهمية النسبية في قياس خسارة معلومات الدمج، يجمع مؤشرين طالما استرشد بهما المحاسبون في تقييم الأهمية النسبية للبند محل

(1) Accounting principles Board, Opinion No. 20.

Accounting Changes (N. Y. AICPA) 1971 Paragraph 38.

الدمج، وهو مؤشر أو معيار القيمة، ومؤشر أو معيار التغير. ولكن ميزة هذا الأسلوب أنه جمعهما معاً في مؤشر واحد بدلاً من استخدام كل مهما على انفراد.

وتحدد القيمة الإعلامية للتقرير المالي المقارن بموجب هذا الأسلوب بالمعادلة

التالية :

$$ق_m = \sum_{r=1}^n \frac{س_r (س_2 - س_1)}{س_1}$$

وذلك حيث :

$ق_m$  = قيمة المعلومات المحتواة في التقرير المالي.

$س_r$  = القيمة النسبية للبند محل الدمج في نهاية الفترة المالية الثانية للتقرير المالي.

$n$  = عدد بنود التقرير المالي.

$r$  = ترتيب البند محل الدمج حيث  $r = (1, 2, 3, \dots, n)$ .

ويحجب المعادلة أعلاه يتبين لنا أن خسارة معلومات الدمج للتقرير المالي المقارن، والمحددة بموجب الأسلوب أعلاه تتوقف على عاملين هما :

العامل الأول : القيمة النسبية للبند أو البنود محل الدمج والعلاقة هنا طردية، إذ تزيد قيمة خسارة معلومات الدمج بزيادة القيمة النسبية للبند محل الدمج والعكس بالعكس.

والعامل الثاني : معدل التغير الحادث في القيمة النسبية للبند على مدار الفترة الزمنية للتقرير المالي المقارن والتي تكون عادة سنة مالية. وهذا العامل وهو معدل التغير يوفر ميزة هامة لأسلوب دليل الأهمية النسبية، وهي صلاحيته للاستخدام في التقارير المالية المقارنة وغير المقارنة بعكس أسلوب الدالة اللوغاريتمية الذي هو بصورته المشار إليها سابقاً لا يصلح إلا للتقارير المالية غير المقارنة.

عموماً، ويقصد إبراز مزايا كل من الأسلوبين السابقين سنقوم بعرض طريقة استخدامهما في قياس خسارة معلومات الدمج، وذلك من خلال مثالين ، سنخصص المثال الأول منها لأسلوب الدالة اللوغاريتمية. والثاني لأسلوب دليل الأهمية النسبية، مع مراعاة أن تعالج المثال الأول مشاكل الدمج في قائمة المركز العالمي، و تعالج المثال الثاني مشاكل الدمج في قائمة الدخل.

١- مثال (١) :

استخدام الدالة اللوغارitmية في قياس خسارة دمج المعلومات.

في الجدول التالي بيانات مقتطعة من الميزانيات العمومية لست شركات صناعية.

وتخص هذه البيانات جانب الأصول من كل من الشركات الست وذلك كما هو في ١٩٩٥/١٢/٣١ (بالدنانير). والمطلوب ، على ضوء القواعد العلمية الأربع للدمج والمشار إليها سابقاً، اختبار الإمكانيات المتاحة للدمج بباب الأصول المتداولة في كل من الشركات الست، ومن ثم تحديد مستوى الدمج الأمثل بالنسبة لكل منها، وذلك بالإشارة بنقطة القطع المتعارف عليها لخسارة معلومات الميزانية في القطاع الذي تعمل فيه هذه الشركات وهي ١٠٪.

جدول رقم (١)

جانب الأصول في الشركات الست في ١٩٩٥/١٢/٣١  
(آلاف الدنانير)

النوع	المقدار	النوع	المقدار	النوع	المقدار	النوع	المقدار	النوع	المقدار	النوع	المقدار	النوع	المقدار	النوع	المقدار	النوع	المقدار	النوع	المقدار
أصول متداولة		أصول ثابتة		آلات بعد خصم الإستهلاك		المترافق		مبالغ بعد خصم الإستهلاك		المترافق		مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأصول		مقدار الأصول المتداولة		مقدار الأصول الثابتة	
-١		-٥		-٦		-٤		-٣		-٢		-١							
نقد بالصندوق ولدى البنوك		آلات بعد خصم الإستهلاك		مبالغ بعد خصم الإستهلاك		مبالغ بعد خصم الإستهلاك		مدينون		أوراق مالية متداولة		مقدار الأصول المتداولة		مقدار الأصول الثابتة					
٤٩٨٠	٤٩٠٠	٢٥٠٠	٢٤٩٠٠	٢٣٠٠	١٢٥٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	
٢٠	١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠	١٢٠٠	١٢٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	
١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	
٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	
٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	
٢٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	
٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	
١٢٠٠	٩٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	

الحل :

سنلتمس حلأً لمشكلة الدمج في القوائم المالية للشركات السابقة وذلك بإتباع الخطوات التسلسلية التالية :

- التحقق من مدى توفر الخواص العلمية لعملية الدمج، وذلك في ضوء القواعد العلمية التي سبقت الإشارة إليها. وأهم خاصيتين يجب التركيز عليهما في هذه المرحلة هما

الخاصة التجميعية والتي تفترض خصوص ععملية الدمج للقواعد الرياضية للخاصة التجميعية، ثم خاصة المنطقية التي تفترض ان يكون البند او البنود محل الدمج ذات طبيعة واحدة.

٢- بعد التتحقق من توافر الشروط العلمية للدمج، سنقوم بقياس خسارة الدمج التي تحدث في كل من الميزانيات الست ، وذلك تحت مستويات دمج مختلفة.

٣- ثم على ضوء النتائج المحققة في الخطوة رقم (٢) ، نحدد مستوى الدمج المناسب في كل ميزانية.

٤- التتحقق من توفر الخواص العلمية لعملية الدمج :

ان نظرية سريعة لبنيو الأصول في الميزانيات الست تظهر انها جميعاً مقاسة بوحدة قياس واحدة وهي (الدينار). وتماثيل أو تجانس وحدة القياس للبنيو المحتمل دمجها يحقق الشرط الأساسي للخاصية العلمية الأولى لعملية الدمج وهي الخاصية التجميعية. لأن تماثيل وحدة القياس بالنسبة لبنيو الأصول تتبع الفرصة للتجميعها.

ويقصد التتحقق من توفر شروط الخاصية العلمية الثانية لعملية الدمج وهي المنطقية، لابد أولاً من استكشاف فرص الدمج المتاحة في كل ميزانية من الميزانيات الست. وهذا يتطلب تحديد بدائل الدمج الممكنة بالنسبة لكل بند من بنود الأصول وذلك في صورة ازواج مرتبة يحدد عددها بالمعادلة التالية<sup>(١)</sup> :

$$U = \frac{1}{15} \times \frac{1}{\frac{1}{2} \times \frac{1}{2}} = \frac{1}{15} \times \frac{1}{\frac{1}{2} \times \frac{1}{2}}$$

وعلى هذا الأساس ، لو مثلنا كل أصل من الأصول برقمه المتسلسل في الميزانية العمومية فإن بدائل او فرص الدمج المتاحة من الناحية النظرية تمثل بالإزواج المرتبة التالية :

(١، ٢)، (٣، ١)، (٤، ١)، (٥، ١)، (٦، ١)، (٢، ٤)، (٤، ٥)، (٢، ٦)،  
 (٦، ٢)، (٤، ٣)، (٥، ٣)، (٦، ٤)، (٤، ٥)، (٦، ٥).

(١) يحدد عدد الإزواج المرتبة باستخدام أسلوب التبادل الرياضي بالمعادلة التالية :

$$15 = \frac{(1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5 \times 6)}{1 \times 2 \times 3 \times 4} \times \frac{1}{2}$$

ومدلول الأزواج المرتبة اعلاه ، انه من الناحية النظرية البحثة تتوفّر امام المحاسب بذائل عدة لتنفيذ عملية الدمج على مستوى كل من الميزانيات الست ، فبالنسبة للبند رقم (١) مثلاً وهو بند النقد يجوز من الناحية النظرية دمجه مع أي من البنود الخمسة الأخرى وهي (٢،٣،٤،٥،٦) ليكون معها واحداً من الأزواج المرتبة التالية:

(١،٢) أو (٣،١) أو (٤،١) أو (٥،١) أو (٦،١).

أي (نقد ، أوراق مالية) أو (نقد ، مديونون) أو (نقد ، بضاعة) أو (نقد ، الات) أو (نقد ، مبانی).

لكن القاعدة او الخاصية العلمية الثانية لعملية الدمج وهي قاعدة المنطقية تتدخل لتقليص بذائل الدمج المتاحة بالنسبة للبند رقم (١) وهو النقد إلى ثلاثة فقط بدلًا من خمسة . فبذائل الدمج المتاحة من الناحية الواقعية بالنسبة لهذا البند تمثل في الأزواج المرتبة الثلاثة الأولى فقط وهي :

(١،٢) أو (٣،١) أو (٤،١) أي :

(نقد ، أوراق مالية) أو (نقد ، مديونون) أو (نقد ، بضاعة) هذا على أساس أن بند النقد وبند الآلات ليسا من طبيعة واحدة ، بإعتبار أن الأول أصلًا متداولاً في حين أن الثاني أصلًا ثابتاً ، كما أنه وبند المبانی ليسا من طبيعة واحدة أيضاً وعليه لا يجوز دمجهما معاً من الناحية المنطقية . بينما يجوز ذلك مع كل من الأوراق المالية والبضاعة بإعتبارها جميعاً مع بند النقد تنتهي إلى باب الأصول المتداولة.

إلى هنا يكون المحاسب قد حدد المجال الذي يجوز فيه تنفيذ عملية الدمج وهو هنا باب الأصول المتداولة . أما اتخاذ قرار الدمج أي المضي قدماً في التنفيذ الفعلى لعملية الدمج ، وكذلك تحديد مستواها المناسب في كل من الميزانيات الست ، فيتحدد مصيرها بالأحتكام إلى القاعدة العلمية الثالثة من قواعد عملية الدمج وهي قاعدة الجدوى ، إذ تتطلب هذه القاعدة بأن يتم قرار الدمج ، وكذلك تحديد مستوى الدمج المناسب على ضوء الموازنة بين الفائدة المحققة من الدمج (ممثلة بالفورات المحققة في تكلفة إعداد التقرير المالي) وتكلفة الدمج (ممثلة بخسارة المعلومات المسترتبة عليه) . وهذا يوجب على المحاسب الانتقال للخطوة التالية ، وهي قياس خسارة معلومات الدمج في كل من

الميزانيات الست، ومن ثم ويافترض أن نقطة القطع المقبولة في القطاع الذي تعمل فيه المنشآت الست هي ١٠٪ سيكون القرار إما بالدمج أو عدمه، ثم في حالة اتخاذ القرار بالدمج سيتم تحديد المستوى الذي يتوقف عنده.

#### ٤- قياس خسارة المعلومات (خ).

نبدأ أولاً باستكشاف فرص دمج البندين الأول والثاني من الأصول المتداولة وهما النقد والأوراق المالية والممثلين بالزوج المرتب (٢.١)، فبمراجعة القاعدة الثالثة وهي قاعدة الجدوى وبعد الأخذ في عين الاعتبار العوامل المحددة لخسارة الدمج في التقرير المالي غير المقارن والمشار إليها سابقاً، سيكون هناك شبه اجماع او قبول عام من قبل المحاسبين على رفض دمج هذين البندين في ميزانية الشركة رقم (١) وذلك للأسباب التالية :

١) القيمة الإجمالية للبندين محل الدمج وهي ٢٥٠٠٠ دينار تشكل كسرأ كبيراً بالنسبة للقيمة الإجمالية لباب الأصول المتداولة ( $\frac{٢٥٠٠٠}{٦٠٠٠}$ ) وبما ان هذا الكسر يعادل ٥٠٪ من قيمة الأصول المتداولة فهذا دليل على الأهمية النسبية للبندين المجمعين مما يبرر رفض دمجها حسب القاعدة رقم (١).

٢) وبمقارنة قيمتي البندين وهما ١٢٥٠٠ ، ١٢٥٠٠ نجدهما متساوين وعليه فإن خسارة المعلومات المترتبة عن دمجهما ستكون كبيرة نسبياً حسب القاعدة رقم (٢).

وعلى العكس تماماً، يفترض اجماع المحاسبين على قبول دمج البندين السابقين في ميزانية المنشأة رقم (٦). حيث يتتوفر فيها مبررات الدمج وهي :

١- القيمة الإجمالية للبندين وهي ٥٠٠٠ تشكل كسرأ صغيراً بالنسبة للقيمة الإجمالية للأصول المتداولة في هذه المنشأة ( $\frac{٥٠٠٠}{٦٠٠٠}$ ). مما يمكن اعتباره مؤشراً على عدم أهميتها النسبية وبالتالي مبرراً لدمجهما.

٢- كما أن قيمتيهما متفاوتتان بشكل حاد (٤٩٨٠، ٢٠) مما يجعل خسارة المعلومات المترتبة عن دمجهما ضئيلة، وهذا مبرر آخر لدمجهما.

أما بالنسبة لبقية المنشآت وهي (٤، ٣، ٢) فمن المحتمل اختلاف موقف المحاسبين تجاه عملية الدمج فيها، لأنه بالنسبة لكل منها يتتوفر مبرر واحد فقط من مبررات الدمج. لذا ستختفي عملية الدمج فيها لتقديرات المحاسب والتي سيبينها على خسارة المعلومات المترتبة عن دمجها مقارنة مع نقاط القطع المتفق عليها كحد أعلى

لخسارة المعلومات المسموح بها في القطاع الذي يعمل فيه المشروع. وفي الواقع ان أمثل هذه الحالات هي المجال المناسب لاستخدام الدالة اللوغاريتمية كمقاييس لخسارة دمج المعلومات المترتبة على الدمج، وذلك بقصد اضفاء بعض الموضوعية على هذه العملية. أما بالنسبة للمنشآت المماثلة للمنشأة رقم (١)، ورقم (٦) فإن مبررات رفض عملية الدمج في الأولى، ومبررات قبولها في الثانية، يمكن تركها لتقديرات المحاسب لأن مبررات الرفض او القبول تكون في مثل هذه الأحوال واضحة ولا مجال لاختلاف المحاسبين حولها. وعليه سنحاول قياس خسارة معلومات دمج بندي النقد، والأوراق المالية في ميزانية الشركة الثانية كنموذج ، وذلك بإستخدام الدالة اللوغاريتمية<sup>(١)</sup>.

#### جدول رقم (٢)

#### الأصول المتداولة بميزانية الشركة رقم (٢) في ١٩٩٥/١٢/٣١

ك	مبلغ بالآلاف	الأصول المتداولة بعد الدمج	ك	مبلغ بالآلاف	الأصول المتداولة قبل الدمج
٢٠.	١٠٠٠	بضاعة آخر المدة	٢٠.	١٠٠٠	بضاعة آخر المدة
٣٠.	١٥٠٠	مديونون	٣٠.	١٥٠٠	مديونون
٤٠.	٢٥٠٠	أصول متداولة أخرى	٤٠.	٢٠٠٠	أوراق مالية متداولة
			٤٦	٢٣٠٠	نقد بالصناديق ولدى البنك
١	٥٠٠٠	مجموع الأصول المتداولة	١	٥٠٠٠	مجموع الأصول المتداولة

تحدد خسارة الدمج هنا بالمعادلة التالية :

$$\Delta H = Q_1 - Q_2$$

حيث :

$H$  = خسارة معلومات الدمج

(١) يتوقف نوع مقاييس خسارة معلومات الدمج بأسلوب الدالة اللوغاريتمية على نوع اللوغرتم في بناء الدالة. فإذا كان اللوغرتم للأساس (٢) يطلق على المقاييس مصطلح (Bits). أما إذا كان اللوغرتم للأساس (١٠) أو اللوغرتم الطبيعي فيطلق على مقاييس خسارة معلومات حينئذ مصطلح (Nits).

$Q_1$  = القيمة الإعلامية للتقرير المالي قبل الدمج.

$Q_2$  = القيمة الإعلامية للتقرير المالي بعد الدمج.

وي استخدام نموذج قياس خسارة معلومات الدمج المبني على الدالة اللوغاريتمية وهو:

$$X_m = \sum_{r=1}^n k_r \cdot \ln \frac{Q_1}{Q_2}$$

وذلك حيث :

$X_m$  = خسارة معلومات الدمج .

$k_r$  = القيمة النسبية لكل بند من بنود الأصول المتداولة قبل الدمج ممثلة في صورة كسر عشري من القيمة الإجمالية للأصول المتداولة .

$k_r$  = القيمة النسبية لكل بند من بنود الأصول المتداولة بعد الدمج ممثلة في صورة كسر عشري من القيمة الإجمالية للأصول المتداولة .

وعليه بالرجوع إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) فإن :

$$\begin{aligned} X_m &= \{2 \cdot \ln 2 + 3 \cdot \ln 3 + 4 \cdot \ln 4 + 6 \cdot \ln 6\} - \{2 \cdot \ln 2 + 3 \cdot \ln 3 \\ &\quad + 4 \cdot \ln 4 + 5 \cdot \ln 5\} \\ &= [2 \cdot (2 \times 32) + (3 \times 74) + (4 \cdot 65 \times 4) + (6 \times 46)] \\ &\quad - [2 \cdot (2 \times 32) + (3 \cdot 74) + (4 \cdot 65)] \\ &= [464 + 525 + 1856 + 515] - [464 + 525 + 505] \\ &= 1690 - 1489 = 120 \text{ ر. وحدة معلومات} \\ &= 12\% \end{aligned}$$

وياتباع نفس الأسلوب حددت قيمة خسارة المعلومات المترتبة على دمج النقدية وأوراق القبض في المنشآت المتبقية فكانت حصيلة ذلك البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

خسارة المعلومات المترتبة على دمج بنود باب الأصول المتداولة بميزانيات الشركات الست  
في ١٩٩٢/١٢/٣١

رقم المنشأة	قيمة	نحو	%
١	١٩٨٦	٤٤٦١	٢٥٪
٢	١٦٨٧	٤٤٦١	١٢٪
٣	١٥٥٥	٤٤٦١	١١٪
٤	١٢٦٢	٤٤٥٩	١٠٪
٥	١٥٢٦	٤٤٥٩	٤٪
٦	١٤٥٦	٤٤٥٩	٤٪

بتحليل النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبيّن ما يلي :

١) ان دمج البنددين (النقدية ، أوراق مالية) قد ترتّب عليه خسارة معلومات او تعزيز دمج في القوائم المالية لجميع المنشآت ، ولكن هذا التحييز يتفاوت في قيمته بين منشأة وأخرى وذلك تبعاً لاختلاف العوامل المؤثرة عليه والمشار إليها سابقاً.

فكمما تشير النتائج أعلاه فإن أكبر خسارة في المعلومات أصابت قائمة المركز المالي للمنشأة رقم (١) وهي بنسبة ٢٥٪، بينما كانت أقل خسارة من نصيب قائمة المركز المالي للمنشأة رقم (٦) وهي بنسبة ٤٪. وذلك يزيد ما كنا قد أشرنا إليه في بداية التحليل كما تؤكّد هذه النتيجة أيضاً بأن خسارة معلومات الدمج تزيد بزيادة تقارب قيمة البنددين المجمعين وتتنقص بتفاوت قيمتها.

٢) في ضوء خسارة معلومات الدمج الموضحة في الجدول أعلاه وبالمقارنة مع نقطة القطع المقبولة وهي (١٠٪) سيتحدد قرار دمج البنددين أو الإفصاح عن كل منها في كل من الميزانيات الست على النحو التالي :

بالنسبة لميزانية الشركتين (١، ٢) لا يجوز دمج هذين البنددين بل يجب الإفصاح عن كل منها في رقم مستقل بالميزانية وذلك طالما ان خسارة المعلومات الناتجة عن الدمج من كل منها تزيد عن نقطة القطع المسموح بها وهي ١٠٪. بينما يجب الدمج في الميزانيات الخاصة بالشركات وهي (٣، ٤، ٥، ٦). أما بالنسبة لميزانية الشركة (٤) وحيث

تعادل قيمة خسارة المعلومات الناتجة عن الدمج مع نقطة القطع المسموح بها فيترك القرار بشأنها لاجتئاد المحاسب في ضوء الظروف المحيطة.

### ٣) تحديد مستوى الدمج المناسب :

بعد اكتشاف وجوب الدمج في ميزانيات الشركات (٢، ٥، ٦) وجواز الدمج بميزانية الشركة (٤) فالسؤال الذي يطرح هو :

إلى أي مدى ستستمر عملية الدمج في كل من هذه الميزانيات ؟ بمعنى هل يتوقف مستوى الدمج عند حد دمج النقد والأوراق المالية فقط، أم يستمر المحاسب في عملية الدمج ليشمل في ذلك بند المدينيين أيضاً ، أو هل يمكن ان تستمر عملية الدمج لتشمل بضاعة آخر المدة أيضاً؟.

بالإجابة على التساؤل السابق يمكن تحديد مستوى الدمج المناسب في كل من الميزانيات الأربع.

لأخذ ميزانية الشركة رقم (٣) كنموذج لتحديد مستوى الدمج المناسب فيها وستحاول بإستخدام نموذج الدولة للوغرافية قياس خسارة الدمج المترتبة على دمج البنك الثلاثة الأخيرة من الأصول المتداولة وهي النقد، والأوراق المالية، والمدينيين كما في الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

تحديد مستوى الدمج المناسب لباب الأصول المتداولة بميزانية الشركة رقم (٣)

في ١٩٩٢/١٢/٣١

بيان	بيان	مبلغ	كرا	كرا	مبلغ	بيان
الأصول المتداولة	الأصول المتداولة					الأصول المتداولة
قبل التجميع	بعد التجميع					قبل التجميع
مخزون سلعى	مخزون سلعى	١٠٠٠	٢٠	٢٠	١٠٠٠	مخزون سلعى
أصول متداولة أخرى	أصول متداولة أخرى	٤٠٠٠	٣٠	٣٠	١٥٠٠	مديونون
			٢٥	٢٥	١٢٥٠	أوراق مالية متداولة
				٢٥	١٢٥٠	نقد في الصندوق ولدى
						البنوك
مجموع الأصول المتداولة		٥٠٠٠	١	١	٥٠٠٠	

$$\begin{aligned} \text{خ} &= \text{ق}_1 - \text{ق}_2 \\ &= ١٥٠٥ - (٢٠٠٢ + ٨٠٠٢) \\ &= ١٥٠٥ - ١٣٨٧ = ١١٨ \end{aligned}$$

والنسبة المئوية لخسارة المعلومات تعادل  $(118 / 1505) \times 100 = 7.8\%$ .  
ويمقارنة خسارة المعلومات المحققة وهي  $7.8\%$  بنقطة القطع المسموح بها  $10\%$ .  
يمكن للمحاسب الحكم بجواز دمج هذه البنود الثلاثة في رقم واحد في قائمة المركز المالي.

لكن على المحاسب أن يتوقف عند هذا الحد في عملية الدمج لأنه لو استمر في هذه العملية ودمج جميع بنود الأصول المتداولة للمنشأة رقم (٢) في رقم واحد وكانت الخسارة المحققة في المعلومات حينئذ بنسبة  $100\%$  وهي ما تتجاوز نسبة القطع المسموح بها.  
وذلك لأن خسارة المعلومات في حالة دمج البنود الأربع تكون كالتالي :

$$\text{خ} = ١٥٠٥ - (١١٨ - صفر) = ١٥٠٥ \text{ وبنسبة } (100\%).$$

وبتطبيق نفس الأسلوب على المنشآت المبتدئية ٤، ٥ يمكن تحديد مستوى الدمج في باب الأصول المتداولة في هذه المنشآت. وذلك كما يتبيّن في الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

تحديد مستوى الدمج المناسب لباب الأصول المتداولة بميزانيات الشركات (٦، ٥، ٤، ٣)  
في ١٩٩٢/١٢/٣١

رقم المنشأة	القيمة	قيمة خ	%
٣	١٥٠٥	١٣٨٧	٧.٨%
٤	١٦٢٦	١٣٨٧	١٤.٧%
٥	١٥٢٦	١٣٨٧	٩.١%
٦	١٤٥٦	١٣٨٧	٤.٧%

\* حدثت سابقاً في الجدول رقم (٢)

وتوفر البيانات في الجدول أعلاه المعلومات الآتية :

- ١) ان مستوى الدمج في المنشأة رقم (٤) يجب ان يتوقف عند دمج بندي (النقدية وأوراق القبض) فقط. لأنه سيترتب على عملية الدمج فيما بعد ذلك خسارة معلومات تزيد عن نقطة القطع المسموح بها.  $147 > 100 \%$ .
- ٢) اما بالنسبة للمنشآت (٣، ٥، ٦) فيمكن لعملية الدمج ان تستمر فيها إلى مدى أكبر فتشمل ثلاثة بنود (النقدية ، أوراق القبض ، والمدينيين). وتنتوقف عملية الدمج عند هذا المستوى . لأنه فيما لو تجاوزت هذا المستوى إلى دمج جميع البنود الأربع في رقم واحد سيترتب هنا خسارة معلومات كبيرة بنسبة  $100\%$  وهو ما يتتجاوز الحدود التي يقبلها مستخدمو هذه القوائم والمحدد بنقطة قطع  $10\%$ .
- ٣) ان أكثر البيانات مناسبة لعملية الدمج هي البيانات الخاصة بالمنشأة رقم (٦) تليها في ذلك بيانات المنشأة رقم (٣) ثم بيانات المنشأة رقم (٥) وبعد ذلك بيانات المنشأة رقم (٤).

مثال (٢) : استخدام أسلوب دليل الأهمية النسبية في قياس خسارة معلومات دمج التقرير المالي المقارن.

في الجدول التالي قائمة الدخل المقارنة لإحدى الشركات المستشار إليها بالإيضاح رقم (١) معدة في نهاية ١٩٩٥/١٢/٣١ ، والمطلوب استخدام دليل الأهمية النسبية مؤشراً في تحديد مستوى الدمج المناسب في هذه القائمة تمهدأ لنشرها مرفقة بقائمة المركز المالي، وذلك بتوفير المعلومات التالية :

- ١ - نقطة القطع المتفق عليها في القطاع الصناعي الذي تعمل فيه الشركة بخصوص تقييم الأهمية النسبية لبند قائمة الدخل هي ٥ وحدات من المعلومات.
- ٢ - نقطة القطع المتفق عليها بخصوص خسارة معلومات الدمج المقبولة من قبل مستخدمي قائمة الدخل هي  $15\%$ .

الحل :

سيتخذ حل المشكلة المسار التالي :

- ١- سنبدأ بتحديد القيم النسبية لبند قائمة الدخل في نهاية الفترتين الماليةتين وذلك بإتخاذ قيمة المبيعات السنوية أساساً للمقارنة . (انظر جدول رقم ٦).
- ٢- سنحدد التغير الحادث في قيمة بند القائمة على مدار الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٤/١٢/٣١ - ١٩٩٥/١٢/٣١ ، وذلك في شكل قيم مطلقة ونسبة .

٣- من المعلومات المحققة في الخطوتين (١، ٢) يشتق دليل الأهمية النسبية لبنود قائمة الدخل في ١٢/٣١/١٩٩٥ .

٤- بمقارنة دليل الأهمية النسبية لكل بند من بنود قائمة الدخل المشتق في الخطوة رقم (٣) مع نقطة القطع المتفق عليها معياراً لتقييم الأهمية النسبية في القطاع الصناعي الذي تعمل فيه الشركة وهو ٥ وحدات معلومات يتخذ قرار الدمج حسب النموذج التالي:

إذا كان  $D^* \geq 5 \leftarrow$  دمج

أما إذا كان  $D^* < 5 \leftarrow$  افصاح

٥- بالإسترشاد بالنموذج أعلاه تتفذ المرحلة الأولى لعملية الدمج وتحتسب قيمة خسارة معلومات الدمج على مستويين هما :

- أ- مستوى الأبواب.

ب- مستوى قائمة الدخل جميعها كوحدة (انظر جدول رقم ٧).

٦- تقارن قيمة خسارة معلومات الدمج المحددة على مستوى قائمة الدخل من الخطوة السابقة بنقطة القطع المتفق عليها لخسارة معلومات دمج قائمة الدخل وهي ١٥٪ وبناءً على ذلك يحدد مستوى الدمج المناسب والذي يجب أن تتوقف عنده عملية الدمج (انظر جدول رقم ٨).

١- تحديد القيم النسبية لبنود قائمة الدخل :

يبين العمودان الأول والثاني من الجدول رقم (٦) القيمة النسبية لهذه البنود ، ويلاحظ بأن المبيعات باعتبارها أساس المقارنة احتلت في ١٢/٣١/١٩٩٥ المرتبة الأولى في هذا المجال، بينما احتلت مردودات المبيعات مثلاً المرتبة الثالثة عشرة، وأرباح (خسائر) أوراق مالية المرتبة الخامسة عشر ... وهكذا.

٢- التغير النسبي العادل في قيم بنود قائمة الدخل :

ويبين العمود الثالث من الجدول رقم (٦) التغير العادل في بنود قائمة الدخل بالقيم المطلقة وكذلك في شكل نسبي. ويلاحظ هنا بأن المرتبة التي يحتلها البند حسب التغير النسبي العادل فيه ليست مرتبطة بقيمتها المطلقة كما هو الحال في العمود الثاني.

مثال على ذلك أن المبيعات وهي التي احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمتها النسبية جاءت في المركز العشرين من حيث التغير الحادث في قيمتها على مدار السنة المالية، بينما مردودات المبيعات والتي احتلت المرتبة الثالثة عشر حسب قيمتها النسبية جاءت في المرتبة الأولى حسب التغير الحادث في هذه القيمة. والتفاوت الحادث في المرتبتين يمكن اعتباره دليلاً واضحاً على الآثار التي ستترتب على القوائم المالية المنشورة فيما لو تم الإسترشاد في تقييم الأهمية النسبية لبندوها أما بالقيمة النسبية على حدة، أو بالتغيير الحادث في قيمة البند على حدة ، وهما المؤشران التقليديان المتبعان في المجالات المحاسبية.

فحسب مؤشر القيمة سيكون قرار المحاسب بدمج مردودات المبيعات، بينما حسب مؤشر التغير الحادث في قيمتها سيكون القرار بالإفصاح. كذلك لو اقتصر المحاسب على استخدام معيار التغير الحادث في قيمة البند مؤشراً لقرار الدمج أو الإفصاح بالنسبة لبند مكاسب (خسائر) بيع الأصول الثابتة، لكن القرار بالإفصاح لأنه احتل المركز الرابع من حيث التغير إذ تغير بنسبة ١٥٪، بينما لو استرشد محاسب آخر بالقيمة النسبية لهذا البند لكان القرار بالدمج حتى حيث لم تزد قيمته عن ٣٪ من قيمة المبيعات. ولعل ذلك ما يؤيد ضرورة استخدام دليل الأهمية النسبية كمعيار للدمج لأنه يجمع بين آثار العاملين السابقين وهم القيمة والتغير الحادث فيها معاً.

جدول رقم (٦)  
قائمة الدخل المقارنة المفصلة في ١٩٩٥/١٢/٣١

م	بيان	١٩٩٤	١٩٩٥	التغير	دليل الأهمية النسبية وحدة الرتبة	معلومات
١	مبيعات	١٧١.	١٠٠	-١٠٠	٢٦	صفر
٢	مردودات المبيعات	١٠.	٦٦	+٦٦	١	٢٠.٣
٣	صافي المبيعات	١٧٠.	٩٩٤	+٩٩٤	١١	٢١
٤	تكلفة المبيعات	٦٠.	٣٥١	+٣٥١	١	٢١
٥	مجمل الربح	١١٠.	٦٤٣	+٦٤٣	٨	٨٥
	مصرفقات بيع وتوزيع				٢٢	
٦	رواتب	٢٠.	١١٧	+١١٧	٧	٦٢
٧	إيجارات	٨.	٤٧	+٤٧	١٦	٩
٨	دعاية وإعلان	٧.	٤٦	+٤٦	١٧	٨.
٩	أخرى	٥٠.	٢٩	+٢٩	٢٢	ع
١٠	جملة مصرفقات البيع والتوزيع	٤٠.	٢٢٤	+٢٢٤	١٤	٢١
	مصرفقات إدارية وعمومية				١٠	
١١	رواتب	١٠٠.	٥٨	+٥٨	١٣	٤٤
١٢	مخصصات مختلفة	٤٠.	٢٣	+٢٣	٩	٥٢
١٣	استهلاكات مختلفة	٥٠.	٢٩	+٢٩	١٨	٧.
١٤	أخرى	٢٠.	١٢	+١٢	١٥	١٣
١٥	جملة المصرفقات الإدارية	٢١٠.	١٢٢	+١٢٢	١٠	٣٩
	مصرفوف القوانيد				١٣	٥
١٦	جملة المصرفقات	٦٢.	٣٦٢	+٣٦٢	٤	٧٩
١٧	صافي الربح من العمليات	٤٨.	٢٨١	+٢٨١	٢	٨٣٣
١٨	إيرادات ومصرفقات أخرى				٦	٧
١٩	أرباح (خسائر) أوراق مالية	٣٠.	١٨	+١٨	٣	٨
٢٠	مكاسب (خسائر) بيع أصول ثابتة	١٠.	٦	+٦	٢١	٥.
٢١	إيراد عقار	٥٠.	٢٩	+٢٩	٢٤	١.
٢٢	أرباح أسهم	١٥.	١٠.	+١٠	٢٣	٢.
٢٣	خسائر عملة أجنبية	٦٠.	٦	+٦	١٩	٦.
٢٤	نفقات وإعانت	(٥).	٣	+٣	٢٤	١.
٢٥	صافي البنود الأخرى	٧.	٤١	+٤١	١٩	١٢١
٢٦	صافي الربح العام	٥٥.	٢٨٠	+٢٨٠	٤	٧٩
					٩٧	

٣- اشتقاق دليل الأهمية النسبية لبنيود قائمة الدخل :  
في العمود الرابع من الجدول رقم (٦) يحدد دليل الأهمية النسبية لكل بند  
بالمعادلة التالية :

$$د أو (خ) = س، (س، س، س)،$$

وذلك حيث (د) دليل الأهمية النسبية ، س، القيمة النسبية للبنود في ١٢/٣١  
١٩٩٥. قياساً على ذلك حدد دليل الأهمية النسبية لمجموعات المبيعات بالمعادلة التالية:

$$د = ٣٨(٣٦-٦٠) / ٦٠ = ٣٦.٣٨ وحدة معلومات$$

وباتخاذ دليل الأهمية النسبية معياراً لتقييم الأهمية النسبية لبنيود قائمة الدخل  
نلاحظ مدى التغير الحادث في ترتيبها من حيث أهميتها النسبية. فبالنسبة للمبيعات  
مثلاً تغيرت هذه المراكز على النحو التالي (١١، ٢٠، ٢٦). أما المخصصات المختلفة وهي  
بنود من المصروفات الإدارية والعمومية تراوحت مراكزها بين (٩، ٥، ١٢). كما أن  
مصروف الفوائد سابقة تراوحت مراكزها بين (٤، ٢، ١٨)، ويعود ذلك التغير لحقيقة أن  
دليل الأهمية النسبية هو محصلة لأثار عنصري : القيمة المطلقة ، ومعدل التغير الحادث  
فيهما معاً.

٤- تقييم الأهمية النسبية لبنيود قائمة الدخل بموجب دليل الأهمية النسبية :  
بمقارنة نقطة القطع المتافق عليها للأهمية النسبية لبنيود قائمة الدخل وهي ٥  
وحدات معلومات بدليل الأهمية النسبية لكل بند يتم اتخاذ قرار الدمج أو الإفصاح. ولكن  
قبل تحديد البنود التي يجوز دمجها وتلك التي يجب الإنصال عنها في قائمة الدخل نجد  
الذكرى بملحوظة هامة جداً في هذا المجال. وهذه الملاحظة على علاقة بقاعدة علمية من  
قواعد الدمج التي أشرنا إليها سابقاً وهي قاعدة السماح أو جواز الدمج (Admissible)  
(Aggregation). معنى ذلك أن تحكيم دليل الأهمية النسبية في اتخاذ قرار الدمج  
سيكون مقصوراً على البنود التي يجوز دمجها لأنها من طبيعة واحدة هذا من جهة، ولعدم  
وجود نص أو قانون يمنع دمجها من جهة أخرى. ولتفسير هذه القاعدة هنا، لو رجعنا إلى  
جدول رقم (٦) للاحظنا أن دليل الأهمية النسبية لتكلفة المبيعات مثلاً هو (٣، ١) وحدة  
معلومات وهو أقل من نقطة القطع المسموح بها وهي ٥ وحدات معلومات، فهل يعتبر ذلك  
مبرراً للدمجها؟.

الجواب بالنفي طبعاً لأن قيمة تكلفة المبيعات تعتبر بند أساسياً من بنود قائمة الدخل التي يجب الإفصاح عنها في جميع الظروف، وإذا كان لا بد من تطبيق عملية الدمج عليها فيمكن أن يكون ذلك على مكوناتها الفرعية (المشتريات والتغير في المخزون)، أما قيمتها الإجمالية فلا بد من الإفصاح عنها. كذلك الحال بالنسبة لإجمالي مصاريف البيع والتوزيع فهي بند أساسي يجب الإفصاح عنه، وان كان يجوز دمج مكوناتها الفرعية. بعد ذلك وبالإشتراط بدليل الأهمية وبعدأخذ القواعد العلمية لعملية الدمج في عين الإعتبار كانت البند التي لا تتصف بالأهمية النسبية والتي كان يجوز دمجها كما يلي:

في باب مصروفات البيع والتوزيع بنود :

الإيجارات ، دعاية وإعلان ، أخرى.

في باب مصروفات ادارية وتمويلية بنود :

رواتب ، استهلاكات ، أخرى.

في باب الإيرادات والمصروفات الأخرى :

مكاسب بيع الأصول الثابتة ، وإيراد العقار، خصم مكتسب، خصم مسموح وتبيرعات واعانات.

اما البند التي تتمتع بصفة الأهمية النسبية والتي يتوجب الإفصاح عنها فهي :

مردودات المبيعات ، رواتب البيع والتوزيع ، المخصصات المختلفة، أرباح (خسائر) أوراق مالية.

#### ٥- تنفيذ عملية الدمج :

على هدى النتائج التي توصلنا إليها في الخطة السابقة تم تلخيص قائمة الدخل المقارنة فاتخذت الشكل الموضح في الجدول رقم (٧)، والذي حددت فيه خسارة معلومات الدمج على المستوى الأبواب أولاً، ثم على مستوى القائمة جمبيعاً كوحدة ثانيةً فكانت النتائج المحققة كما يلي :

أ- أسفرت عملية الدمج عن خسارة معلومات قيمتها (١١٠٪) وحدة معلومات بنسبة ١٪ في باب مصروفات البيع والتوزيع ، ٣٧٪ وحدة معلومات بنسبة ١٢٥٪ في باب مصروفات ادارية وعمومية ، ١٪ وحدة معلومات بنسبة ١٠٪ في باب الإيرادات والمصروفات الأخرى.

ب- كما أسفرت عن خسارة معلومات إجمالية مقدارها ٨٪ وحدة معلومات وبنسبة مستوى قائمة الدخل جميعها.

ج- بمقارنة خسارة المعلومات على مستوى الأبواب نلاحظ أن أقل قدر من خسارة معلومات الدمج أصاب باب المصرفات البيع والتوزيع وذلك لأن القيم النسبية للبنود التي تم دمجها على مدار السنين الماليتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وهي (٢٦٪، ٣٪، ٢٥٪)، كما ان قيمها المطلقة على مدار السنين الماليتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ كانت متقاربة مما جعل معدل التغير النسبي الحادث فيما يليه منخفضاً : (١٤٪، ٣٪، صفر٪).

بينما كانت خسارة معلومات دمج باب المصرفات الإدارية والعمومية مرتفعة نسبياً وذلك لأن قيمتها النسبية في نهاية عام ١٩٩٥ كانت متباينة (٧.٦٪، ١٪، ٢٪). كما أن التغير النسبي الحادث في قيمها على مدار الفترة الزمنية كان مرتفعاً نسبياً (٥٪، ٦٪، ١٠٪). وفي ذلك تأييد لما أشرنا إليه في موضع سابق من البحث حول العوامل المؤثرة في قيمة خسارة معلومات الدمج.

د- بمقارنة القيمة الإجمالية لخسارة معلومات الدمج على مستوى قائمة الدخل وهي ٨٪ بنقطة القطع المسموح بها لخسارة معلومات الدخل في القطاع الذي تعمل فيه الشركة وهو ١٥٪ نستنتج بأنه توجد الفرصة لتلخيص أكبر لقائمة الدخل مما يعني جواز المضي قدماً في عملية الدمج.

هـ- ترتب على عملية الدمج الأولية تلخيص عدد بنود قائمة الدخل المقارنة من ٢٦ بندًا إلى ١٩ بندًا.

١- ترتيب البنود التي تم الإفصاح عنها ترتيباً تصاعدياً حسب قيمة دليل الأهمية النسبية على النحو التالي :

المخصصات المختلفة	٢٥ وحدة معلومات
رواتب البيع والتوزيع	٦٢ وحدة معلومات
مصاريف سنوات سابقة	٧٩ وحدة معلومات
أرباح (خسائر أوراق مالية)	٨ وحدة معلومات
مردودات المبيعات	٢٠ وحدة معلومات

٢- تتحسب قيمة خسارة معلومات الدمج الممكنته أو المسموح بها حسب نقطة القطع المحددة لقائمة الدخل وهي ١٥٪ بالمعادلة التالية :

$$١٥ \times ٩٧ = ١٤٦ \text{ وحدة معلومات تقريباً.}$$

جدول رقم (٧)

قائمة الدخل المقارنة في ١٩٩٥/١٢/٣١ بعد عملية الدمج الأولى

البيان	٢	١٩٩١	١٩٩٢	دليل الأهمية النسبية		خسارة معلومات الدمج
				%	وحدة معلومات	
١	البيعات	١٧١.	١٠٠	١٩٧٥	١٠٠	صفر صفر
٢	مردودات المبيعات	١٠.	٦	٣٨	٧٥	صفر صفر
٣	صافي المبيعات	١٧٠.	٩٩٤	٩٦٢	١٩٠.	صفر صفر
٤	تكلفة البيعات	٦٠.	٣٥١	٣٨	٧٠.	صفر صفر
٥	مجمل الربح	١١٠.	٦٤٣	٥٨٢	١١٥.	صفر صفر
٦	مصرفقات البيع والتوزيع	٢٠٠.	١١٧	١٦٢	٢٢.	صفر صفر
٧	رواتب أخرى	٢٠٠.	١١٧	١١٧	١٨٠.	أدا.
٨	جملة مصرفقات البيع والتوزيع	٤٠٠.	٢٣٤	٢٥٣	٥٠.	صفر صفر
٩	مصرفولات إدارية وعمومية					١٠٪
١٠	مخصصات مختلفة					٥٪
١١	جملة مصرفقات الإدارية والعمومية					٢٪
١٢	مصرفوف الفوائد					٣٪
١٣	جملة المصرففات					٨٪
١٤	صافي الربح من العمليات					٧٪
١٥	أرباح (خسائر) أوراق مالية					٨٪
١٦	أربادات أخرى					٥٪
١٧	مصرفقات أخرى					٢٪
١٨	صافي الباقي الأخرى					٦٪
١٩	صافي الربح العام					٤٪

٣- يحدد الفرق بين خسارة معلومات الدمج الحالية في الجدول رقم (٧)، وخسارة معلومات الدمج المناسب حسب نقطة القطع كما يلي :

$$١٤٦ - ٤٨ = ٩٨ \text{ وحدة معلومات.}$$

٤- باستعراض دليل الأهمية النسبية للبنود التي تم الإنصالح عنها والتي يمكن دمجها نلاحظ منذ البداية أن أكثر البنود مناسبة للدمج هو بند المخصصات المختلفة، لأن دمجه سيترتب عليه أقل خسارة معلومات بالمقارنة بالبنود الباقيه. ويدمجه كما يتضح من الجدول رقم (٨) تصبح خسارة معلومات الدمج في المرحلة الثانية من مراحل الدمج :

$$٤٢ + ٥ + ١ + ٦ = ١٠٧ \text{ وحدة معلومات.}$$

لكن لو خطأ المحاسب خطوة أخرى في عملية الدمج وقام بدمج بند رواتب البيع والتوزيع لتجاوزت خسارة المعلومات في هذه الحالة نقطة القطع المسموح بها لأن خسارة معلومات الدمج الجديدة تصبح حينئذ :

$$١٠١ + ٦ = ١٦٩ \text{ وحدة معلومات.}$$

وهذا يتجاوز نقطة القطع المسموح بها لخسارة معلومات قائمة الدخل وهي  $١٤\%$ .

وعليه فإن مستوى الدمج يتوقف عند دمج المخصصات المختلفة حيث ستكون خسارة الدمج المحققة حينئذ  $١٠٧$  وحدة معلومات وبنسبة  $١١١\%$  تقريباً من المستوى الإعلامي لقائمة الدخل.

٥- انخفض عدد بنود قائمة الدخل المقارنة بعد عملية الدمج الثانية إلى ١٧ بندًا. ويلاحظ بأن الإستمرار في عملية الدمج بعد ذلك سيترتب عليه المزيد من خسارة المعلومات . وقد حاولنا في الجدول رقم (٩) قياس خسارة معلومات تلخيص قائمة الدخل إلى أدنى حد ممكن وهو ما تسلكه بعض من الشركات في كثير من الأحيان وكانت كبيرة جداً حيث بلغت  $٧٤٧$  وحدة معلومات أي بنسبة  $٤٩\%$ . وهذا يعني أن القيمة الإعلامية لقائمة الدخل في هذه الحالة ستكون فقط  $٥١\%$  من قيمتها الإعلامية الفعلية وذلك من وجهة نظر من يستخدمها في إتخاذ القرارات الاقتصادية. لكن من جانب آخر يلاحظ أن عملية الدمج الثالثة قد قلصت عدد بنود قائمة الدخل المقارنة إلى ١٠ بنود فقط وهو أقل من نصف حجمها الأصلي.

جدول رقم (٨)

قائمة الدخل المقارنة في ١٢/٣١/١٩٩٥ عند مستوى الدمج المناسب  
(بعد عملية الدمج الثانية)

م	بيان	١٩٩١	١٩٩٢	دليل الأهمية النسبية		خسارة معلومات الدمج
				%	وحدة معلومات	
١	المبيعات	١٧١٠	١٩٧٥	١٠٠	١٩٧٥	١٠٠
				٢٠٣	٢٨	٧٥
				٢١	٩٩٢	١٩٠
				٢١	٣٨	٧٥
				٥٥	٥٨٢	١١٥
		٢٠٠	٢٢٠	٦٢	١٦٢	٢٢٠
				٢٠	٩١	١٨٠
				٢١	٢٥٣	٥٠٠
				٤٨	١٠٣	١٠٣
				٧١	٣٩	١٥٤
٢	مردودات المبيعات	٢١٠	١٢٢	٦٦	١٦٢	٢٢٠
				٧٩	٢٥	٥٠
				٨٣	٦٣٣	٨٥٥
				٧	١٤٩	٢٩٥
				٨	٣	(٦٠)
				٩٣	٣٥	٧٠
				٩٢	٦	٢٥
				٩٦	٧٧	١٥
				١٠	٩١	٩١
				١١١	٧٩	١٦٢
٣	صافي المبيعات	١٧٠	١٧٠	٦٦	٦٦	٦٦
				٣١	٩٩٦	٩٩٦
				٣١	٣٥١	٦٠
				٥٥	٦٤٣	١١٠
				٥	مجمل الربح	
				مصرفوفات البيع والتوزيع		
				٦	رواتب	
٤	تكلفة المبيعات	٢٠٠	٢٠٠	٦٦	٦٦	٦٦
				٧٧	١١٧	٢٠٠
				٨٠	١١٧	٢٠٠
				٨١	٢٣٤	٤٠٠
				٨	جملة مصرفوفات البيع والتوزيع	
٥	الآخرين	٢٠٠	٢٠٠	٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
٦	مصاريف ادارية وعمومية	٢٠٠	٢٠٠	٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
٧	أخرى	٢٠٠	٢٠٠	٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
٨	صافي الربح العام	٢٠٠	٢٠٠	٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦
				٦٦	٦٦	٦٦

جدول رقم (٩)

قائمة الدخل المقارنة في ١٢/٣١ ١٩٩٥ بعد عملية الدمج الثالثة

م	بيان	١٩٩١	١٩٩٢	دليل الأهمية التسببية	خسارة معلومات الدمج	
					% وحدة معلومات	% وحدة معلومات
					دinar	دinar
١	صافي المبيعات	١٧٠٠	٩٩٦٤	٩٦٢	٢٠٣	٨٧
٢	تكلفة المبيعات	٦٠٠	٣٥١	٣٨	صفر	٩٦
٣	مجمل الربح	١١٠٠	٦٤٣	٥٨٢	صفر	صفر
٤	مصرفوفات البيع والتوزيع	٤٠٠	٢٣٦	٢٥٣	٨٣	٨٠
٥	مصرفوفات ادارية وعمومية	٢١٠	١٢٢	١٥٤	٩٦	٧١
٦	مصرفوف الفوائد	١٠	٦٠	٥	صفر	صفر
٧	جملة المصرفوفات	٦٢٠	٣٦٢	٨٥٥	٨٣	صفر
٨	صافي الربح من العمليات	٤٨٠	٢٨١	٢٩٥	٧	صفر
٩	صافي ايرادات ومصرفوفات اخرى	٥٥٠	٢٢٢	٢٨٠	٦٠	٩٥
١٠	صافي الربح العام			١٤٢	١٤٢	٤٧٧
				٤٩٤	٤٧٧	٤٩

## **أسئلة الفصل الثامن عشر**

- ١- يضطر المحاسب عند إعداد التقرير المالي المنثور أن يراعي الموازنة بين اعتبارين. أذكراهما، مع بيان الأسئلة التي يمكن أن يطرحها المحاسب على نفسه إزاء الاعتبارين السابقين.
- ٢- في غياب المؤشرات الموضوعية المطلوبة لتقدير الأهمية النسبية لبند التقرير المالي، ولتحديد مستوى الدمج المناسب فيه، كانت عملية دمج التقارير المالية المنثورة تخضع إلى حد كبير للاجتهاد والمحاكمة الشخصية مما تخلص القيمة الإعلامية لهذه التقارير. على ضوء العبارة التالية حدد ما يلي :
- مفهوم عملية دمج بند التقرير المالي.
  - الأساليب التقليدية لدمج بند التقرير المالي.
  - نواحي القصور في عملية دمج بند التقرير المالي.
- ٣- اعتقاد الباحثون على الاسترشاد بنوعين من المؤشرات في دمج بند التقرير المالي. حدد هذين المؤشرين، وبين وجهة نظرك بهما مسترشداً بالإطار الفكري لنظرية المحاسبة وفقاً للمعايير المتعلقة بهذا الجانب.
- ٤- يترتب على أي عملية دمج تحدث في بند التقرير المالي، وأياً كان المستوى الذي تتوقف عنده، خسارة معلومات من وجهة نظر قارئ هذا التقرير. على ضوء العبارة السابقة تكلم عن ما يلي :

- قيمة خسارة المعلومات الناجمة عن عملية دمج بند التقرير المالي.
- تحيز عملية الدمج.

٥- يطلق على عملية الموازنة عند تنفيذ عملية دمج بنود التقرير المالي، مصطلح مبدأ الجدوى أو التكلفة المعقولة. فما هو هذا المبدأ، وكيف يجري تطبيقه عند عملية الدمج.

٦- تردد العديد من الأساليب لقياس خسارة المعلومات المترتبة على دمج بنود التقرير المالي. ومن هذه الأساليب أسلوب الدالة اللوغارitmية. تكلم عن هذا الأسلوب موضحاً أهم المعادلات الرياضية التي يقوم عليها أسلوب الدالة اللوغارitmية، مسترشداً بالأمثلة العملية لتعزيز رأيك.

٧- تؤثر قيمة البند وكذلك معدل تغيره الحادث على مدار الفترة الزمنية للتقرير المقارن على أهميته النسبية، وعليه فمن أجل تقييم الأهمية النسبية للبند محل الدمج، لا بد من ترجيح قيمته النسبية بمعدل التغير الحادث فيها وذلك عن طريق ضربهما معاً لكون حاصل الضرب الناتج دليلاً لأهميته النسبية.

المقطع السابق يعتبر فرضية أساسية لقياس قيمة خسارة معلومات التقرير المالي المقارن. المطلوب تحديد المؤشرات التي تستند إليها الفرضية السابقة .

٨- كيف يطبق المحاسب مفهوم اقتصاد المعلومات في كل مما يلي موضحاً عنصر العائد في كل مرة.

- ١- عملية دمج بنود التقارير المالية المنورة.
- ٢- في إعداد التقارير التحليلية للمبيعات.

٩- متى تتخذ عملية الدمج شكل التلخيص، ومتى تتخذ شكل الاتحاد أو التركيب .  
أعط أمثلة .

- ١- في تحديد الأهمية النسبية للبند تؤخذ مجموعة من العوامل في عين الاعتبار بالإضافة لقيمة المطلقة ما هي تلك العوامل .
- ١١- مادا يقصد نقطة القطع وكيف تستخدم في مجال تحديد مستوى الدمج المناسب لبنيود التقرير المالي.
- ١٢- في تطبيق عملية الدمج لترشد المحاسب بمجموعة من القواعد الأساسية. حدد هذه القواعد مع إعطاء أمثلة لتطبيقها في الواقع العملي.
- ١٣- مادا يقصد بتحيز الدمج، وكيف يربط هذا التحيز بأنواع الدمج التالية :  
الدمج الكامل، الدمج الجيد، الدمج الردي.
- ١٤- لماذا لا يمكن توفير الدمج الكامل في الحياة العملية .
- ١٥- ما هي العناصر التي يتكون منها دليل الأهمية النسبية .

## المراجع

### أولاً - المراجع العربية :

- ١- اسماعيل وعماد الدين محمد، المنهج العلمي وتفسير السلوك، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- ٢- الحاسي، جمعية خليفة وأخرون، المحاسبة المتوسطة، منشورات جامعة قاربونس، بنغازي، ١٩٨٨.
- ٣- الحسني، صادق، التحليل المالي والمحاسبي، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ١٩٩٤.
- ٤- الحيالي، وليد ناجي، المدخل في المحاسبة الإدارية، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩١.
- ٥- الحيالي، وليد ناجي، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩٥.
- ٦- الشيرازي عباس، نظرية المحاسبة، دار السلسل، الكويت، ١٩٩٠.
- ٧- القاضي، حسين، نظرية المحاسبة، مطبعة الداودي، دمشق، ١٩٨٨.
- ٨- الهواري سيد.
- ٩- حسين محمد، تطور الفكر المحاسبي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
- ١٠- حسين، عمر، محاسبة الشركات بين النظرية والممارسة العملية، مؤسسة الأهرام وكالة الأهرام للتوزيع، الاسكندرية، ١٩٨٩.
- ١١- حماد، أحمد هاني، البحر، حصة محمد، أصول المحاسبة الحكومية دار السلسل للنشر، الكويت، ١٩٩٠.
- ١٢- حنان، محمد رضوان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، ١٩٨٧.
- ١٣- ديميان، فوزي وضو خليفة الدار الوطنية للنشر، طرابلس، ١٩٩٠.
- ١٤- زكى، فؤاد سليمان وأخرون، المحاسبة، منشورات وزارة التعليم والبحث العلمي العراقية، الموصل، ١٩٧٩.
- ١٥- سرحان، أحمد عبادة وأخرون، مقدمة في الاحصاء التطبيقى، دار الكتب الجامعية، ١٩٦٨.
- ١٦- شرف حسين، نظرية المحاسبة الحكومية. دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٩.

- ١٧ - ضيف، خيرت، مذكريات في تطور الفكر المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- ١٨ - عبد الله، خالد أمين وأخرون، أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٩.
- ١٩ - غرابية، فوزي والنير، رندا، مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة دراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الثامن، ١٩٨٧.
- ٢٠ - كاشين، جيمس وليرنر، جويل ج، أصول المحاسبة، الطبعة الثانية، دار ماكجروهيل للنشر، الرياض، ١٩٨٤.
- ٢١ - كيسو، دونالد ويجانت جيري، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨.
- ٢٢ - قداح، سليمان، محاسبة التكاليف، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٨.
- ٢٣ - مرعي، عبد الحي، والصبان، محمد سمير، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
- ٢٤ - مطر، محمد، دور الأساليب الرياضية في تطوير القياس المحاسبي، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١.
- ٢٥ - الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة كمصدر للمعلومات لتخاذلي قرارات الاستثمار والاقراض، مجلة دراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، شباط، ١٩٨٨.
- ٢٦ - مطر، محمد وأخرون، المحاسبة المتوسطة، دار حنين، عمان، ١٩٩٤.
- ٢٧ - ميجرس، فالتر وميجرس، روبرت، المحاسبة المالية، ترجمة دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨.
- ٢٨ - نور، أحمد ويسيني، أحمد، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧.
- ٢٩ - هيتجر، ومادولتش، المحاسبة الإدارية، ترجمة دار المريخ، الرياض، ١٩٩٠.

## **ثانياً - المراجع الأجنبية :**

### **A**

- 1- American Accounting Association, A.A.A Committee to Prepare A Statement of Basic Accounting Theory. Evanston, A.A.A, 1966.
- 2- A Statement On Basic Accounting Theory, A.A.A, Evanston ILL. 1966.
- 3- \_\_\_\_\_, Committee on Managerial Decision Models, Supplement to the vol XL IV the Accounting Review 1969.
- 4- American Institute of certified public Accountants committee on Terminology, Bulletin No. 2 AICPA 1955.
- 5- \_\_\_\_\_, Committee on Auditing proceduzes of the AICPA, Statement on Auditing standards No.1, AICPA, N.y, 1973.
- 6- \_\_\_\_\_, A study Group on the objectives of Financial statements, AICPA, N.y, 1973.
- 7- Arthur Douglas Milham, Design Criteria For Determination of Aggregation level of Accounting Data and Information, Unpublished Dissertation Presented to the University of Missouri for the ph.D Degree in Accountancy, 1970.

### **B**

- 8- Bedford, Norton, M., Extensions of Accounting Disclosure, Prentice - Hall Inc. Englewood cliffs, N.J. 1973.
- 9- Bernstein Leopold A; The Concept of Materiality, The Accounting Review Vol. 42. January 1967.
10. Bierman, Harold. J.R., Measurement and Accounting, The accounting Review July 1963.
- 11- Bower James B. and Scholssbr Robert G. Financial Information Systems, Theory and practice, Allyn and Bacon Inc. Boston, 1969.

## **C**

- 12- Campell N.R., Foundations of Science, Dover publications, 1957.
- 13- Carrington A.S. and Battersby G.B., Accounting an Information System.  
White Combe Company NewZealand, 1975.
14. Chambers, R.J. Accounting Evaluation and Economic Behavior, Prentice - Hall Inc. N.J. 1960.
- 15- Cowan, T.K, A Pragmatic Approach to Accounting Theory, The Accounting Review, January 1968.

## **D**

- 16- David Healy, Disclosure, What The Analyst would like to See ? The Magazin of wall street No. 3 1989.
- 17- Devine, C. Thomas, Some Conceptual problems in Accounting Measurement, Research in Accounting Measurement Collected papers, A.A.A 1966.
- 18- Done, W. Vickery, Is Accounting A Measurement Decipline ? The Accounting Review October 1970.

## **E**

- 19- Edward Bruke, Objectivity and Accounting , The Accounting Review October 1964.

## **F**

- 20- FASB, SFAS, Recognition and Measurement in Financial Statements and Business Enter prises, AICAP., 1984.
- 21- Fred, J. Soper and Robert Dophlin Jr., Readability and corporate Annual Reports, The Accounting Review, April 1964.

- 22- Fremger, James. M, Utility and Accounting Principles, The Accounting Review July 1967.

## **G**

- 23- George J. Murphy. A Numerical Representation of Some Accounting Conventions, The Accounting Review April 1976.
- 24- Goran Schroderline, Using Mathematics probability to Estimate The Allowance For Doubtful Accounts. The Accounting Review, July 1964.
- 25- Graber J.P. Accounting Theory, Review Manual (5), AICPA, 1965.
- 26- Green, John A. Aggregation in Economic Analysis An Introductory Survey, Princeton University press, N.J. 1964.

## **H**

- 27- Hector, R. anton, The Effect of Computers on the Reliability of Accounting Measurements. Robert K. Jaedick and Ijiri yuji (eds). Research in Accounting Measurement. A.A.A 1966.
- 28- Hendrikson E.. accounting Theory. Richazd Irwin, ILL. 1982.
- 29- Horngren, C. cost Accounting A Manager ial Emphasis, Prentice - Hall Inc. Homwood Cliffs N.J. 1980.
- 30- Howard Ross. The Elusive of Accounting, The Ronald Press Co. N.y. 1978.
- 31- Hylton, Delmer P. Some Comments on Materiality, The Journal of Accountancy May, 1961.

## **I**

- 32- Ijiri Yuji, the Foundations of Accounting Measurement, A mathematical, Economic and Behavioral Enquiry. Prentice - Hall Inc. Englewood Cliffs 1967.

- 33- Ijiri Yuji and Jaedicke Robert, The Effects of Alternatives.
- 34- International Accounting Standards Committee, International Accounting Standards, IASC, London, 1995.

## **J**

- 35- James Winjum, Accounting in Its Age of Stagnation, accounting Review, October 1970.
- 36- Joel E. Ross, the Impact of Information Systems, Management Accountiong, August 1974.

## **K**

- 37- Kam V. Accounting Theory, Joh wiley Sons. N.y, 1986.
- 38- Keiso, Donald E, and Weygandt, Jerry J. Intermediate Accounting, Seventh Edition John Wiley and sons Inc. N.y, 1992.  
Keith Shwayder, Relevance, The Journal of Accounting Research, Spring 1978.

## **L**

- 39- Leich, Robert A. and Williams Jahr, Materiality in Financial Statements Disclosure, C.A. Magazin December 1975.
- 40- Lev Baruch, Accounting & Information Theory, Studies in Accounting Research E Vanston III A.A.A 1969.
- 41- Lev Baruch, Decomposition Measures of Financial Analysis, financial Management, Spring 1973.
- 42- Littleton C.A., Structure of Accounting Theory. Tenth (ed.) Monograph No. 5, A.A.A 11973.

## **M**

- 43- Martimer, J. Fox., The Annual Report An objective Appraisal, financial Executive, January - 1965.
- 44- Matteschi Richard Accounting and Analytical Methods, Irwin Inc. Homewood. ILLionise, 1964.
- 45- Maurice A.paloubet, The Historical Development of Accounting. Morton Baker ed. Modern Accounting theory, englewood Cliffs, Prentice Hall Inc. N.J. 1966.
- 46- Mautz , Robert, K. and Sharaf Hussein, A. The Philosophy of Auditing, A.A.A, Evanston ILL. 1981.
- 47- Michale, N. chekovich, Standards of Disclosure and Their Development. the Journal of Accountancy, December 1965.
- 48- Moonitz, M., The Basic postulates of Accounting, AICPA, 1961.
- 49- Morton Baker, Financial Reporting For security Investments and Credit Decisions, National Association of Accountants, N.y. 1970.
- 50- Mosr, K. Accounting Theory, Grid Inc. Ohio, 1977.
- 51- Moustafa F. Abdel Magid, Towards Abetter understanding of The Role of Accounting Measurement. The Accounting Review april 1979.

## **O**

- 52- Orace Johnson, Towards an (Events) Theory of Accounting, Un published Dissertation Presented to Ohio State University For Ph.D Degree in Accountancy 1975.

## **R**

- 53- Rapport Donald, Materiality, The Journal of Accountancy, April, 1964.

- 54- Richard Brown, History of Accounting and Accountants. Frank Cass & Company LTD. London, 1968.
- 55- Richard L. Smith, Management Through Accounting Englewood Cliffs Prentice - Hall Inc. N.J, 1970.
- 56- Robinson A. Leonized and Davis R. James Accounting Information Systems A Cycle Approach. Harper & Row Publishers New York 1985.
- 57- Roy Sidebothman, Introduction to the theory and Context of Accounting, Pergman Press N.y 1970.

## **S**

- 58- Savage C. Wade, the Measurement of Sensation, University of California Press 1970.
- 59- Schutzman, J., The Annual Report and The Financial Executive, Financial Executive. December 1963.
- 60- Shannon, F. Economics and Information Theory Vol III of Studies in Mathematical and Managerial Economics, Rand. Mc Nally and Company, Chicago, 1967.
- 61- Stabus J.G., Revenue and Revenue Accounts, An Income Approach to accounting Theory.
- 62- Sterling, Robert, R., The Going concern, An Examination, the Accounting Review July 1968.
- 63- Sterling, Robert R., accounting Research, Education and practice, The Journal of Accountancy September 1983.
- 64- Steven, S.S., Psychophysics, John - Wiley & Sons N.y. 1975.

## **T**

- 65- Theil Henry, On The Use of Information Theory Concepts in The Analysis of financial Statements, Measurement Science, May 1969.

- 66- Thomas H. Williams and Griffin H. Chazles (eds). Mathematical Dimensions of Accountancy. South Western Publishing Company, cincinatt, 1964.

## V

- 67- Vancourt Horc. Jr., Systems' Analysis A diagostic Approach : Harcourt Brace and world Inc. N.y. 1967.

## W

- 68- Walker, Michael C. and stowe, John D., Decomposition Analysis of Financial Statements, Journal of Business, Finance and Accounttancy 6.2 1979.

## Z

- 69- Zimmerman, K.V. and Littleton C.A., Accounting theory, Continuity and Change, Prentice - Hall Inc. N.y 1962.





